

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://twitter.com/SourAlAzbakya>

لماذا سيكون القرن 21 قرناً أوروبياً

مارك ليونارد

نقله إلى العربية

أحمد محمود عجاج

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://twitter.com/SourAlAzbakya>

<https://www.facebook.com/books4all.net>



لماذا سيكون القرن الواحد والعشرون قرناً أوروبياً؟

مارك ليونارد

نقله إلى العربية

أحمد عجاج

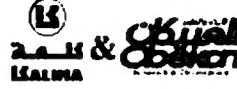

كلمة
KALIMA

العبيكان
Obekan

الطبعة العربية الأولى

1430 هـ 2009 م

ردمك: 978.9960.54.635.3



صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر

كلمة:

إن هيئة أبوظبي للثقافة والتراث **كلمة** غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما تعبر آراء الكتاب عن مؤلفها.

ص.ب: 2380 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: +971 2 6314468 فاكس: +971 2 6314462

www.Kalima.ae



المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسيقى للمكاتب

هاتف: 2937574 - 2937581 فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرمز: 11517

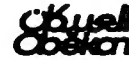
يتضمن هذا الكتاب ترجمة عن النص الإنجليزي لكتاب:

Why Europe Will Run The 21st Century

Mark Leonard

Copyright © Mark Leonard 2005

Arabic Copyright **كلمة** 2009 1430



امتياز التوزيع شركة مكتبة

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 4654424 فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرمز: 11595

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.



المحتوى

الموضوع ~~~~~ الصفحة

7	مقدمة
17	• الفصل الأول: يد أوروبا الخفية
31	• الفصل الثاني: متفرقون نقف، وموحدون نسقط
47	• الفصل الثالث: سلاح أوروبا: القانون
63	• الفصل الرابع: القوة الثورية للعدوان الطيب
73	• الفصل الخامس: طريقة أوروبا في الحرب
87	• الفصل السادس: إجماع استكهولم
109	• الفصل السابع: الإنقاذ الأوروبي للديمقراطية الوطنية
125	• الفصل الثامن: أوروبا المؤلفة من خمسين دولة
139	• الفصل التاسع: إجماع بروكسل وبكين
151	• الفصل العاشر: نهاية النظام العالمي الأمريكي
167	• الفصل الحادي عشر: عدوى التجمعات الإقليمية
179	• ملحق:



مُقَلِّفٌ

قوة الضعف وضعف القوة:

لماذا سيكون القرن الواحد والعشرون قرنا أوروبا؟

وسط حارة بنسلفانيا في واشنطن، تجلس امرأة في أواسط عمرها، بوجه عركته السنون، وعلى رأسها باروكة بنية اللون، على عربة حليب فارغة. إنها كونسبشن بيكوتو؛ المرأة المحاطة بياضات مكتوبة بخط اليد تدعو لنزع السلاح النووي، والتي توزع مناشيرها الرخيصة الطباعة على كل عابر لا يجد ممانعة في التوقف والإصغاء.

هذه المرأة العنيدة تعتصم منذ عشرين عاما أمام البيت الأبيض، ويتعاقب عليها الليل والنهار ولا تهجع إلا وهي جالسة ولثلاث ساعات مخافة أن تحرق قانون واشنطن الصارم للتشرد. لا يمكن للإنسان أمام هذا الواقع إلا أن يتأثر بقوة إيمان وجلد وتحمل هذه المرأة ونزاهتها ولا يمكن له بالمقدار ذاته إلا أن يأسى لضياح أجمل سني حياتها دفاعا عن قضية لا جدوى منها.

لا يحتاج الأمريكيون لوقت طويل ليكتشفوا أن كونسبشن أوروبية؛ وهم يؤمنون، كما تؤمن كونسبشن بالسلام العالمي، أن إيمان أوروبا بالمؤسسات الدولية وسيادة القانون ضعف ووهم قاتل لا يمكن لأمریکا بعد الحادي عشر من سبتمبر أن تتحملة. في الواقع، تمثل كونسبشن

بالنسبة للعديد من الناس الموقف الأوروبي الخالص: الضعف والتراخي والاعتماد المجاني على غيره والمثالية. فكونسبشن تعيش على أعطيات الأمريكيين من مال وطعام، وتتمتع بحماية شرطة واشنطن من دون أن تساهم بنس واحد في معيشتها، ومع ذلك لديها من الشجاعة ما يحملها على الجلوس على بوابات البيت الأبيض، وتشتكي من السلوك الذي ارتأى معيلوها وحمايتها أن يسلكوه.

الأكثر من هذا كله أن العديد من الأوروبيين يتفوقون معها. فالحكمة السائدة هي أن عهد أوروبا قد ولى. هكذا يُقارن بين فقدان أوروبا للرؤى وهوسها بالأطر القانونية وانصرافها عن استخدام القوة العسكرية واقتصادها المتخشب - وبين الولايات المتحدة الأكثر هيمنة حتى من روما في أوج عزها الإمبراطوري، واستعدادها لاستخدام القوة بلا خوف أو وجل؛ لتحقيق ما تريد. لقد أبلغنا أنه إذا ما كان للإمبراطورية الأمريكية أن تهيمن على الخمسين سنة القادمة، فإن الصينيين والهنود هما اللذان سيستلمان العصا، وسيطران على الشطر الثاني من القرن. لكن المشكلة ليست أوروبا، بل هي في فهمنا القديم للقوة.

ضعف القوة

بالرغم من كل الحديث عن الإمبراطورية الأمريكية فإن السنتين الأخيرتين كانتا أولاً وأخيراً برهاناً على محدودية القوة الأمريكية. لقد اختفى السبق الاقتصادي الأمريكي على بقية العالم؛ كان الناتج القومي الأمريكي في عام 1950 ضعفي أوروبا الغربية، ويزيد على اليابان بخمس

مرات لكنه اليوم يتساوى مع الاتحاد الأوروبي، وأقل من ضعفي اليابان وكذلك تتضاءل قوة أمريكا السياسية، ففشلتها في ضمان الدعم من أوروبيين لا بل حتى من دول تعتمد اقتصاديا عليها مثل المكسيك وتشيلي أظهر تكلفة رفض الطلب الأمريكي في تراجع مستمر. في الواقع تظهر الهيمنة الأمريكية واضحة تماما على مستويين، هما: القدرة على القتال والانتصار في حروب تقليدية مكثفة، وشيوع الثقافة الشعبية الأمريكية. وقد وصف الكاتب جوزيف ناي هذين النوعين من القوة بالقوة الصلبة والقوة الناعمة، بمعنى القدرة على تحقيق ما تريد بالقوة والاجتذاب. وكلا النوعين في أفول.

يسمح الإرهاب وسلاح الدمار الشامل للضعيف والمستमित على إبطال مفعول آلة القوة العظمى العسكرية، وكذلك يشجع الحديث المستمر لإدارة بوش عن دول مارقة وتهديدها بشن هجمات عسكرية عليها، على استخدام هذا النهج والأسلوب. وأكثر من ذلك أن الإدارة الأمريكية كلما اشتد هوسها بالقوة الصلبة هدرت بالمقابل من قوتها الناعمة، وذلك باستبدال صورة أمريكا المترسخة في الذاكرة كمخلص، بصورة الدولة الجالبة لزعة الاستقرار التي تسببها حربها على الإرهاب. وكما قال دافيد كاليو (David Calleo): «في الوقت الذي ترى فيه أوروبا المتعددة والمنفتحة عالما الكل فيه صديقاً محتملاً تعيش أمريكا المتعسكرة في عالم تعد فيه كل دولة مستقلة عدوّاً محتملاً». ويكمن التناقض في أنه كلما أمعنت تلك الإمبراطورية ذات الوجهين في استخدام قوتها، كلما خفت قدرتها على تحقيق أهدافها على المسرح الدولي.

ولكي نفهم طبيعة القرن الواحد والعشرين نحتاج إلى ثورة في الطريقة التي ننظر فيها للقوة. فالحديث المفرط عن «الإمبراطورية الأمريكية» يتجاهل واقعاً أن باع الولايات المتحدة - اقتصاديا ودبلوماسيا - ضحل ومحدود. فالقوة العظمى الوحيدة قادرة على الرشا والتخويف أو فرض إرادتها في أي مكان في العالم تقريبا، لكنها ما إن تدير ظهرها حتى تتضاءل قوتها ونفوذها. وبالمقابل فإن قوة الاتحاد الأوروبي واسعة وعميقة، والدول التي ما إن تجذب لدائرة نفوذه حتى تتغير للأبد. وعلى مدى خمسين عاما وتحت غطاء الحماية الأمريكية كانت أوروبا تخلق «أسرة ديمقراطية» وتستخدم حجم سوقها وكذلك الوعود لإقامة علاقات واتفاقيات مع دول لإعادة صياغة مجتمعات من الداخل. ومع تطور الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وحتى الصين اقتصاديا والتعبير عن نفسها سياسيا، فإن النموذج الأوروبي يمثل طريقة جذابة لا يمكن مقاومتها لتلك الدول لتعزيز استقرارها، وذلك بالوقت الذي تحمي فيه أمنها؛ وستنضم أيضا إلى الاتحاد الأوروبي لتخلق جميعا «قرنا أوروبياً جديداً».

قوة الضعف

إذا ما وُضعت كلمتي «أوروبا» و «أزمة» في موقع «جوجل» على شبكة الإنترنت للبحث، فإن أكثر من أربعة ملايين مدخلا يظهر على الشبكة؛ الصحف استخدمت تلك الكلمتين أحيانا كثيراً لدرجة أنهما أصبحتا معها مترادفتين، حتى إنه لا يمكن أن يمر يوم على مدى الخمسين عاما الماضية من دون ظهور أخبار وقصص صحفية مثل انقسامات

وفشل في تحقيق الأهداف المرجوة ومناوشات دبلوماسية وكذلك شعور دائم بالفشل. أما المؤرخون فإنهم يقصون من جهتهم قصصاً مختلفة عن الصحافيين، فيتحدثون عن قارة تملك سياسة خارجية من أنجح السياسات في التاريخ. ويقولون أيضاً إنه على مدى خمسين عاماً فقط أصبحت الحرب بين القوى الأوروبية أمراً غير وارد على الإطلاق، وكذلك لحق الإقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي، واستطاعت أوروبا أن تُخرج دولاً عدة من إसार الاستبداد وتنقلها إلى واحة الديمقراطية.

وعندما ينظر المؤرخون إلى خريطة العالم فسوف يشيرون إلى منطقة تسمىها السلام تنتشر مثل بقعة الزيت - من غرب شاطئ أيرلندا إلى شرق المتوسط، ومن القطب الشمالي إلى مضيق جبل طارق - تصيب في امتدادها حدوداً أخرى. وحول هذه المنطقة التي يسميها السلام والتي هي منطقة الاتحاد الأوروبي (يزيد تعداد سكانها على 450 مليون نسمة) يشير المؤرخون أيضاً إلى منطقة أخرى سكانها 385 مليون نسمة يتشاركون مع الاتحاد بحدود برية وبحرية. ويحيط بهؤلاء 900 مليون نسمة أيضاً مرتبطون ارتباطاً حيويًا بالاتحاد الأوروبي، الذي هو أكبر شريك تجاري لهم وأكبر مصدر للائتمان والاستثمارات الأجنبية والمساعدات. هذان البليونان من البشر (ثلث سكان العالم) يعيشون في نطاق النفوذ الأوروبي. هذه المنطقة يُغيّرُها بتدرج المشروع الأوروبي، ويتبنى أهلها طرقاتاً أوروبية في الممارسة.

ولأن الأخبار ينقلها صحافيون ولا يقصها مؤرخون يصار إلى خلط القوة الأوروبية بالضعف. ولكن عندما توقع دولة مثل روسيا بروتوكول

كيوتو لحماية البيئة من ثاني أكسيد الكربون بهدف تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي؛ وعندما تُغير بولندا عقوداً من الممارسة غير المقبولة وتُشرع نصوصاً دستورية لحماية الأقليات العرقية لكي تتمكن من دخول الاتحاد الأوروبي؛ وعندما تتخلى حكومة إسلامية في تركيا عن اقتراحات حزبها لتعديل القانون الجزائي بجعل الزنى جريمة يعاقب عليها القانون وذلك بهدف تجنب غضب بروكسل، أو عندما تضطر إدارة أمريكية يمينية أن تبيع كبرياءها، وتطلب من الأمم المتحدة المساعدة في العراق، عندها يتوجب علينا أن ننظر ونفحص تعريفنا للقوة والضعف.

بوسعنا أن نرى أن نوعاً من القوة قد نما وتطور، لا يمكن قياسه بمقاييس الميزانية العسكرية، أو تكنولوجيا صواريخ الأسلحة الذكية. هذا النوع يعطي ثماره على المدى الطويل، وموضوعه إعادة صياغة العالم، وليس الفوز في صراع قصير الأمد. إن قوة أوروبا هي قوة تحويلية، وعندما نتوقف عن النظر إلى العالم بعيون أمريكية بوسعنا عندها أن نرى أن كل عنصر من عناصر الضعف الأوروبي هو في الحقيقة وجه آخر من وجوه قوة التحويل الأوروبية الخارقة.

لا تتباهى أوروبا بقوتها، ولا تتحدث عن نموذج مستمر للتقدم، بل إنها على العكس من ذلك، تتصرف وفق التركيبات الهرمية السياسية التقليدية؛ فمجلس العموم البريطاني والمحاكم البريطانية والموظفون المدنيون الحكوميون البريطانيون لا يزالون على ما هم عليه باستثناء أنهم أصبحوا وكلاء للاتحاد الأوروبي. هذا ليس من قبيل المصادفة.

فالاتحاد بوضعه مقاييس مشتركة، تنفذها المؤسسات الوطنية في كل دولة، تمكن من توسيع نفوذه من دون أن يصبح هدفاً للعداء والانتقاد. فبينما تعد كل شركة أمريكية وسفارة وقاعدة عسكرية أمريكية هدفاً للإرهابيين، فإن منعة أوروبا النسبية تسمح لها أن توسع نفوذها على مستوى العالم، ومن دون التعرض لنفس الأخطار التي تعيشها أمريكا. وهكذا فإن حقيقة عدم وجود زعيم واحد لأوروبا ووجود شبكة من مراكز القوى تجمعها سياسات وأهداف مشتركة، سمح لها أن تتوسع لتضم عدداً أكبر من الدول من دون أن تتعرض للانحيار، ومكنها من الاستمرار، لتوفير المنافع لأعضائها لكونها أكبر سوق اقتصادية في العالم.

لا تهتم أوروبا بالجغرافيا السياسية التقليدية عندما تتخاطب مع دول أخرى، بل تبدأ من الطرف الآخر للمعادلة: ما القيم التي تدين بها الدولة؟ ما إطارها القانوني والدستوري؟ إن هوس أوروبا بالأطر القانونية يعني أنها قادرة على تغيير الدول التي تحتك بها من الجوهر، بدلاً من التعامل مع القشور. وقد تكون الولايات المتحدة استطاعت تغيير النظام في أفغانستان، لكن أوروبا تغير المجتمع البولندي كله بدءاً من سياساته الاقتصادية مروراً بقوانين الملكية وبأسس التعامل مع الأقليات، وانتهاءً بما يقدم على موائدها من طعام.

لا تغير أوروبا الدول بتهديدها بالاجتياح، بل إن تهديدها الأكبر أن لا تلقي بالاً لها؛ وبينما يتدخل الاتحاد الأوروبي بثقل لإعادة إعمار صربيا، ويدعم رغبتها في «التأهل» لتصبح دولة أوروبية، لا تقدم الولايات المتحدة بالمقابل لدولة كولومبيا مثل هذا الأمل بالاندماج من خلال

المؤسسات المتعددة أو صناديق الأموال المخصصة للاستثمار في البنية التحتية، بل جل ما تفعله هو تلك «المساعدة» المؤقتة لبعثات التدريب العسكرية الأمريكية والمعونات، والحرية المطلقة للسوق الأمريكية.

لقد أصبحت أوروبا بإقامتها لأكبر سوق داخلية موحدة في العالم، استناداً لبعض التقديرات، عملاقاً اقتصادياً والسوق الأكبر في العالم. لكن ما يجعل أوروبا نموذجاً ليس الضخامة إنما نوعية اقتصادها؛ فتدني التفاوت في المساواة يسمح لدول الاتحاد أن توفر الأموال بدلاً من إنفاقها على الجريمة والسجون، وكذلك اقتصادها ذات الكفاءة في استخدام الطاقة يحميها من الارتفاع الجنوني في أسعار النفط، ونموذجها الاجتماعي يوفر للناس الوقت والمتعة مع عائلاتهم. تمثل أوروبا علاقة عضوية من الحيوية والحرية الوافدة من الديمقراطية الاجتماعية. وهكذا فإنه مع تزايد الغنى في العالم وتحول الناس إلى ما هو أبعد من إرضاء الحاجات الأساسية مثل الجوع والصحة فإن طريقة العيش الأوروبية تصبح إغراء لا يمكن مقاومته.

في كل زاوية من زوايا العالم تستمد الدول الإلهام من النموذج الأوروبي، وتتمى وتتعهد بالرعاية أنديتها الخاصة على شاكلة النادي الأوروبي. هذا النوع من العدوى من شأنه أن يغير أفكارنا عن السياسة والاقتصاد، ويعيد تعريف مفهوم القوة للقرن الواحد والعشرين.

مشروع القرن الأوروبي الجديد

تخلوا عالماً يسوده السلام والازدهار والديمقراطية؛ عالم تتساوى فيه الدول الصغيرة في السيادة مع نظيراتها من الدول الكبرى؛ عالم

المهم فيه الإذعان للقانون، بدلاً من «إما أن تكون معنا أو ضدنا»؛ عالم القيم الديمقراطية فيه أكثر أهمية مما حُقق في الحرب على الإرهاب هذا الأسبوع؛ عالم يمكن فيه لسكان لا يتجاوزون الأربعمئة ألف نسمة أن يشعروا أنهم جزء من أكبر اقتصاد في العالم. ما أطلبه منكم تخيله هو: «القرن الأوروبي الجديد».

هذا الكتاب ليس محاولة لتقديم الأعذار عن كل أخطاء أوروبا؛ أوروبا عندها الكثير من الأخطاء بدءاً من سخافة سياستها الزراعية المشتركة ومروراً بسياسات الهجرة الصارمة التي تنتهجها، وانتهاءً بعزوفها عن فرض نفسها على الساحة الدولية، مقارنة بإصرارها على وضع المعايير والمقاييس. هذا الكتاب هو محاولة للدفاع عن أوروبا من أعدائها الذين يحاولون إخفاء إنجازاتها بإنحاء اللوم عليها ظلاماً في أغلب الأحيان ناسبين إليها كل أنواع الشر، أو الذين يريدون باسم القضية الأوروبية أن يحولوها إلى شيء آخر: دولة فيدرالية على النموذج الأمريكي. هذان الصنفان نجحا في إضفاء التشاؤم على قلوب الأوروبيين، ولذا فإن هدي في مد يد العون للتخلص من هذا الجو التشاؤمي الظالم الذي غطى القارة قبل أن يصبح نبوءة محققة.



البَصِيصُ الْأَوَّلُ

يد أوروبا الخفية

في البداية لم يكن لأوروبا ثمة مستقبل، ولم يبدأ مستقبلها إلا في الماضي القريب: أوروبا كانت مشبعة بالدماء، والمجازر منتشرة في كل أركانها. لقد تراكمت أجساد القتلى عند كل رؤية جديدة لتوحيد أوروبا: مئة وأربعون ألف قتيل في الحرب الفرنسية- البروسية، وثمانية ملايين في الحرب العالمية الأولى، وأربعون مليوناً في الحرب العالمية الثانية. لقد قضت الخطط الكبرى والشخصيات الشعبية تقريباً على القارة. لقد احتاجت القارة لمعجزة لتتعافى، لكن أوروبا لم تعد تؤمن ثانية بالقيادة العاطفية. لقد استطاع الشاعر الفرنسي بول فاليري أن يعبر بست كلمات فقط عن الواقع الأوروبي في عام 1945 حين قال: «الأمل الذي كنا ننتظره كان غامضاً وما كنا نفزع منه كنا نعيشه».

هذا يفسر لنا: لماذا لم يكن دليل أوروبا للهروب الكبير من أسر التاريخ مناطقاً برجال عظماء من أبطال الحرب، مثل تشرشل وديغول اللذين ألهما أجيالاً على متابعة القتال، بل كان بيد مجموعة مجهولة تقريباً من التكنوقراط كرّست نفسها لجعل مستقبل أوروبا خالياً من السلاح. الشخصية البارزة في هذه المجموعة كانت جان مونت: المسؤول الفرنسي صاحب القامة الصغيرة والجسد الممتلئ والممعن في

الرتابة، الذي ذكر الصحافي انطوني سامبسون برواية البطل بوارت للكاتبة أغاثا كريستي.

كانت مساهمة مونت بوضع رؤية مؤسسة على أن لا توجد ثمة رؤية. لقد تمسك بملاحظة الشاعر فاليري وحولها إلى مبدأ لتنظيم أوروبا، فجعل الخوف من الصراع دافعاً نحو الوحدة الأوروبية، تاركاً أهدافها غير واضحة المعالم، سامحاً بذلك لكل شخص أن يشعر أن أوروبا تسير بالوجهة التي يحبها. وإلى الآن فإن أوروبا عبارة عن رحلة ليس لها محطة نهائية، ونظام سياسي يتجنب الخطط الكبرى والتقنيات المحسومة، التي تحكم وتحدد السياسات الأمريكية؛ إن غياب الرؤية هي مفتاح قوة أوروبا.

كان المبدأ الأول الذي يلتزم به مونت هو أن يتجنب مسودات الخطط؛ بإعلان شومان الذي وقعه الفرنسيون والألمان لإطلاق المشروع الأوروبي في عام 1950 جعل من غياب الخطط مبدأ أساسياً. فأوروبا لن تبني دفعة واحدة أو على أسس خطة واحدة كبرى لا غير، بل تبني من خلال إنجازات ملموسة من شأنها أن تخلق أولاً تضامناً موجوداً على الأرض. لقد عمل مونت في عصبة الأمم المتحدة، التي كانت كارثية بعد الحرب العالمية الأولى، ووعى الحاجة إلى أنواع ملموسة من التعاون بدلاً من الاتكاء على فكرة الأسرة الدولية الوهمية. لقد حاول أن يربط فرنسا وألمانيا من خلال توحيد إنتاج الحديد والصلب؛ نفس الصناعات التي صنعت سلاح الحرب تضع الآن أسس بناء السلام. كان التكتيك الذي ينهجه مونت دائماً ينحو للتركيز على التفاصيل التقنية بدلاً من أسئلة

سياسية كبرى تلفت الانتباه. لقد حاول أن يعالج القضايا الخلافية من خلال تجزئتها إلى قضايا أصغر، لأنه من الأسهل كثيراً الوصول إلى اتفاقية بخصوص الصلب والحديد من الوصول إلى اتفاقية بشأن السلام والحرب. وهكذا عندما تنخرط حكومتا فرنسا وألمانيا في سلسلة لا تنتهي من المفاوضات فإن الذهاب إلى الحرب يصبح أقل احتمالاً.

إن الطريقة الأفضل لتغيير الحقائق على الأرض هي من خلال التغيير التدريجي أو كما يطلق عليه مونت: «مشية الحلزون». وهكذا فإن كل اتفاقية تعاون على المستوى الأوروبي من شأنها أن تقود بطريقة لا رجوع فيها إلى اتفاقية أخرى تعمق الاندماج الأوروبي. ولذلك فعندما يوافق قادة أوروبا على إزالة الضرائب الجمركية على البضائع، فإنهم سيركزون على قضايا لا علاقة لها بالضريبة الجمركية، مثل الصحة ومستويات السلام والمؤهلات. وعندما عولجت الكثير من القضايا التي لا علاقة لها بالضرائب الجمركية، فإن قادة أوروبا ركزوا على السوق الأوروبية الموحدة. والآن فإن جماعات أكبر فأكبر من السياسيين والموظفين الحكوميين لها مصالح في الاندماج الأوروبي؛ وتعتقد الآلاف من المجتمعات بين مسؤولين من حكومات مختلفة مما يعني ببساطة أنهم حتماً يعرفون بعضهم تمام المعرفة، ويعني أيضاً أنهم سيفكرون عفوياً بقضايا أخرى بإمكانهم أن يتموها مع بعضهم.

إن أسلوب عمل مونت الغريب وضع نهجاً سار عليه الاتحاد الأوروبي، وقد وصف أحد حوارى مونت، ستانلي كليفلاند هذا النهج كالاتي:

«كلما عالج مونت مشكلة كان يجمع حوله عصابة من الرجال.... ويبدأ نوعاً مما يسمى «جلسات الدردشة» التي لا تتوقف، وقد يستمر الحوار أحياناً أسبوعاً أو أسبوعين وساعات وساعات من اليوم.... وكان مونت يلتزم الصمت، وأحياناً يثير بتدخله نوعاً من ردات الفعل، لكنه كان لا يقول الشئ الكثير... بعد ذلك وبالتدرج، مع تقدم المحادثات التي تستغرق أحياناً عدة أيام لا بل أسبوعاً، يبدأ التفكير بتسوية بسيطة من نتاج عقله».

كان مونت يبدأ بعبارة بسيطة وغالباً ما تكون حكمة أو شعاراً ليرى كيف تكون ردة فعل نظرائه؛ بعدها يكشف عن جزء يسير من تفكيره، ويلحق ذلك بعبارتين لا أكثر ولا أقل. وإذا ما انتفض رفاقه، وقالوا له ما الخطأ بقوله، كان يعيد صياغة أفكاره مهما تطلب الأمر، حتى يقبلها كل مشارك في المناقشة. كان مونت يضع أكثر من ثلاثين مسودة سواء كانت مذكرة أو خطاباً أو اقتراحاً. والهدف من هذا التكرار المستمر يشبه هدف مفاوضات الاتحاد الأوروبي، التي لا تنتهي في صياغة السياسات أو المفاوضات والمراجعات، وذلك لإزالة كل الخلافات أو المصاعب التي تعترض قضية من تلك القضايا؛ ونتج هذا كله كان بساطة واضحة لفكرة في غاية التعقيد.

ما أوجده مونت هو آلة للكيمياء السياسية؛ كل دولة تتبع مصلحتها الوطنية، ولكن عندما توضع المصالح المختلفة في صندوق الاندماج الأوروبي الأسود، كان يظهر مشروعاً أوروبياً من الطرف الآخر. لقد أظهرت الحرب العالمية الثانية لدول البلونكس (لوكسمبورغ وهولندا

وبلجيكا) هشاشتها بشدة أمام الدول الكبرى في أوروبا، ولهذا كان عليهم أن يجدوا طريقة للجم فرنسا وألمانيا؛ ولكن في الوقت ذاته كان الأمل الوحيد أمامهم كدول أوروبية صغيرة لممارسة النفوذ إيجاد نوع من النظام الحدودي بين الدول. بالنسبة لألمانيا ولحد ما إيطاليا كان الهدف الأول لهما إعادة تأهيلهما من موقعهما كدولتين مارقتين. كما أن العضوية في الاتحاد الأوروبي كانت تمثل للأعضاء حصناً منيعاً أمام التهديدات من الشرق، وكذلك فرصة للتخلص من القيود التي فرضها الحلفاء على أسواقهم والتي حالت دون الوصول الضروري إلى أسواق ألمانيا للمشاركة في إعادة بنائها. بالنسبة إلى فرنسا كان احتواء ألمانيا هو الهدف الأساس، وعزز ذلك الأمل بالنمو الاقتصادي الذي وفره الدخول إلى الأسواق الألمانية والزيادة في الإنتاج، وهو ما وصفه جاك ديلورز بأنه عقد زواج على أساسه تأسس الاتحاد الأوروبي.

كان هذا كله حسابات المصلحة الوطنية، لكن بمجرد دخولها في مصفاة مونت عبر المؤسسات الأوروبية كانت الحصيلة حلاً لمشكلة الصراع في أوروبا. إن الحرب في أوروبا اليوم ليست ببساطة غير مرغوب فيها بل لا يمكن تصورها أبداً. فمؤسس الاقتصاد الليبرالي آدم سميث وضع فكرة مثيرة للغاية، سماها «اليد الخفية» للسوق ليشرح كيف أن اقتصاداً حراً يعمل في ظل مؤسسات وقيود بشرية من شأنه أن يؤدي إلى إقامة مجتمع يحكمه النظام بدلاً من حرب الجميع ضد الجميع (قانون الغاب). وكيفما نظرنا فإن عبقرية مونت كانت تكمن بتطوير «يد خفية أوروبية» تسمح بظهور مجتمع أوروبي منظم يفي

بمصالح الجميع. وهذا بالذات قد يكون أقوى عنصر في رؤية مونت؛ فهو لم يحاول إلغاء الدولة القومية ولا الوطنية بل غير ببساطة طبيعتها من خلال تجميع السیادات كلها في مفهوم الاتحاد الأوروبي.

لقد تمكنت أوروبا من التمدد تقريباً في حياة الأوروبيين بلا معارضة، وذلك بانسيابها في بنية الحياة الوطنية، مُحولة بذلك المؤسسات الوطنية من الداخل من دون أن تمسها من الخارج؛ إن أوربة الحياة السياسية قد تمت إلى حد كبير من خلف الستار، لكن هذا التستر بالذات أدى إلى نجاح تجربة سياسية فريدة من نوعها.

النظام السياسي الخفي

المكان: مجلس العموم (قصر ويستمنستر)، والزمان: الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً. وزيرة التجارة مارغريت بيكت تستعد لمواجهة أسئلة البرلمانين، كما فعل أسلافها على مدى ثلاث مئة سنة. لقد أنهى الجميع الصلاة اليومية والنواب يجلسون على مقاعدهم الخضراء، وخلفهم الخط الفاصل الذي وضع في الأساس للحيلولة دون تهجم النواب في الصفوف الخلفية على نظرائهم في المعارضة الجالسين في الجهة المقابلة؛ وذلك عندما يتناوبون على الكلام. يظهر التعب بادياً على النواب، ويحثهم قلق التأخر عن دوائهم الانتخابية إلى الإسراع بالمغادرة، فتتعالى صرخاتهم بالعبارة المعتادة «اسمعوا اسمعوا» ويلوحون بأوراقهم مستكرين، فتحدث بذلك ضجة أكثر من المعتاد.

بالرغم من أن طقوس «طرح الأسئلة في المجلس» لم تتغير البتة عبر تلك القرون، إلا أن هذا المظهر الخادع للاستمرارية يخفي حقيقة أن نصف التشريعات الزراعية البريطانية شرعت لتنفيذ قرارات اتخذها وزاؤونا في بروكسل. ورغم أن مجلس العموم يحاسب مارغريت بيكت إلا أن القرار الرئيس لم تصنعه بمفردها، بل كان نتيجة مفاوضات مع نظرائها وزراء الزراعة الأوروبيين ولجان تقنية متنوعة، تجتمع ما بين ثلاث مئة وأربع مئة مرة في العام. ولكن بالنسبة لزائر ما لمجلس العموم أو بالنسبة لمزارع بريطاني، فإن شيئاً لم يتغير لأن السياسات لا تنفذ ولا يصادق عليها على المستوى الأوروبي. فالمزارع سيستمر في التعامل مع وزارة الزراعة الوطنية والجمارك الوطنية وسلطات الضريبة، وكذلك مع المراقبين الصحيين ومدراء السلامة والوقاية، الذين أصبحوا حراس السياسة الأوروبية.

إن قوى أوروبية الخفية تتجسد في كل نواحي الحياة السياسية البريطانية: فلم يعد ثمة وزارة واحدة وطنية لم تقابل نظيرها الأوروبي في منتدى أو ما شابه بمن فيهم وزراء الدفاع والمواصلات وحتى الداخلية. وكما تشير أفضل الإحصاءات فإن ما يقارب ثلث التشريعات البريطانية وثلثي التشريعات الاقتصادية والاجتماعية وضعها وزراء بريطانيون مع نظرائهم الأوروبيين في بروكسل.

وبينما تسربت أوروبا إلى الشريان الأكبر من الحياة السياسية الوطنية إلا أنها حريصة على أن تكون في المقعد الخلفي. فالذين يصادقون وينفذون القرارات هم مجلس العموم البريطاني والموظفون

الحكوميون والمحاكم الوطنية. ولأن الحكومات الوطنية هم وكلاء القوة الأوروبية، فإن اللجنة التنفيذية الأوروبية تبقى صغيرة ومتحفظة. وتوظف اللجنة الأوروبية التنفيذية اثنين وعشرين ألف موظف أي أقل من العديد من البلديات الكبيرة؛ أي بمعدل نصف موظف لكل عشرة آلاف مواطن مقابل ثلاث مائة موظف لكل عشرة آلاف على المستوى التوظيف الحكومي الوطني. ويجادل بعض المشككين بالوحدة الأوروبية بالقول الظالم: إن أوروبا هي مشروع فيدرالي متستر. ولكن الحقيقة هي أن كل خطوة خطاها الاتحاد كان طواعية ونوقشت في البرلمانات الوطنية وتمت فيها المصادقة. لا بل إن عمل الاتحاد الأوروبي يجرى قصداً بلا ضوضاء، لأن بناء الاتحاد يركزون على جعل السياسات المتخذة فاعلة ولا يسعون إلى قرقرة سياسية تلفت الأنظار.

إن المشروع الأوروبي يسعى لتعزيز الهويات الوطنية بدلاً من تدميرها؛ فبروكسل على النقيض التام للعاصمة الإمبراطورية، وهي كيفما نظرت إليها عينة صغيرة من أوروبا، تمثل التاريخ الأوروبي وتجسده؛ فكل اجتياح ومشروع سياسي تقريبا بدءاً من الإمبراطورية الرومانية، مروراً بنبليون، وانتهاءً بالرايخ الثالث مر بها واستوعبته. واليوم سكانها وهندستها العمرانية وعقيدتها تراكم فوضوي فوق تركة شعوبها؛ ثلث سكانها من الأجانب (حيث يعيش الذين بلا جذور مع النخبة التكنوقراطية الأوروبية ذات الأجور العالية ومع المهاجرين المنعزلين من الإمبراطوريات الأوروبية الماضية، من مغاربة وكونغوليين وروانديين). إنها عاصمة البلاد لكن بلا هوية وطنية حقيقية (وصراع

مستمر للوصول إلى السلطة بين شعوب الولونز والفليمنجز، الذين يعيشون على أرضها).

إن عبء حمل المهاجر وطنه في عقله أينما حل، يعني أنه لا توجد خطورة بتحويله إلى مواطن أصلي. فقلة من البيروقراطيين الذين ذهبوا إلى بروكسل لم تحاول حتى التأقلم فيها؛ العديد من البريطانيين يلتصقون بجذورهم من خلال إقامتهم حيثما وجدوا إنكلترا الصغيرة، وهم بالرغم من أنهم يعيشون في واحدة من العواصم المشهورة بتعدد الأطباق الغذائية فيها، إلا أنهم يملؤون خزائنتهم وبراداتهم بأطعمة جاهزة ومعلبة من صنع الوطن مثل بودرة الكاستر من نوع ماركة البيرد (الطائر) ورقائق البطاطا من نوع ووكر، والفصولياء المطبوخة المعلبة من نوع هاينز، وكذلك المقائق من نوع وولز، والكريم من نوع سالفون. وهذا الشغف لا يقارن بشغف اليونانيين الوطنيين الذين يلبسون لباسهم المبهرج، ويخرجون للرقص في الشوارع في عيدهم الوطني، أو لنقل الأيرلنديين الذين يخرجون مبهرجين من عشرات الحانات المنتشرة في المدينة أثناء احتفالهم بعيد القديس الأسطوري باتريك. إن بروكسل مدينة لا تعرف الأنانية، فتسمح للهويات الوطنية الأخرى بالازدهار، وهي بذلك تجسد دعاية الحزب المحافظ البريطاني، الذي ينادي بأن تكون بريطانيا في قلب أوروبا شرط أن لا تديرها الأخيرة.

إن أوروبا بحفاظها على ظهور متواضع في البلدان الأعضاء وعملها من خلال المؤسسات الوطنية للدول الأعضاء استطاعت أن تفرد جناحيها من دون أن تثير الكثير من العداوة. ومع تحول أوروبا إلى

قوة لا يستهان بها على الساحة العالمية، فإنها قادرة على أن تتصرف على تلك الساحة بالطريقة ذاتها، التي اعتمدتها في الساحة الأوروبية. وهكذا عندما يذهب الجنود الأوروبيون خارج أوروبا في مهمات دولية، فنادرا ما يرتدون الزي العسكري الأوروبي. وهم غالبا يخدمون تحت أعلام حلف شمال الأطلسي أو الأمم المتحدة؛ وكذلك عندما أقامت أوروبا محميات في البوسنة وكوسوفو، فإن ممثليها يفعلون ذلك باسم الأمم المتحدة واسم الاتحاد الأوروبي.

والقوة الأوروبية لها أيضا بروز متواضع في الميدان الاقتصادي؛ فالاقتصاد الاتحاد الأوروبي هو بحجم اقتصاد الولايات المتحدة، وبمستويات متقاربة معه في مجال استثمارات رؤوس الأموال في اقتصاديات دول أخرى، ومع ذلك فإن عضلات أوروبا الاقتصادية لا تبرز بمقدار عضلات الولايات المتحدة. ولذلك فإن المعادة للعولمة هي بالذات معادة للظاهرة الأمريكية، حتى في داخل الولايات المتحدة نفسها، ونقيضها الآخر من العولمة التي لا تجر هذا القدر من المعادة هو الظاهرة الأوروبية. إن تطفل شركة مكدونالدز ودخولها لكل مكان تثير مرارة الاقتصاديين الوطنيين، وكذلك معارضي العولمة في كل أنحاء العالم. إن كل ممثلي الشركات الكبيرة التي تثير الكراهية مثل ستاربك وكاب ونايك جميعها معروفة عالميا بأنها أمريكية. ولذلك فإن الاعتداء على مركز التجارة العالمي قد يكون دليلاً على هذا التناقض، بمعنى أن الهجوم على قلب الاقتصاد العالمي وقع في العاصمة نيويورك لأن هول الاقتصاد الأمريكي ليس له حدود. بالمقارنة فإن الاقتصاد الأوروبي ينقصه هذا الهول.

أحياناً تتوسع تلك المخاوف وتطال الأمريكيين الذين يشعرون بالخشية إزاء احتمال سيطرة الاقتصاد الأجنبي على الولايات المتحدة؛ لقد شهد عقد الثمانينيات قلقاً شديداً داخل الولايات المتحدة بسبب صعود اليابان، واحتمال سلبها الولايات المتحدة قيادتها للاقتصاد. ولكن استثمارات أوروبا الآن في الولايات المتحدة تجاوزت بسهولة استثمارات اليابان، ومع ذلك لا تظهر بالكاد المخاوف من أوروبا في تحليلات المحللين الأمريكيين الذين يتحدثون عن الضعف الأوروبي.

إن السبب الرئيس وراء التخفي الأوروبي في الخارج يكمن في تاريخ أوروبا الاستعماري الأسود؛ هذا ينم عن رغبة حقيقية بالتخلي عن كل ما تحمله الإمبراطورية من سمات ومظاهر. ولكن ثمة سبباً أعمق وراء هذا الاحترام للثقافة المحلية. لم تهدف الرؤية الأوروبية على الإطلاق لإقامة نموذج معين أوحده من التقدم الإنساني، بل سمحت للثقافات المتعددة المتنافسة أن تحيا جنباً إلى جنب. هذا التوجه برز كل البروز في خطاب السياسي الأيرلندي الشمالي، جون هيومز لدى منحه جائزة نوبل للسلام وذلك عندما تحدث في خطاب تسلمه الجائزة عن الاتحاد الأوروبي، بأنه أكبر نجاح لعملية سلام في التاريخ. قال هيومز: «لقد برهن الملهمون الأوروبيون أن الاختلاف ليس تهديداً بل إنه شيء طبيعي.... إن الرد على الاختلاف هو باحترامه.... لقد أقام أهل أوروبا مؤسسات تحترم اختلافاتهم - مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية الأوروبية والبرلمان الأوروبي - وسمحوا لتلك المؤسسات أن تعمل لما فيه خيرهم ومصالحهم الاقتصادية».

كان لهذا الاختلاف والتنوع أثر في جعل الاتحاد الأوروبي يتمسك أكثر بمبادئه، وهو ما لم يكن متوقعاً. أحد الأمثلة التي تعبر عن هذا أفضل تعبير هو حائط برلين. فعندما سقط حائط برلين في عام 1989 لم تكن توجد اتفاقية حول السماح لدول الاتحاد السوفياتي السابق بالدخول إلى النادي الأوروبي. ولكن بما أن القادة الأوروبيين فشلوا في الاتفاق على الحدود النهائية للاتحاد الأوروبي، فإنهم قرروا أمام هذا الواقع أن يجعلوا باب الدخول مفتوحاً لأي كان بوسعه أن يفي بمعايير كوبنهاجن للديمقراطية وحكم القانون والتحرر الاقتصادي. ولكن ثمة رغبة تكمن وراء هذا القرار باستبعاد بعض الدول من عملية الانضمام إلى النادي الأوروبي. وقد كانت بعض الدول متحمسة أكثر من اللازم لرفع معايير الدخول لدرجة يصعب معها على تركيا الانضمام، وذلك من خلال وضع معايير متشددة بخصوص حقوق الإنسان واحترام الأقليات. لكن هذه المعايير دفعت تركيا لإصلاح نفسها، وبذلك مهدت الطريق أمام ظهور تركيا الحديثة والديمقراطية القادرة على الانضمام إلى النادي، رغم غياب حماسة العديد من الأعضاء. وينطبق هذا الشيء نفسه على معايير ماستريخت فيما يخص العملة الأوروبية الموحدة التي وضعت في الأساس لجعل الإيطاليين المسرفين بعيداً عن الدخول في مشروع العملة، فكانت النتيجة ضبط إيطاليا إسرافها ودخولها العملة الموحدة.

في كل هذه الأمثلة جاهدت الدول الأعضاء بكل ما لديها للتوصل إلى اتفاق على محطتها النهائية، واحتمت في سعيها هذا وراء قيم أوروبية؛

المفارقة أن تلك الدول سعت إلى تسليط قيمها على المستوى الأوروبي بهدف الدفاع عن مصالحها على المستوى الوطني. وهذا أدى إلى وجود وضع شاذ بموجبه تملك دول مصالح دون قيم، والاتحاد الأوروبي يملك قيماً ولكن بلا مصالح.

كانت نبوءة مونت في بداية المشروع الأوروبي كآلآتي: «إننا بدأنا عملية متسمة من الإصلاح، التي من شأنها أن تصوغ عالم الغد بديمومة أكثر من مبادئ الثورة المنتشرة بالطول والعرض خارج الغرب». ولكن بما أن المشروع الأوروبي في أفضل حالاته يعتريه الكسوف وتحجبه التشريعات والحكومات الوطنية، فإنه من السهل جداً أن يعمى عنه الناس. بالنسبة للعين المجردة التي تنظر للأمر على ما هي عليه وليس أبعد، فإن السلطة لم تخرج من يد الحكومات التي لا تزال مصدر الشرعية ولا تزال السياسة سائرة بالطريقة القديمة نفسها. المفارقة هي أن هذه الخفية التي تعتري الاتحاد سمحت بالوقت ذاته للمشروع الأوروبي بالانتشار بعيداً وسريعاً مخولة إياه أن يخلق ديناميكيته الخاصة للتطور والتقدم. فالدول الأعضاء باجتماعها على يد واحدة وحشد سياداتها لتحقيق الأهداف المشتركة، خلقت قوة جديدة من لا شيء. فالثورة الصامتة التي أطلقوا عنانها سوف تُغيّر العالم أجمع.



الفصل الثاني

متفرقون نقف وموحدون نسقط

كان عام 1968 عام الثورة. ما بدأ في (جامعة) السوربون في باريس كاحتجاج طلابي على المناهج التي عفا عليها الزمن، وكذلك على التهديد بتخفيض عدد الطلبة، سرعان ما انتشر مثل النار في الهشيم ليطال أوروبا والولايات المتحدة. لكن الإثارة لم تكن مقصورة فقط على الجامعات. فالسيد دي هوك، مدير من الدرجة المتوسطة في بنك سياتل، توقف عن متابعة الدراسة في إحدى الكليات الأهلية بعد سنتين فقط من انضمامه، وكان في طريقه لبدء ثورة من صنعه الخاص؛ ثورة قد تحمل بعض الدروس المهمة للاتحاد الأوروبي. لقد جادل كثير من الناس أن انقاسامات أوروبا ستمنعها من ترك بصماتها الحقيقية على الساحة العالمية، لكن ثورة دي هوك برهنت بالمقابل أنه بالإمكان السيطرة على العالم من دون أن توجد ثمة سلطة مركزية بيروقراطية.

بدأت رحلة السيد هوك عندما عينه المقر العام لمصرفه في لجنة كانت تعمل على إستراتيجية تجارية لمعالجة بطاقات المصرف بنك أمريكارد، التي لم تعد تستجيب للمتطلبات التجارية. كانت الخلفية قائمة؛ بطاقات الائتمان لم يمر عليها سوى عشر سنوات، والصناعة الائتمانية الوليدة كانت في حالة من الفوضى. لقد رمى البنك الملايين

من البطاقات غير المرغوب فيها على عامة لا تحمل أي شكوك بصدها، وليس لها خبرة بهذا النوع من التسهيلات الائتمانية. قدرت الخسائر المالية من جراء ذلك بمئات الملايين من الدولارات؛ لقد أفلس حاملو بطاقات الائتمانات وشعر السياسيون بالخطر وشنّت وسائل الإعلام حملة شعواء من اللوم والنقد.

وهكذا بدلاً من أن يطور البنك سياسة مالية إستراتيجية جديدة، أقتع السيد هوك رؤساءه بخلق منظمة من نوع جديد: فيزا كارد. كان هوك مصمماً على المضي والذهاب إلى أبعد من التركيبة التقليدية للشركات، التي كانت نتاج الثورة الصناعية، وخلق شركة جديدة مؤسسة على مبادئ أيديولوجية. كان يريد إقامة شبكة. ويريد التوصل إلى منتج يكون له حضور عالمي، ولكن بالوقت ذاته يحافظ على روح المنافسة بين البنوك، مما يحملها على الإبداع والتجديد.

المبدأ الأساس يقوم على تأسيس شركة لا تتكون من حاملي الأسهم بل من أعضاء؛ هؤلاء الأعضاء سوف يملكون الشركة للأبد، ولكن ليس بوسعهم بيع حصصهم أو شرائها، مما يعني أنه يستحيل على أي عضو من الأعضاء التمكن من السيطرة على الشركة ككل. ما أراد هوك هو إنشاء شركة في غاية اللامركزية وفي قمة التعاون؛ فالسلطة والمبادرة وصناعة القرار والثروة بيد الأعضاء. ما بدأ على أنه مجموعة لا تتعدى أصابع اليد من البنوك المتواضعة في اثنتي عشرة دولة فقط، نما وتحول لشركة كبيرة يملكها الآن أكثر من إحدى وعشرين مؤسسة مالية في مئة وخمسين دولة. واليوم تحتل شركة فيزا كارد بمفردها أكبر حصة

في إنفاق المستهلك، وتقدر بـ 2.7 بليون دولار سنوياً، وتخدم ست مئة مليون شخص وتتابع أيضاً نموها بمعدل 22 ٪ سنوياً.

وبالرغم من قدرة شركة الفيز الاقتصادية الهائلة إلا أنها فعليا ليست إلا شركة نحيفة للغاية ليس فيها إلا إدارة مركزية صغيرة وموظفون لا يتجاوزون الثلاثة آلاف منتشرون في اثنين وعشرين مكتبا في أنحاء العالم. وتعتمد الشركة في نموها وصلابتها ونجاحها على تمكين الآخرين من التفوق والإبداع. هذا بالضبط ما يجب أن تكون عليه الشركة حسبما يقول هوك. ويتابع هوك قائلا: «كلما كانت الشركة أفضل كلما كانت أقل بدهاءة. نحن نحاول فيما يخص بطاقات الفيزا أن نخلق شركة غير مرئية والحفاظ عليها بهذا الشكل: النتيجة هي التي يجب أن تكون ظاهرة وليس الهرمية ولا الإدارة».

أوروبا الشركة

رغم أن (مونت) كان زمنه قبل زمن السيد دي هوك، ووفد من عالم مختلف عن عالم هوك، إلا أن المبادئ التي روج لها تحمل تشابها مميّزا مع تلك المبادئ التي حولت شركة فيزا كارد إلى أنجح الشركات في التاريخ العالمي. ومع أن قلة من الناس تعي ذلك إلا أن الاتحاد الأوروبي الذي أوجده مونت أقرب في الشبه لشركة فيزا منه للدولة؛ الاتحاد الأوروبي هو شبكة لا مركزية تملكها الدول الأعضاء.

إن المقرات العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي تشهد على ذلك. كما أن مبنى جستوس ليبسيوس يبدو وكأنه جاء من الفضاء الخارجي،

وهبط في بروكسل ليشوه منظر جسر ديكو بفنه البديع وقاعدة تماثيله الرخامية. هذا البناء المستطيل الشكل والمتوشح بالحجر الرمادي والزجاج العاكس الممتد على مساحة 215 ألف متر مربع، يحيط بقاعة هائلة وله ممرات تقود لمكاتب السلطة والنفوذ بطول أربعة وعشرين كيلومتراً مربعاً. هذا البناء يشبه اللعبة الروسية؛ القشرة الخارجية نسخت ذاتها بالتمام من الداخل ويضم عشرات من الغرف المستطيلة في وسط كل منها طاولة مستطيلة وثمة فتحة في وسطها، والطاولات مرتبة تماماً استعداداً للمفاوضات الأوروبية، وعليها أسماء خمسة وعشرين عضواً من الدول الأعضاء، وميكروفونات طويلة ونحيفة، ودفاتر للكتابة، ومجموعة من أقلام الرصاص الحمراء. يوجد في بعض الغرف أيضاً أكشاك للمترجمين، لترجمة ما يدور من كلام بخمسة وعشرين لغة أوروبية. هذا البناء مثله مثل المصنع بالنسبة إلى الاتفاقات الأوروبية؛ ولأن الاتحاد الأوروبي ليس دولة بل شبكة، فإن المفاوضات ليست نشاطات تمارس في دوام غير كامل بل إنها تستمر يومياً وعلى مدار الساعة. ويشبه الاتحاد بذلك البنوك التي تملك «فيزا» وتديرها، فحكوماته الوطنية هي التي تضع الأجندة لمستقبل أوروبا.

ويجتمع زعماء الحكومات أربع مرات في السنة في هذا البناء وسط هرج ومرج كبيرين من الدعاية، وبحضور فريق من الإعلاميين يصل تعدادهم إلى الآلاف. ويعقد فيه ما بين الثمانين والتسعين اجتماعاً لهيئات مجلس الوزراء الأوروبي في السنة، ويحضرها وزراء الزراعة والمالية والصحة وغيرهم، بهدف الموافقة على سياسات تتعلق بكل اختصاص

وزاري على حدة. ويعمل مع هؤلاء الوزراء مجموعات من الموظفين الحكوميين. فلجنة الممثلين الدائمين تضم سفراء من كل الدول الأعضاء، ومسؤولة عن الموافقة على تسعين ٪ من التشريعات الأوروبية. ويعمل تحت إشرافها أيضاً مجموعات ورش عمل تعد الاتفاقيات في كل من السياسات المختلفة.

إن العملية المتبعة معقدة لكنها تسمح لكل دولة أو برلمان في الشبكة الأوروبية هذه أن يعبر عن رأيه. وقبل الوصول إلى اتفاقية في الدائرة السحرية في بروكسل، فإن البرلمانات الوطنية تخول حكوماتها بالتمسك بموقف وطني واضح. وبعد اتخاذ القرارات فإنها تخضع لعملية مراجعة دقيقة وشاقة من البرلمان الأوروبي بأعضائه السبع مئة والاثنتين والعشرين عضواً المنتخبين مباشرة، ليمثلوا مواطنيهم في خمسة وعشرين دولة. وأخيراً فإن القوانين التي يوافق عليها تقرها محكمة العدل الأوروبية التي يرأسها قضاة يعينون من الدول الأعضاء، والتي تتصرف كأكبر مرجع قضائي.

يحاول المؤرخون والعلماء السياسيون، في غرف الندوات المنتشرة في كل أنحاء العالم، فهم وتصنيف الاتحاد الأوروبي. والسؤال المطروح دوماً في هذه الغرف: مَنْ يا ترى تلك الدول الذي سيقولها الاتحاد الأوروبي في النهاية. هل ستكون الولايات المتحدة - ربما نموذج 1850 الفيدرالي؟ أو نموذج ألمانيا لما بعد الحرب؟ أو النظام السويسري حيث المناقشات السياسية الوطنية أقل أهمية بكثير من العراك المحلي والحاجة إلى السرية المصرفية؟ يتنبأ بعضهم بدولة بيروقراطية جائمة

على كل المناحي الحياتية على النمط النيوبلوي (نسبة إلى نابليون) ، بينما يخشى آخرون من بناء نظام تزعزعه الخلافات ووشيك السقوط مثل الجمهورية الفرنسية الرابعة. لا يستطيع بعض الأمريكيين الصبر على تأخر الاتحاد في الوحدة وتطوير تركيبة فيدرالية وامتلاك دستور يفصل بوضوح بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية، وينتخب رئيساً واحداً، وإعطاء البرلمان الأوروبي صلاحيات صناعة القوانين على شاكلة البرلمانات المحلية. بعبارة أوجز، يريدون من الاتحاد أن يكون لديه رقم هاتف واحد (يمكنهم الرجوع إليه). لكن عبقرية مونت تكمن بقدرته على خلق بنية سياسية، تختلف تماماً عن البنية التقليدية للدولة الوطنية.

ومع أن الفيدراليين لا يزالون يحلمون ببلد يدعى أوروبا، وبعض الأحيان يتظاهر الاتحاد الأوروبي بأنه دولة لها علمها الخاص وجواز سفرها ونشيدها الوطني، لكنه رغم هذا يختلف اختلافاً بيناً عن الدولة. والاتحاد مثل شركة فيزا هو شبكة لا مركزية، أنشئت لتخدم أعضاءها من الدول. إن الاتحاد الأوروبي منظمة نحيفة (مثل الهيكل العظمي) يترك القوة الحقيقية للدول الأعضاء المسؤولة عن الإشراف على الأغلبية من نشاطات الاتحاد وتنفيذها. هذه الهيكلية التي لا نظير لها سمحت للاتحاد الأوروبي للنمو من خلال دعم أعضائه، لكنها بالوقت ذاته غيرت كلياً طبيعة السياسات العالمية.

قلب ميزان القوى

إذا ما كان للقرن الأوروبي الواحد والعشرين ذي الطابع السلمي أن يستفيد من حكمة مصري في أمريكي، فإن فظائع القرن الواحد

والعشرين يمكن بالتالي تتبع أثرها لمصر في من إيطاليا. هذا المصير في هولوراندوا دي ماديدي، التي حكمت عائلته مدينة فلورنس الإيطالية في القرن الخامس عشر. كانت فلورنس آنذاك واحدة من خمس مدن على شاكلة دولة تسيطر على الجزيرة الإيطالية بجانب روما ونازل وفينس وميلان. هذه المدن كانت على درجة كبيرة من الثروة والغنى وفي تنافس لا يكل؛ في ذاك الوقت كان دخل فلورانس السنوي أعلى من ملك إنكلترا، بينما كانت عائدات فينس ضعفي عائدات إنكلترا وأسبانيا. وفي عام 1454 اتصل حاكم ميلان بحاكم فلورنس دي ماديدي مقترحاً تشكيل تحالف بين دولتيهما. كان يريد الانقضاء على فينس قبل أن تصبح قوية جداً وذات منعة. وافق ماديدي لكنه اشترط على أن لا يصار إلى تدمير فينس لأنه قد يحتاج يوماً ما إلى قوتها لوقف روما. لقد تضمن رد ماديدي العبارة التاريخية التالية: « يجب الحفاظ على التوازن في شؤون إيطاليا ». ولذا فإنه ينسب إليه الفضل بأنه أول شخص يتحدث بوضوح عن ميزان القوى؛ المبدأ الذي هو أحد أعمدة الأمن الأوروبي (أو الفوضى الأوروبية) على مدى خمسمئة عام. كان المبدأ مؤسساً على فكرة ميكانيكية قوامها أن مجموعة من الدول بحاجة، لأن يكون توازن فيما بينها مثل الميزان الذي يستخدمه المصير في وزن الذهب، بحيث لا تسيطر دولة واحدة على القارة الأوروبية.

لقد كان اختراع أوروبا للدولة الوطنية الصغيرة - وكذلك تأسيسها لنظام يحول دون تمكن دولة ما من السيطرة على الآخرين وتأسيس إمبراطورية - نعمة مزدوجة. لقد أدت المنافسة الحامية فيما بينهم

(الدول الأوروبية) إلى تمكينهم من تطوير أحدث التكنولوجيا في العالم، وسمحت للقارة النائمة أن تهزم إمبراطوريات الشرق، وتتبوأ الزعامة العالمية. لكن منطق ميزان القوى كان أيضاً استمرارية للحرب: حرب الثلاثين عام، والحرب الألمانية الفرنسية، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وكل هذه الحروب كانت تخاض بهدف الحيلولة دون تمكن أي دولة من السيطرة والهيمنة.

كل هذا لم يعد يصبح قائماً في أوروبا. لا أحد يخشى قيام ألمانيا أو فرنسا، لأن الدول الأوروبية جمعت نفسها كلها بشبكة تربطهم جميعاً بالقوانين واللوائح. وهكذا بدلاً من التنافس فيما بينها لبناء ترسانة من الأسلحة أو تأسيس تحالفات إقليمية، فإن مصالحها أصبحت تدافع عنها وتحفظها الهشاشة المتبادلة وتجميع السيادات في بوتقة واحدة بالإضافة إلى الشفافية. لكن خارج رحم الاتحاد الأوروبي لا يزال مبدأ توازن القوى على قيد الحياة: المبدأ لا يزال قائماً بين الهند وباكستان وفي منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا والشرق الأقصى.

وبالرغم من أن تلك الدول تحاول إيجاد التوازن فيما بينها إلا أنه لا أحد منها ينصرف لوقف صعود أوروبا. في الحقيقة، لقد تمكنت أوروبا من قلب فكرة توازن القوى. ومع تصاعد نمو قوة أوروبا تصبح أوروبا نقطة جاذبة لجيرانها، الذين يودون الانضمام إليها، بدلاً من إيجاد التوازن معها. ويقول الاقتصادي الأمريكي ريتشارد روزكراين: إن هذا يحدث لأول مرة في التاريخ، فتصعد قوة عظمى من دون أن تحرض دولاً أخرى على التجمع والتوحد لمواجهتها. وقد أبرز الاقتصادي ريتشارد في

استطلاع مميز عن تشكيلات الإمبراطوريات والدول، أن كل دولة كبرى بدءاً من إسبانيا في القرن السادس عشر إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وألمانيا واليابان والاتحاد السوفياتي في القرن العشرين، وكذلك الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين أثارت جيرانها للتوحد ضدها. إذن، لماذا تمكنت أوروبا من أن تصبح أكثر توحداً وقوة من دون أن تثير أي عداوة؟

أحد الأطروحات المتداولة أن أوروبا قوة عظمى اقتصادية وليست سياسية. ويجادل وولتر راسل أن القوة الاقتصادية تجذب الناس إلى دائرتها، بينما القوة السياسية تخلق العداوة. ويشرح نظريته هذه بالمقارنة بين القوة الاقتصادية وبين نبات آكل الحشرات؛ نبتة آكلة الحشرات، تفرز عطراً طيباً فتجذب إلى نسفها الحشرات لتقع فريسة لا تستطيع الإفلات. هذا نوع من القوة الجاذبة التي لا مهرب منها، وعلى هذا النسق تعمل القوة الاقتصادية. وهناك شيء من الصحة في المقولة القائلة: إن القوة الاقتصادية لا تثير نفس المخاوف التي تثيرها القوة السياسية في قلوب جيرانها. ولكن هذه القوة لا تشرح لماذا تبدو الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند متسامحين إزاء نمو الاقتصاد الأوروبي أكثر من تسامحهم إزاء اقتصادياتهم مع بعضهم. ويوجد في الولايات المتحدة جهاز كامل داخل وزارة الخارجية منشغل بالتفكير بضرورة موازنة نمو الاقتصاد الصيني، وذلك رغم أنه استناداً لبعض التعاريف أصغر من اقتصاد إيطاليا. وبالمقارنة فإن أمريكا لا يعترها سوى قلق طفيف إزاء الاتحاد الأوروبي، الذي يعد اقتصاده الأكبر في العالم.

التفسير الأكثر إقناعاً إزاء هذه المعضلة يكمن في طبيعة الاتحاد الأوروبي الفريدة من نوعها؛ فالاتحاد شبكة وليس دولة. وقد قارن علماء العلاقات الدولية العلاقات بين الدول بطايات البليارد على الطاولة. هذه الطايات قشرتها الخارجية صلبة، ولدى اصطدامها بطايرة أخرى ترتد كل منها عن الأخرى. ولكن بينما من السهل الاصطدام بدولة أخرى، فإنه من الصعب الاصطدام بشبكة مكونة من مجموعة من الأصوات المتنافرة. ما هو مميز في شبكة من هذا النوع- أو ناد- هو فقدانها لوسط صلب مثل طايرة البليارد؛ ولذلك عندما يحاول أحد موازنتها فإنه سيجر إلى محاورات مع أعضاء مختلفين. وأكبر دليل على هذا المثال هو الأزمة في العراق.

الوحش ذو الخمسة والعشرين رأساً

ثمة عدة مخلوقات في المثلوجيا الإغريقية أكثر قوة من الوحش الأسطوري، الذي له جسد الثعبان وسبعة رؤوس، وكلما قطع رأس من رؤوسه ينمو مكانه رأسان. والاتحاد الأوروبي بإعضائه المتعددين يشبه وحشاً أسطورياً حديثاً. وكما اكتشف كولن باول (وزير الخارجية الأمريكية السابق) هذا الواقع عندما حاول أن يبني تحالفاً دولياً من أجل اجتياح العراق؛ فكان كلما تمكن من إقناع بلد بالانضمام وجد بلداً آخر لا يزال يحمل شكوكاً. في الفترة اللاحقة على الاجتياح كان القول الرائج: إن الأمريكيين ربحوا، لأنهم استطاعوا أن شقوا صفوف أوروبا، وتفوقوا على بعضها باجتياحهم العراق حسب شروطهم، ومن دون موافقة الأمم المتحدة وضد رغبات الأغلبية من المواطنين

الأوروبيين. ويبدو أن جملة في مقال نشرته صحيفة الفايننشال تايمز في الثاني عشر من مارس، عام 2003، وذلك عندما كان الجنود يستعدون لاجتياح العراق، قد عبرت عن هذا الواقع أفضل تعبير: «الضحية الأولى في هذا الحرب (الحرب العراقية) هي أوروبا».

يعتقد معظم الناس أن العراق كان كارثة لأوروبا، وأنا أشاركهم كربهم في الذبول السياسية التي ترتبت على الاجتياح. لكن بنظرة فاحصة على ما حدث يمكننا رؤية بعض الايجابيات الوافدة من هذه الحرب. لقد استطاع المشروع الأوروبي أن ينجو من صدام القطار العابر للأطلسي، واستطاعت الأجندة الأوروبية المتعددة الثقافات العودة من جديد. وبالرغم من أن القارة انقسمت تكتيكياً إزاء كيفية التعامل مع الولايات المتحدة، إلا أن كل الدول الأوروبية المشاركة في الاتحاد تتشارك في ثلاثة أهداف: الحفاظ على العلاقات الأطلسية واستعادة سلطة الأمم المتحدة والحيلولة دون تحول الحرب الوقائية الأحادية إلى مبدأ من مبادئ القانون الدولي. وبطريقة ما فإن أوروبا استطاعت أن تقي بهذه الأهداف الثلاثة، ليس عن طريق تشكيل جبهة موحدة إنما بالحوار مع أمريكا من خلال أطراف أوروبية متنافسة. إن المفاوضات في الفترة السابقة على الحرب كانت تشبه في نواح عديدة أفلام هوليوود التي يخوف فيها الشرطي الشرير المتهم ويحمله على الخضوع، بينما الشرطي الطيب يحاول أن ينال ثقته؛ لكن كليهما يحملانه في النهاية على الاعتراف.

في عام 2003 كانت العلاقات الأطلسية على وشك أن تنهار عندما ألحق وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، ألمانيا «بدول مسببة

للمشكلات» مثل إيران وليبيا، وشبه وزير العدل الألماني الرئيس جورج بوش بهتلر. وبدأت بالتالي مقولة روبرت كيغن الرائجة، بأن أوروبا وأمريكا مثل طبقتين من الأرض تتحركان باتجاه معاكس، حقيقة لا يمكن دحضها. لكن بنظرة فاحصة على الأحداث فإن مجرد حقيقة أن بعض الدول الأوروبية دعمت الحرب على العراق نجت العلاقات الأطلسية. وطالما أن جورج بوش بحاجة لبليز ليقف بجانبه فإن ثمة دافع لأمريكا أن لا تنتهج نهجا تخريبيا إزاء مشروع أوروبي تقدره الحكومة البريطانية.

لقد هُمشت الأمم المتحدة واستهزئ بها خلال عقد التسعينيات؛ لقد بدت عاجزة أمام المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين في رواندا والصومال، وكذلك جرى تجاهلها في كوسوفو، ولم يدفع الأعضاء الكبار فيها مستحققاتها المالية المتوجبة عليهم. ولكن في الفترة السابقة على الحرب ضد العراق تحولت المنظمة إلى المكان الصلب الذي تطرح فيه المبادرات، وتتخذ فيه القرارات التي على أساسها تشن الحرب. هكذا لأول مرة منذ أزمة الصواريخ الكوبية طغت على وسائل الإعلام الطروحات الدرامية الدائرة في الأمم المتحدة، وانضم الرأي العالمي داعماً لقضية الأمم المتحدة. والآن تحولت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة لتعطي مصداقية لمجلس الحكم العراقي المحاصر، وهو ما كان مرجحاً أن تفعله في أثناء اجتياحها للعراق.

الأكثر أهمية أن نظرية الحرب الوقائية قد اندثرت في رمال الصحراء. لقد حددت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية نظرية حرب تسمح للولايات المتحدة بمهاجمة أعداء محتملين قبل أن يشكلوا خطراً

مباشراً على الأمن الأمريكي. فالمحافظون الجدد في أوج طيشهم جادلوا بأن الولايات المتحدة قد تستفيد من نصرها في العراق بإطلاقها ما أسموه «تداعي الدنميو» الديمقراطي، بحيث تصل نتائج ما حدث في العراق إلى سوريا وإيران. إن التكاليف المادية والسياسية المترتبة على اجتياح العراق تجعل احتلالاً آخر أمراً مستحيلاً لعدة سنوات في المستقبل. كذلك جعلت فرنسا وألمانيا أي خطوة مستقبلية من هذا النوع أكثر صعوبة برفضهما إرسال جيوش إلى العراق أو المساهمة في تمويل إعادة إعمارها.

كان سبب هذا النجاح تركيبة أوروبا. وبينما كانت الولايات المتحدة تتابع سياستها القائمة على (فرق تسد) وتتحدث مع كل رأس من رؤوس الوحش الأسطوري، كانت الرؤوس الأوروبية مشغولة بمراقبة بعضها، وأقلمة مواقعها حسبما هو مناسب. بالطبع لم يكن ثمة خطة كبرى تقف خلف مواقف الدول الشخصية، ومع وصول الأزمة إلى قمة أوجها لم يكن إلا ثمة حوار محدود بين المعسكرات المتنافسة؛ لكن كل خطوة أحادية اتخذتها دولة أوروبية إنما اتخذتها وهي على دراية تامة بما تفعله الدول الأوروبية الأخرى. فلم يكن بوسع الألمان سوى اعتماد سياسة جريئة وعدائية، لأنهما يعلمان أن «أوروبا الجديدة» التي يقودها بلير واثنار وميلر وبرلسكوني ستبقى على علاقة طيبة مع بوش. وبالمقدار ذاته كان يعلم طوني بلير مهما ذهب بعيدا في دعمه للأمريكان في العراق فإنه من المرجح أن يكون هذا الدعم مرة واحدة فقط، ولن يتكرر مع إيران أو سوريا نتيجة عمق المعارضة في ألمانيا وفرنسا. وهكذا فإن حقيقة

أن الدول الأوروبية تحظى بهذا الإجماع على الأهداف الإستراتيجية - العلاقات الأطلسية ودعم القانون الدولي والمعارضة للحرب الوقائية الأحادية - يعني أنه من دون أي محاولة رسمية لتنسيق مواقفها ستشع وتبرق تلك الأهداف والمبادئ.

لا يملك الاتحاد الأوروبي شرطياً شريراً وشرطياً طيباً إنما تشبه حاله حال جهاز الشرطة كله بما يحويه من عناصر طيبة وعناصر شريرة. وهكذا فالدول الأخرى ستبقى قادرة على إيجاد أحد الأعضاء أكثر تعاطفاً مع قضيتها مما يؤدي إلى جذبها إلى مدار المفاوضات التي لن يكون بمقدورها في الغالب الخروج منه. وفي نظام الاتحاد الأوروبي سيختبئ آنذاك الشرطي الجيد خلف الشرطي الشرير ويتمكن من الحصول على تنازلات. وعلى سبيل المثال، فإن حماسة الدول الإسكندنافية وبريطانيا لتوسيع الاتحاد سمح لدول أوروبا الوسطى بأن تحافظ على إيمانها، وهي تنكب على عملية مؤلمة من الإصلاحات الداخلية، التي يتطلبها الدخول للاتحاد. وبالوقت ذاته، فإن شكوك الفرنسيين سمح للمفوضية الأوروبية أن تحصل على تنازلات من تلك الدول في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد. إن أحد العناصر البارزة في ديناميكية الشرطي الشرير والشرطي الطيب هو أنه رغم الخلافات والاعتراضات بين أعضاء الاتحاد، إلا أن أهدافهم الجوهرية واحدة: الالتزام بالعمل الجماعي، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، والانخراط في التحاور والمفاوضات، بدلا من استخدام القوة العسكرية. ولهذا فإن الدول التي تحاول أن تؤلب دولاً أوروبية بعضها على بعض يبدو أنها في النهاية تنجر إلى تلك المبادئ والأهداف الأساسية.

رغم هذا النجاح فإن العديد من المتحمسين للمشروع الأوروبي لا يدافعون عن «شبكة أوروبا، لا بل حتى الذين يعترفون بأن تركيبة الشبكة تعمل لما فيه خير أوروبا في المجال الاقتصادي، سيقولون: إنها مستحيلة في مجال السياسة الخارجية، وذلك لأن تلك الشبكة مثل شركة الفيزا توفر لأعضائها الدخول إلى الوفرة الاقتصادية من دون أن تزيع المنافسة، التي تحدث على التجديد والاختراع. لكن المفارقة تكمن في أن أوروبا الشبكة، كما شاهدنا، سمحت للاتحاد الأوروبي بأن يصبح قوة عالمية مهابة، وسمحت له بالمقدار ذاته بوقف العمل بمبدأ توازن القوى في القارة عبر قلب المبدأ ذاته.

إن أوروبا الشبكة لم تأت من جرّاء خطة مدروسة وواعية، بل هي نتاج هدنة بين رؤية التقليديين لدولة الولايات المتحدة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية. لم يتيسر لأي من تلك الرؤى أن تحصل على دعم كاسح؛ ولن يتيسر لها. ومع تطور أوروبا في المستقبل فإنه يتوجب علينا أن ندعم تركيبتها الفريدة ونصلحها لجعلها تعمل لما فيه مصلحتنا.

بالطبع نحن بحاجة لأن نكون أفضل في إدارة الانقسامات داخل أوروبا؛ فالجروح التي سببتها الاختلافات إزاء الحرب العراقية عميقة الغور، وليس بوسع أوروبا أن تمزق ذاتها في كل مرة تقع فيها أزمة دولية كبرى. درس واحد مستقى من الحرب العراقية، وهو أن الأوروبيين بمقدورهم أن يحصلوا على نفوذ أكبر، إذا ما طوروا موقفاً مشتركاً قبل اندلاع الأزمة، كما فعلوا إزاء إيران. ولكن يجب أن نعترف أن استمرار الاختلافات في وجهات النظر هو عامل قوة بدلاً من أن

يكون عامل ضعف؛ ويجب أن نعتز أن التركيبة الأوروبية صلبة بما فيه الكفاية، لتلقي اختلافات من الأحجام الكبرى. لقد قال صموئيل بكيت: إنه إذا لم تنجح في المرة الأولى فأفضل لك أن تفشل، وتفشل ثانية». إن عبقرية أوروبا هي في أنها تمضي قدماً في محاولاتها، وأنها بعد كل نكسة تعرضت لها تتنفض وتعود أقوى مما كانت عليه.



الفصل الثالث سلاح أوروبا: القانون

أصبحت ملامح هانس بليكس الجامدة إحدى المشاهد غير المألوفة على شاشات تلفزتنا وعلى صفحات جرائدنا في بداية العام 2003. أصبح هذا الشخص الدبلوماسي السابق، الأصلع، وصاحب الصوت الخفيض، تجسيدا للأمل والسلام. كانت الشخصية الأخرى إبان تلك الشهور العصيبة القليلة، دونالد رامسفيلد، وزير الحربية الأمريكي الهائج. وعد رامسفيلد، بطل المصارعة السابق، أنه سيدمر إرادة العراقيين على القتال، وذلك ليس بالاعتماد على التفتيش إنما بتسديد ما أسماه ضربات «الصدمة والذهول». هذه الضربات حسب رأيه ستحمل العراقيين على الخنوع والاستسلام.

امتد الصراع ما بين الرجلين إلى أبعد من العراق. لقد أصبحا نموذجين لعالمين مختلفين: كان رامسفيلد المعبر عن عظمة القوة الأمريكية واندفاعها، وكان بليكس المعبر عن خيار التفتيش الذي ترعاه الأمم المتحدة. اقترح الأول أن يصار إلى احتواء العراقيين بعرض مذهل للقوة، بينما رأى الثاني إبقاءهم تحت المراقبة الدائمة.

لسوء الحظ، فإن المراقبة والعرض المذهل للقوة كلاهما وجهان لعملة العجز، وذلك لأنهما يحاولان السيطرة على العراق من الخارج. هذا النوع من التغيير الخارجي المعتمد على القوة، على عكس سياسة

أوروبا التي تغير من الداخل وللأبد، مرهون بقاؤه ببقاء الأزمة واستمرار الضغوط، وكذلك الموارد الدولية الهائلة المخصصة لهذا الغرض. وهكذا فإنه بمجرد أن يتخلى سيرك وسائل الإعلام والسياسة عن الأزمة تعود الأمور لسابق عهدها.

لقد استخدمت إدارة بوش الأزمة في العراق لتظهر أن هوس أوروبا بالقانون الدولي علامة ضعف مستحکم، ووصفت أوروبا بأنها برومثيروس (سارق النار من السماء، ومعلم الناس استعمالها) العصر الفارق في البيروقراطية، والواقع تحت رحمة الجوارح التي على وشك اقتناصه. ولكن ما هو يا ترى الذي حوّل أوروبا التي كانت حاضنة لتفريخ الحروب العالمية إلى بيئة مولدة للسلام والديمقراطية؟ الجواب البسيط على ذلك هو القانون الدولي: القانون هو سلاح أوروبا الطوعي في سعيها لإعادة صياغة العالم.

القوة كمشهد للاستعراض

قال مكيا فيلي قوله المشهور: إنه من الأفضل أن يخشاك الناس على أن يحبوك. لكنه حذر بالوقت ذاته من مغبة أن تكون مكروها. لقد تجاهل رونالد رامسفيلد الجزء الثاني من المقولة، وذلك عندما طلب من البنتاغون أن ينفذ سياسة «الصدمة والذهول».

هذه السياسة جاءت في تقرير أعدته جامعة الدفاع الوطنية، التي وضعت هذا المصطلح؛ ودعا التقرير إلى عرض للقوة بطريقة مذهلة تذهب بإرادة خصم أمريكا على القتال، كما أذهبت القنبلة النووية

إرادة المقاتلين اليابانيين في هيروشيما ونجازاكي في الحرب العالمية الثانية ودفعتهم للاستسلام. لقد كان رامسفيلد وزملاؤه في عصر العرب يتطلعون إلى قلب الطاولة على أعدائهم؛ كانوا يريدون استخدام العنف، لا لتحقيق أهداف محددة مثل فتح مدينة أو تدمير مصنع أسلحة، إنما من أجل العنف، وكوسيلة لفرض النظام على مستبدين وإرهابيين في أنحاء العالم حسب نظرهم.

كان هذا جزءاً من إستراتيجية عريضة للاستجابة إلى عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، الذي بوسع الإرهابيين فيه شراء أسلحة الدمار الشامل من دول مارقة. كانت الضربات الوقائية مصممة للمساعدة على استرجاع جدوى الردع، وذلك بجعل الأمر واضحاً تماماً بأن الولايات المتحدة ستعاقب بشدة أي دولة تتشارك مع إرهابيين بتكنولوجيا مدمرة؛ ولذلك فإن رامسفيلد كان يأمل من وراء جعله العراق أمثلة إيصال رسالة إلى إيران وسوريا وكوريا الشمالية وأي دولة أخرى تفكر في تسليح نفسها بأسلحة الدمار الشامل.

إن استخدام القوة العارية لإيصال رسالة ليس بالأمر الجديد. لكن بالوسع الآن إنجاز عرض القوة على الشكل الأتم بواسطة التكنولوجيا التي وفّرها القرن الواحد والعشرون، مثل القنبلة القاطعة (دايزي) والقنابل المدمرة لمخابئ الأسلحة النووية وأسراب مقاتلات إف 16 وما شابه. المشكلة في استخدام العنف كتعبير إنه سرعان ما يذهب بريقه ومفعوله؛ لقد اكتشف الحكام في الماضي أنه كان عليهم دوماً الولوغ أكثر فأكثر في الدماء واستعراض القوة، لإبقاء الخوف جاثماً

على الصدور، مثل قتل روبرت فرنسواز داميانز، كعقاب له على محاولته اغتيال الملك الفرنسي لويس الخامس عشر في عام 1757؛ كانت طريقة إعدامه بربطه إلى أربعة أحصنة ودفعها للسير باتجاهات مختلفة، لتمزيق جسده إربا إربا. لكن الحفاظ على الخوف، حتى ولو كان ممكناً، ستصبح تكلفته متزايدة، وستكون نتائجه في نهاية المطاف على عكس المرتجى، لكونه يخلق كراهية أكبر في قلوب الناس الذين يراد السيطرة عليهم.

هذا ما حدث في العراق؛ كان ثمة عرض شهري تقريباً لمشاهد القوة ما بين أعوام 1991 و 2003 وذلك لإبقاء النظام العراقي دوماً في حالة من التأهب والقلق. وعندما تبين أن هذا الأسلوب لا يجدي أجبرهم المنطق الذي اعتمدوه على اجتياح العراق في عام 2003. كانت النتيجة الأولية نجاحاً باهراً. لقد أزيح صدام عن السلطة وخضعت سوريا وإيران وليبيا أمام القوة الضاربة للاجتياح. لكن سرعان ما تلاشى الأثر. يشعر الآن النظامان في طهران ودمشق بالجرأة أكثر من جراء حقيقة أن مئة وثلاثين ألف جندي أمريكي لا يستطيعون مغادرة العراق. وهكذا مع استمرار اجتذاب الوجود العسكري الأمريكي للشوار، فإن النظامين الإيراني والسوري ينظران بارتياح إلى تحول حرب شعبية محتملة للتحرير إلى حرب دامية واحتلال غير مرغوب.

يكمن العيب المميت في استخدام القوة كمشهد هي أنها في جوهرها تدميرية؛ فالقوة قد تمنع الناس من فعل أشياء شريرة، لكنها ليست الطريقة الصالحة للبناء وحكم مجتمع معقد. ففي أفغانستان لم يجد

الحلفاء صعوبة في إزالة نظام طالبان، ولكنهم فشلوا في إعادة بناء أفغانستان من أسفل القاعدة إلى قمة الهرم. ورغم مظهر الديمقراطية البارز إلا أن حقيقة حكم زعماء الحرب والمليشيات والفساد والمحسوبية لا يزال على ما كان عليه. وقد وصف جندي أمريكي هذا الواقع بمرارة وسخط، فقال: «لقد ظننا أننا اشترينا تحالف الشمال، ولكن تبين لاحقاً أننا استأجرناهم». وعندما تحولت أنظار القوة العظمى إلى الحرب في العراق فإن قوتها في تحويل أفغانستان إلى بلد ديمقراطي أخذت بالأفول.

هذا النوع من القوة غير فاعل، لأنه دائماً يفرض من الخارج على رعايا كارهين بدلاً من تغيير أنسجة المجتمع من الداخل؛ هذا ما دفع المجتمعات الحديثة للابتعاد عن استخدام القوة كمشهد واستبدالها بقوة المراقبة.

القوة كمشهد مراقبة

يُن الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكلت كيف تحولت المجتمعات الحديثة - بدءاً من القرن التاسع عشر - من الاعتماد لحد كبير على مظاهر القوة المجردة لتأديب المخالفين من الرعايا، إلى مظهر آخر من القوة تجعلهم يشعرون بأنهم مكشفون أمام السلطات، وذلك عبر وسائل مثل اللوائح التنظيمية والأوراق الرسمية وكاميرات المراقبة والسجون. ويجادل الفيلسوف الفرنسي أن التحول من استخدام القوة كمشهد استعراض إلى مشهد مراقبة سمح للمجتمعات الحديثة أن لا تشكل نسبة حراسة أمنها إلا نسبة ضئيلة جداً من تكلفة «النظام القديم».

ويكمن مفتاح الحل بإيجاد طريقة ما لتسجيل ومراقبة تصرفات المواطنين بطريقة منظمة من خلال وضع جداول زمنية وبطاقات هوية وصور فوتوغرافية وسجلات طبية وقوانين.

لقد طُوِّرَ نظام الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة، وذلك لأن العملية العسكرية مكلفة ومفعولها قصير الأمد. وشعرت الأمم المتحدة بحملها الأسيرة الدولية على ضرورة التزام صدام حسين بالاتفاقيات التي وقعها، بأن لديها الشرعية لتغيير العراق. ولذلك فإن الأمم المتحدة بإرسالها هانس بليكس ومحمد البرادعي للتدقيق ثلاث مرات في كل زعم عراقي، يعود إلى قناعتها بأنه لا يمكن الوثوق بتعهدات صدام. فالتفتيش عن الأسلحة هو النقيض المباشر لاستخدام القوة كمشهد استعراض؛ فليس قوة بليكس وفريقه التي بحاجة لإظهار إنما سلوك النظام العراقي، وكذلك المواقع التي تفتش؛ هذا بالذات ما يسمى استخدام القوة كمشهد مراقبة.

الأهم أن تلك الطريقة نجحت ولأمد قصير على الأقل. ويمكننا بنظرة فاحصة على ما جرى أن نرى أنه في الوقت الذي فشلت فيه وبشكل مدهش أجهزة الأمن الغربية في فهم ما يجري في العراق كان مفتشو الأمم المتحدة مصيبين في تقديراتهم. ما بين عام 1991 و 1998 دمر المفتشون تقريباً كل أسلحة العراق الكيماوية والبيولوجية بالإضافة إلى كشف التعاقدات السرية بين العراق وأكثر من خمسمئة شركة مما يزيد على أربعين دولة. وفي الشهور الأربعة السابقة على الحرب التي كان على المفتشين التحقق فيها من وجود الأسلحة، استطاع هؤلاء أن

يعثروا على أسلحة فاقت بكثير كل ما عثرت عليه جميع أجهزة العالم المخبرانية.

لكن سياسة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق اعتمدت على مشهد القوة الأمريكية؛ ومن دون الاجتياح الأول للعراق فإن فريق أونسكوم التابع للأمم المتحدة كان من غير الممكن أن يسمح له بدخول الأراضي العراقية. كذلك فإنه من دون التهديد باجتياح ثان فإن هانس بليكس لم يكن ليملك السلطة لحمل العراق على الانصياع. تكمن المشكلة في نموذج الأمم المتحدة بأنه يستبدل التهديد بالقوة الخارجية بتهديد المراقبة الخارجية؛ وبينما يفضل هذا النموذج إرسال مراقبين على إسقاط قنابل إلا أن هؤلاء المفتشين سيبقون مع ذلك غير قادرين على تغيير طبيعة النظام والأكثر أهمية المجتمع.

تكمن بصيرة الفيلسوف الفرنسي فوكلوت في أنه كشف أن فاعلية ممارسة القوة تعتمد على الشرعية القائمة أكثر من اعتمادها على القوة العسكرية أو تكنولوجيا الردع، وذلك بجعل الجميع يشاركون في تنفيذ القوانين والقواعد. ويشبه مجازياً، الفيلسوف الفرنسي، بروز «مجتمع المراقبة» بسجن بنوبوتيكون الذي ابتدعه فيلسوف نظرية «المنفعة»، الغريب الأطوار، جيرمي بنثم. كان سجن بنثم دائرياً وغرفة مفتوحة تأخذ شكلاً في الوسط يوجد كشك يجلس فيه حارس خلف ستائر حاجبة لغيره، فيرى المساجين ويراقبهم ولا يرونه؛ وقد يكون الحارس، في وقت ما، ينظر لغرفة بعينها ولا يرى غيرها، لكن المساجين يفترضون أنهم مراقبون دوماً وعلى مدار الساعة. بعبارة أخرى، حتى في الأوقات

التي لا يراقبهم فيها الحارس، فإنه يتوجب عليهم أن يتصرفوا وكأنه يراقبهم. وهكذا فإن سجنًا كبيراً بعشرات الغرف بالإمكان أن يراقبه حارس واحد؛ وبالتالي يصبح كل سجين سجان نفسه ومراقباً لذاته؛ لدى حصول ذلك فإن حارس السجن يصبح لا ضرورة له طالما أن السجن يراقب ذاته بفاعلية.

لكن التفتيش في العراق لم يكن مثل المراقبة في سجن بنوبوتيكون، بل كان حشرياً ومفروضاً على دولة عراقية غير متعاونة. كان هانس بليكس مثل حارس وحيد يحرس سجنًا ضخماً لم يخضع لقوانين وقواعد الأسرة الدولية. ولكي يصار إلى إجبار العراقيين على الخضوع لتلك القوانين فإنه يتوجب على الأمم المتحدة أن تقارب العراقيين بفكرة أكثر راديكالية عن المراقبة. هذا النموذج من المراقبة هو ما حققه الاتحاد الأوروبي داخل حدوده.

أوروبا كمجتمع المراقبة

يقوم المشروع الأوروبي على رغبة بتجاوز عالم منطق القوة في السياسة، حيث يدور الحق مع القوة، والتحول نحو مجتمع يقوم على حكم القانون. وقد استخدم الأوروبيون هذه الرغبة لقلب الكثير من قواعد السيادة الأساسية رأساً على عقب. وإلى قيام الاتحاد الأوروبي كانت الفكرة الرائجة أن الدولة بمأمن من التدخل الخارجي، وأنها مستقلة وما يجري داخلها يخصها، ولا يعني الدول الأخرى. ولكن كما يقول روبرت كوبر فإن الأوروبيين بدلاً من حراسة سيادتهم بشدة حولوا التدخل والمراقبة المتبادلة إلى أسس لضمان أمنهم.

ما فعله الأوروبيون هو أنهم حولوا العلاقات بين الدول في الأسرة الأوروبية إلى سياسة محلية. لقد اتفق قادة أوروبا على مدى السنوات الخمسين الماضية على الآلاف من المعايير المشتركة والقوانين واللوائح التنظيمية. وقد استطاعت تلك الدول مع بعضها أن تملأ واحداً وثلاثين مجلداً وحوالي ثمانين ألف صفحة من النصوص التي تدير كل صغيرة وكبيرة من شؤون حياتهم اليومية، بدءاً من حقوق الإنسان وانتهاءً بحماية المستهلك. وتلك القوانين تعرف باسم «الثروة المحازة» أو «الحقيقة المقبولة» للأسرة الأوروبية.

هذه القوانين تعمل، لأن ثمة دولة بوليسية أوروبية تنفذها وتفرضها على الدول الممانعة، بل لأن كل الدول الأوروبية تريد من النظام الأوروبي أن ينجح؛ ولأن كل دولة تريد نظيرتها في الاتحاد أن تخضع للقانون الذي أجبر الجميع على احترامه. لقد اشتكى الكثير من الناس من البيروقراطية الأوروبية، ولكن المفارقة أن حجم القوانين الأوروبية هي التي تسمح لمؤسسات الاتحاد بأن تكون صغيرة.

لقد وعى ذلك أول رئيس للمفوضية الأوروبية الذي رأى أن القانون هو أقوى سلاح أوروبا، وقال: «إن الأسرة الأوروبية هي من صنع القانون وقائمة على الاتفاقيات الدولية... الأسرة ليس لديها وسائل مباشرة لتنفيذ سلطتها، فليس عندها جيش ولا شرطة إنما لديها آلة إدارية صغيرة، وحتى لهذا الغرض فإنها تعتمد لحد كبير على الدول الأعضاء». وكما رأينا سابقاً فإن مؤسسات الاتحاد الأوروبي بالكاد ترى نسبياً، ولكن قوة أوروبا تستخدم عبر عمليات المراقبة التي يخضع فيها

سياسيون وموظفون حكوميون ومواطنون إلى قوانينها، ويصبحون من ثم وكلاء الاندماج الأوروبي. إن أكبر تحدٍّ أمام أوروبا الآن هي أن تُظهر كيف بالإمكان تصدير هذه الرؤية للنظام خارج أعضاء الاتحاد الأوروبي.

توسيع مجال القانون الأوروبي

عندما انهارت الشيوعية في وسط وشرق أوروبا تنبأت أذكي العقول وأفهمها في السياسات الدولية أن تغدو أوروبا ثانية حاضنة لحرب عالمية. وقد تنبأت مقالات في دوريات علمية بحثية أن انبعاث ألمانيا وإعادة توحيدها من شأنه أن يدفعها للتوسع خارج حدودها وتهاجم من ثم بولندا وتشيكوسلوفاكيا أو النمسا؛ وإن صراعا عرقيا سيندلع بين هنغاريا ورومانيا وإن سباقا جديدا للتسلح سيظهر بين ألمانيا وروسيا. لكن ما حدث كان أقل التوقعات احتمالا: تحول وسط أوروبا وشرقها إلى ديمقراطيات ليبرالية سلمية، ودعاها الاتحاد للانضمام إليه قبل مرور أقل من خمسة عشر عاماً على انهيار الشيوعية. والسؤال كيف تمكنت أوروبا أن تخرج بهذه المعجزة في العلاقات الدولية؟

كما قال روبرت كوبر فإن العملية بدأت بطرح ماركة أوروبية للمراقبة بدأت بأول أنظمة تفتيش في الاتحاد السوفياتي السابق. وقد كانت اتفاقية الحد من القوات العسكرية التقليدية في أوروبا (المعروفة باسم CEF) التي وقعت في باريس في 19 نوفمبر 1990 علامة فارقة على بداية الحرب الباردة. وحددت الاتفاقية حدود التسلح المسموح به بالتساوي بين غرب أوروبا وشرقها، الذي يمكن أن يحتاج إليه لشن

هجمات مفاجئة أو شن عمليات هجومية على نطاق واسع. ومع حلول نهاية مدة هذه الاتفاقية لتخفيض القدرات العسكرية في عام 1995 كانت تلك الدول الثلاثين الموقعة على الاتفاقية دمرت أو حوّلت 25 ألف دبابة وعربة مصفحة وقطع مدفعية وطائرات مقاتلة ومروحيات هجومية، لاستخدامات أخرى. هذا التخلص من الأسلحة جرى التحقق منه عبر أربعة آلاف زيارة ميدانية للمنشآت العسكرية. ولكن خلال عقود سيطرة مبدأ توازن القوى في الماضي اعتمد الأوروبيون على مشهد الاجتياح العسكري، أو تكديس كميات كبيرة من الأسلحة لردع أعدائهم. وبعدها جاءت اتفاقية واحدة لتنتهي هذا التاريخ من مشهد القوة، وتستبدله بنظام جديد مؤسس على المراقبة.

لكن الأكثر إثارة في الأمر أن مراقبة تلك الأسلحة بعد ذاتها نزعَت رغبة المشاركين باستخدامها. وهكذا فإن الدول الأوروبية بانخراطها في شؤون بعضها بدأت تنظر لبعضها ولكتلة الاتحاد السوفياتي السابق كشركاء وليس أعداء. كان الهدف الأساس من الاتفاقية جعل مبدأ توازن القوى يعمل بفاعلية أكبر من خلال التأكد على أنه مبني على معلومات صحيحة ودقيقة. يقوم المبدأ على افتراض أنه إذا ما فتحت الكتلتان أبوابهما أمام التفتيش فإنه بالإمكان التأكد من توازنهما عسكرياً بدقة تشبه دقة الميزان. وقد سمح بقاء التوازن في حده الأدنى للطرفين بالتوقف عن استثمار مواردهما الثمينة في بناء ترسانات ضخمة من الأسلحة والتركيز بدلاً من ذلك على ضمان رفاهية مواطنيهما. وهكذا تحولت كتلتان متنافستان إلى أسرة أمنية واحدة، ولها هدف واحد

مشترك للحفاظ على النظام. ومع تحول الكتلتين إلى أسرة واحدة فإن هدف التوازن الذي كان قائماً في المقام الأول أصبح بلا فائدة. لقد كان لاتفاقية الحد من القوات العسكرية التقليدية نتائج غير مقصودة سمحت بفهم ثوري لقدرة القوة كمشهد مراقبة.

إن اتفاقية الحد من القوات العسكرية التقليدية تختلف عن التفتيش العراقي، لأنها كانت طوعية ومتبادلة؛ بعبارة أخرى، أن المراقبة تطبق على الطرفين وتصب في مصلحتهما. كانت تهدف الاتفاقية إلى تحقيق منافع متبادلة للسلام، ومن ثم فإنه كان بالإمكان استخدام مشهد المراقبة بدلاً من اللجوء إلى عرض القوة العسكرية. وهكذا حالما تراح العوائق العسكرية يصبح التحول السياسي للمنطقة ممكناً - مع التوسع غير الاعتيادي أولاً لحلف شمال الأطلسي وبعده توسع الاتحاد الأوروبي.

لم يفتح فقط الاتحاد الأوروبي أبوابه، ويدعو الدول الأخرى للانضمام، بل ربط جزرة الدخول بنظام تحول جذري على أي دولة ترغب بالعضوية أن تلتزم به. وفي قمة كوبنهاجن في عام 1993 اتفق أعضاء الاتحاد على سلسلة من المعايير يجب أن تفي بها جميع الدول:

«تتطلب العضوية أن تحقق الدولة المرشحة استقراراً في المؤسسات تضمن الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها ووجود اقتصاد سوق فاعل، وكذلك القدرة على التأقلم مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد. ويفترض في العضوية أن تكون الدولة المرشحة قادرة على تحمل التزامات العضوية بما فيها الالتزام بأهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والمالية».

بعبارة أخرى، على كل الدول التي تريد الانضمام أن تبذل الثمانين ألف صفحة من صفحات القوانين الأوروبية، وأقلمة تشريعاتها لتتلاءم معها. وبدلاً من تصديق تعهدات تلك الدول أرسل الاتحاد جيشاً من المسؤولين والمراقبين للعمل مع كل الدول المرشحة للعضوية للتحقق من أن المعايير المفروضة قد نفذت. وهذا بالذات لا يقل عن بناء تلك الدول من القاعدة إلى قمة الهرم؛ وهذا يشرح لماذا ما أن بقي تلك الدول بالمعايير حتى تتغير للأبد. إن النموذج الأوروبي يعادل سياسياً إستراتيجية الإرسالية التبشيرية المسيحية: إن غيّرت البلد في البداية فإنك تملكه للأبد.

القانون كأداة سياسة خارجية

يعقل الأوروبيون أن أساس نجاحهم يكمن في حقيقة أن المراقبة التي يخضعون لها طوعية ومتبادلة. وهذا يعني أن تلك المراقبة لا يمكن ممارستها بطريقة اقتصادية بحته من دون الحاجة إلى آلية ضبط لتنفيذها. لقد أعد الاتحاد الأوروبي جيشاً من المفتشين للتدقيق في سيادة القانون وشرعية الانتخابات في أنحاء العالم. والسبب وراء ذلك أن الدول الأوروبية حريصة تماماً على الدفاع عن القوانين الدولية الشرعية، لأن الاتحاد الأوروبي في أساسه يقوم على اتفاقية دولية. ويعتقد لذلك الأوروبيون أن الأمور يجب أن تسير وفق القانون الدولي وأن القانون بوسعه أن يكون أداة قوية لتدعيم وتعزيز نظام سلمي وديمقراطي.

وقد أدى هذا في أحد أوجهه إلى تشجيع أسواق مشتركة أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومع تصاعد ثقة الاتحاد الأوروبي وطموحه العالمي فإنه سيسعى إلى خلق مجتمعات إقليمية تضمن أمنها من خلال الشفافية والمراقبة المتبادلة. وعلى سبيل المثال، تمكن رئيس الوزراء البريطاني في بداية عام 2000 من إقناع رئيس جنوب أفريقيا مبكي وريثيس نيجريا اوسانجو بأن المراقبة المتبادلة قد تحمل لأفريقيا ما حملته للاتحاد الأوروبي. وقد طور هؤلاء معاً ما أسموه «شراكة جديدة لتنمية أفريقيا». وهذا كان مجرد صفقة بموجبها تتعهد دول أفريقيا بتحسين سجلاتها في قضايا الديمقراطية وسيادة القانون مقابل الحصول على زيادة في المعونات، وإلغاء جزء كبير من الديون، وكذلك السعي بجد لفتح الأسواق الغربية أمام المنتجات الأفريقية. وتكمن في قلب هذه الصفقة فكرة المراقبة المشتركة. وقد وصف الرئيس النيجري في خطاب ألقاه بمناسبة إطلاق هذه الصفقة، مراجعة أقرانه للآلية بأنها «عملية تعلم فاعلة من شأنها في نهاية المطاف أن تضع ثروة أفريقيا في يد أبنائها. وقد وضع زعماء أفريقيا آلية مراجعة بهدف مراقبة كل منهم للآخر تنفيذ موجباته فيما يخص قضايا حقوق الإنسان والفساد والديمقراطية؛ ولذلك فإن الدول التي يكون أداؤها ممتازاً فيما يخص بالوفاء بالمعايير الموضوعة ستعوض بإعطائها حصة زائدة من المساعدات والتجارة وتخفيض الديون.

وبالوقت ذاته أدخل الاتحاد الأوروبي بنود حقوق الإنسان وقدرسية العقود وسياسة المنافسة الأوروبية في كل تعاملاته مع الدول الأخرى.

ولكي يغير الدول التي تحتك به بصورة شاملة فإن الدبلوماسية الأوروبية لا تبدأ بإستراتيجية عسكرية إنما بالسياسات المحلية. ويعتقد الأوروبيون أن أفضل طريقة لكسب الحرب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والتخلص تماماً من الجريمة المنظمة والمخدرات هي بنشر سيادة القانون الدولي. ويأمل الأوروبيون، بمساعدتهم تحويل دول استبدادية أو هشة إلى حلفاء منضبطين بالقانون، أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم من خطر أكبر على أمنهم.

القانون كأداة قوة تحويلية

في قلب إستراتيجية أوروبا ثمة نظرية علاقات دولية ثورية. ويجادل كثير من الخبراء الأجانب أن السياسة المحلية والخارجية مختلفتان جذرياً. ويقولون: إن السياسة المحلية صفتها هرمية، فالدولة المركزية هي التي تصدر القانون وتنفذه ضد المخالفين. والتعريف الكلاسيكي للدولة هي احتكارها لاستخدام العنف. والسياسة الخارجية بالمقابل تتسم بالفوضى: ثمة دول عديدة متنافسة بلا دولة مركزية تضبط الجميع أو شرطي دولي قادر على فرض السلام.

لكن فوكولت يبين لنا أن هذه الصورة عن السياسة المحلية خاطئة. إن السبب الرئيس في عدم انهيار مجتمعات وانحدارها نحو الفوضى يكمن في أن مواطنيها لا يرغبون بذلك. فالانضباط والأمن لا يأتيان عبر السلطة الهرمية إنما بسبب أن الأكثرية من الناس لها مصلحة في الحفاظ على الأمن. ولهذا يحترم الناس القوانين، ويعملون على

صيانتها وحراستها. ولهذا فإن مفتاح الأمن والانضباط هو باستقطاب الناس أو الدول، وجعلهم يحترمون القانون طواعية بدلاً من إجبارهم قسراً على الخضوع. هذا ينطبق تماماً على النظام العالمي. فدولة مثل لوكسمبورغ تحترم القانون، لأن لها مصلحة في الحفاظ على النظام القانوني وليس لأنها تخشى تقدم الدبابات الألمانية أو الأمريكية أو الأمم المتحدة صوبها. ولا يوجد بين مئة واثنين وتسعين دولة في العالم سوى دزينة من الدول المارقة، وذلك يعود إلى أن مئة وثمانين دولة تحترم القانون لا لخوفها من الانتقام، بل لأن لها مصلحة بذلك. والسؤال الذي يطرحه عراق صدام حسين هو: كيف بالإمكان إعطاء الخارجين على القانون سبباً ليكون لهم مصلحة في النظام أيضاً؟



الفصل الرابع

القوة الثورية للعدوان الطيب

حكاية مصير الملك تتالوس ابن الإله زيوس. كان تتالوس ملك مدينة سيبيلاس في أدنى آسيا، وكان أن أغضب الآلهة بتقديمه ابنه قرباناً على مائدة حفل عشاء فعوقب على فعلته أن يعيش أبد الدهر محبطاً. غمرته المياة حتى رقبته، وكان كلما أحنى رأسه ليشرب تجف المياه كلها؛ كانت تتدلى من حوله الفاكة، لكن ما إن يمد يده ليقطفها حتى تعصف الريح بالأغصان وتحملها بعيداً عن يده. كان بوسع الآلهة أن تزيله عن وجه الأرض إنما فضلت له أن يشقى أكثر بجعل ثروات لم تسمع بها أذن تتراءى أمام ناظريه ولا يستطيع إليها سبيلاً.

على هذا النسق يعرض اليوم الاتحاد الأوروبي قوته. مملكة سيبيلاس القديمة هي اليوم تركيا الحديثة، وخلفاء تتالوس في الحكومة التركية اليوم قادرون على معرفة مصيره. لقد قدمت تركيا طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1963، وعلى مدى أربعة عقود كان أمل الانضمام متديلاً أمامها، ولكن يزاح بسبب فشلها؛ فانتهاكات حقوق الإنسان والقيود على الصحافة واضطهاد الأقليات وتخلف الاقتصاد التركي أعطى الحكومات الأوروبية أسباباً لسحب حافز العضوية. ولكن الانضمام إلى النادي الأوروبي في تركيا تحول الآن إلى حلم وطني يلتف حوله الجميع: علمانيون وإسلاميون وأناضيليون وكرد وأرمن. ويعد بحياة أفضل.

على مدى السنوات الأربع وافق البرلمان التركي على رزمة من التعديلات الدستورية، لتكون متوافقة مع المعايير الأوروبية. وعندما يتحدث رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى زملائه في بروكسل، يتفاخر بإلغاء عقوبة الأعدام وهيمنة الجيش على المحاكم والتضييق على حرية التعبير، والتحدث عن جعل الميزانية العسكرية خاضعة لسيطرة المدنيين لأول مرة منذ تأسيس تركيا الحديثة وعدم تسامحه بالمطلق مع أي نوع من التعذيب في السجون التركية. لقد ضمن أردوغان إطلاق سراح الناشطين الأكراد من السجون وسمح لتلفزيون الدولة الرسمي (TRT) ببث برامج باللغة الكردية وبلغات بعض الأقليات الأخرى مثل البوسنية والعربية. لقد تخلى أردوغان عن ثلاثين سنة من العناد بخصوص المسألة القبرصية، وأزال قروناً من الارتياح بين اليونان وتركيا بدبلوماسية ماهرة، لدرجة أن أشد منافس لتركيا في الماضي تحول إلى أبرز داعم لانضمامها لعضوية الاتحاد الأوروبي. هذه الثورة وراءها سبب واحد فقط: الرغبة التركية بالانضمام إلى الاتحاد.

العدوان الطيب

يعد تأثير أوروبا على تركيا أفضل برهان على العدوان الطيب: فأوروبا بدلاً من الاعتماد على التهديد بالقوة لتحقيق مصالحها اتكأت على التهديد بأن لا تلجأ للقوة، واكتفت بسحب يد الصداقة والأمل بانضمام تركيا للاتحاد. إن ما هو أسوأ من فرض بيروقراطية بروكسل والإصرار على التغيير وتطبيق التنظيمات وبدء خصخصة الدولة وامتداد النفوذ الأوروبي إلى كل منحى من مناحي الحياة السياسية

اليومية بالنسبة لدول مثل تركيا والبوسنة أو صربيا، أن تغلق بروتوكسل أبوابها في وجهها.

إن التباين بين كيف تعاملت أوروبا وأمريكا مع جيرانها يكشف الحقيقة كاملة. فالتهديد الذي يواجهه كل منهما متشابهاً - تهريب المخدرات وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين عبر الثغرات الحدودية وشبكات من الجريمة الدولية - لكن التعامل مع التهديد كان مغايراً تماماً. لقد أرسلت الولايات المتحدة جيوشاً إلى أراضي جيرانها أكثر من خمس عشرة مرة خلال الخمسين سنة ولكن العديد من الدول المحيطة بها بالكاد تغيرت. بل إن تلك الدول ما إن تخرج من أزمة حتى تقع في غيرها مغرقة القوات الأمريكية في أغلب الأحيان في مشكلاتها. وبالرغم من أن الظروف الخاصة لكل من تلك الدول مختلفة إلا أن قصة الفشل الأمريكي في كولومبيا تبقى مثلاً مغايراً للنجاح الأوروبي في تركيا والبلقان.

إن أمريكا منخرطة بكل ثقلها في كولومبيا؛ لقد أعطت كولومبيا 1.3 بليون دولار كمساعدات طارئة ذهب ثلاثة أرباعها كمساعدات للجيش والشرطة. وتمول الولايات المتحدة تدريبات القوات الحكومية الكولومبية، وكذلك أعطتها ثمانى عشرة طائرة من نوع بلاك هوك واثنين وأربعين مروحية من نوع هيوبي، وأعطت أيضاً الحكومة معدات تجسس ومراقبة ضرورية لاستهداف محاصيل الكوكايين والمناطق التي يسيطر عليها الثوار. وهذا التدخل الأمريكي هو جزء من الحرب على المخدرات، ومن ثم ينفق شطر كبير من المساعدات غير العسكرية على

دعم استبدال محاصيل الكوكايين بغيرها، وذلك بهدف إزالة الحافز الذي يدفع المزارعين الكولومبيين لزراعة الكوكايين، لإشباع الطلب عليه في أمريكا الشمالية وأوروبا. هذه الأموال هي جزء من برنامج أوسع «خطة كولومبيا» وقيمتها 7.5 بليون دولار، والذي تأمل الحكومة الأمريكية بواسطته من إبعاد كولومبيا عن الطريق المظلم والمؤلم الذي قادتها إليه الحرب الأهلية، والاعتماد على إنتاج الكوكايين؛ رغم ذلك كان السلام بعيد المنال.

إن تورط الولايات المتحدة في «خطة كولومبيا» يعطي مثلاً قوياً على بعض الأسباب وراء فشل السياسة الأمريكية الخارجية في تغيير الوضع القائم؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى عادة وراء أهداف قصيرة الأمد، تخدم على ما يبدو بجلاء مصالحها الخاصة مثل تخفيض نسب تهريب المخدرات واستقرار الحكومات الصديقة، وتستخدم أيضاً قواتها العسكرية الضخمة لتحقيق ذلك، إما بإعارتها إلى وكلاء محليين أو باستخدامها مباشرة على شكل تدخل عسكري.

الرد الأوروبي على تلك المشكلات، بالمقابل، يلوّح بإمكانية اندماج دول مجاورة له؛ إما بحلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الاتحاد الأوروبي، ومن ثم يحاول تقريبها أكثر إلى القوانين المتبعة والممارسات المؤسسية للاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي بإبقائه على هذا الاحتمال يكون عملياً يعرض على جيرانه عرضاً لا يمكن أن يرفضوه. ولكن عندما يقبل الجيران هذا العرض ويطلبوا من الاتحاد الالتزام به، تصبح تلك الدول مصدر خير للأوروبيين. وهذا ما تعبر عنه أروع تعبير إحدى قصص لافونتين.

في أحد الأيام كان لأحد المزارعين ثلاثة أولاد كسالى. وبينما هو وزوجته يكدحان ليلاً ونهاراً للاعتناء بكرم عنبهما كان الأولاد يرفضون أن يحركوا أصبعاً. وعندما حضر الموت المزارع قال لأولاده على فراش الموت: إنه طمر كنزاً في كرم العنب. فعمد أولاده إلى حفر الكرم شبراً شبراً ليجدوا كنز الذهب. ولكن بعد سنوات من البحث لم يجدوا المكان الذي خبأ والدهم فيه كنز الذهب. ولكن حفرهم للأرض أحيا كرم العنب، وسرعان ما أنتج الكرم محصولاً وفيراً جعل من الأولاد الكسالى أغنياء من حيث لا يدرون بسبب عملهم المتعب.

هذه القصة تشرح لحد كبير التأثير الإيجابي للاتحاد الأوروبي. فكنز الانضمام للاتحاد الذهبي يشكل حافزاً قوياً يكفي لتشجيع الدول الراغبة على القبول بالدخول في عمليات مؤلفة من الإصلاح، لا بد منها لكي تصبح مزدهرة وحررة، وعندما تصبح تلك الدول مزدهرة وحررة تصبح مصدر منفعة وقوة للاتحاد وليست عبئاً عليه.

المنطق الأوروبي

أصبح العدوان الطيب نموذجاً ينتهجه الاتحاد الأوروبي في تدخلاته في مناطق مختلفة من العالم. لقد شجعت روسيا على توقيع بروتوكل طوكيو (لحماية البيئة) عبر ربط المساعدات المقدمة لها بالمصادقة على البروتوكول. وكذلك تشجعت الولايات المتحدة على القبول بدخول الأمم المتحدة إلى العراق وذلك بعد رفض ألمانيا وفرنسا المشاركة من دون مظلة المنظمة الدولية؛ كما تشجعت إيران على توقيع بروتوكل

وكالة الطاقة الذرية الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية بعد تهديد الاتحاد بالامتناع عن توسيع التجارة مع النظام الإسلامي في طهران. لقد رأينا في الفصل السابق كيف أثرت الثمانين ألف صفحة من القوانين التي طوّرها الاتحاد منذ إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في عام 1975، على كل شيء بدءاً من تصنيف الجينات الوراثية إلى حقوق الإنسان، وكيف سمح ذلك لأوروبا أن تمتد تشريعاتها وقيمها إلى كافة أنحاء العالم من أستراليا إلى زامبيا في أفريقيا. لقد فعلت أوروبا ذلك بربطها الدخول إلى أسواقها بالزامية الانصياع إلى أعرافها وعاداتها. إن قوة سوق الاتحاد الأوروبي لم تمكن الأوروبيين فقط من إجبار دول كبيرة مثل الولايات المتحدة على التراجع في قضايا التعرفة الجمركية غير العادلة على الفولاذ ومنتجات أخرى بل سمحت للاتحاد أن يفرض معايير على التنظيمات العالمية.

لقد اختارت الآلاف من الشركات أن تتبنى المعايير الأوروبية بدلاً من المعايير المحلية لكي تتكمن من الدخول إلى السوق الأوروبية، وحتى الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات الضخمة أجبرت على أن تحذو حذو الأوروبيين على الأقل في ثلاثة ميادين: الاندماج والحياسة والغذاء المعدل وراثياً وسرية المعلومات. لقد كان كافياً أن يحول التهديد بحظر الدخول إلى السوق الأوروبية دون إتمام صفقة الاندماج بين أكبر شركتين صناعيتين، إلكتريك جنرال وهنيول، وتبلغ قيمتها اثنتين وأربعين بليون دولار. وهذا مثل من بين قائمة طويلة من الأمثلة بما فيها صفقات الاندماج بين الشركات الآتية أسماؤها: وورنر وأي إم

أي، وسبرنت وشركة وورلد كومب، وإم سي أي وشركة وورلد كومب. إن التعطش لدخول السوق الأوروبية أدى إلى قبول عدة شركات أمريكية للتنظيمات والترتيبات التي وقفت ضدها وحاربتها على أرض وطنها.

على صعيد الغذاء المعدل وراثياً أجبرت الولايات المتحدة على تبني المعايير الأوروبية في تعريف الغذاء وذلك عندما ضغط مزارعو الولايات المتحدة على حكوماتهم في أعقاب حظر دخول لحوم أبقارهم إلى دول سوق الاتحاد. ونجد مثلاً آخر في المعلومات السرية الخصوصية التي تتبع أوروبا بصدها تنظيمات أكثر تشدداً والتي فرضت على الشركات الأمريكية بموجب بروتوكول «Safe Harbour» (الميناء الآمن).

رغم هذا كله لم تزل الموجة الثانية من التحول الأوروبي في بدايتها؛ لقد بدأ الاتحاد الأوروبي بتطوير نطاق نفوذ واسع يتجاوز حدوده إلى ما يمكن تسميته «نطاق النفوذ الأوروبي». هذا النطاق الذي يضم ثمانين دولة تشمل الاتحاد السوفياتي السابق وغرب البلقان والشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية وشبه الصحراء الأفريقية، ويبلغ تعداد سكانه 20 ٪ من سكان العالم أجمع (انظر إلى الملحق).

إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لهذا النطاق، وأكبر مصدر للائتمان النقدي الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك أكبر مساهم في مساعدات التنمية. وتستخدم العديد من تلك الدول العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» كمرتكز لسياسات تبادل العملات أو تستخدم اليورو كعملة موازية إلى جانب عملتها الوطنية.

لقد استغلت أوروبا هذا الاعتماد المذكور لتوقع اتفاقيات، مع كل هذه الدول، من شأنها أن تدخلها تحت مظلة الاتحاد القانونية والسياسية. هذه الاتفاقيات التي تعزز الاندماج التجاري وتفتح حسابات رأس المال وتعزز الاندماج التجاري، وتسهل الاستثمارات المباشرة، تضع أيضاً معايير سياسية بخصوص حقوق الإنسان والحكم الصالح والتعاون في مكافحة الجريمة والهجرة غير الشرعية. الأكثر من ذلك أن كل المساعدات الأوروبية ما عدا مساعدات الطوارئ مربوطة بشروط لها علاقة بحقوق الإنسان وسياسة الهجرة والأمن والإصلاح الاقتصادي.

رغم ذلك كله لم تزل الأمور في بداياتها الأولى؛ إلى الآن فإن تأثير توقعات العدوان الطيب أقل من تأثيراته الفعلية على الأرض. هذا العدوان الطيب ذو فاعلية أكبر مع الدول الصديقة - مثل الولايات المتحدة وبلدان وسط أوروبا وشرقها - وأقل نجاحاً مع البلدان غير الصديقة. ما تحاول أوروبا فعله هو تطوير أدوات من العدوان الطيب لتطبيقه على بلدان ليست مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. هذا الأمر هو ما أحاول أن أشرحه في الفصل الثامن.

النادي الأكثر حصريّة في العالم

قال غروشوماركس (Groucho Marx) قولته الشهيرة بأنه لن ينضم لناد يجعله عضواً. لكن ما يجعل الاتحاد الأوروبي مختلفاً عن أي ناد آخر، ويجعله يحظى بقوة جذب للآخرين، هو أنه أكثر الأندية حصريّة. في هذا النادي تخطى أعضاؤه كل الحواجز المفروضة أمام

التجارة الحرة فتجاوز بذلك كل ما حققته التكتلات التجارية الأخرى؛ كذلك أصبحت فيه المعايير البيئية والاجتماعية أعلى من أي معايير أخرى في أي مكان من العالم. يضاف لذلك أن القواعد الاقتصادية الملزمة للأعضاء في النادي هي أكثر تشدداً من أي قوانين وقواعد طبقتها الخزانة الأمريكية أو البنك المركزي الياباني. وأخيراً، فإن معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات في النادي الأوروبي تسبق بأشواط كبيرة معايير أخرى وضعتها منظمات أخرى كشرط للانضمام. هذه القواعد والمعايير لم تكن إلا نتيجة تفكير عميق وتأمل طويل ومن ثم تخطى العديد منها الإطار الأوروبي ليصبح معايير الدولية. وهكذا فإنه عندما تقدم دولة عظمى منافع لدول أخرى بشرط تغيير سلوكها فإن الدولة المتبرعة تلصق بها فوراً تهمة الاستعمار، ولكن عندما يطلب ناد حصري من آخرين الالتزام بالقواعد بقدر التزام أعضائه، فإن الطلب يعد عادلاً ومبدئياً؛ هذا ما يجعل بالضبط الاتحاد الأوروبي مغرياً لحد لا يقاوم.

إن قوة أوروبا التحويلية تتبع من قدرتها على مكافأة المصلحين وحرمان الملتكئين من المنافع. لكن العدوان الطيب لا يؤتي أكله مع بلدان لا تريد الانضمام لناد أعضاؤه ملتزمون بالقانون، ولذلك فإن التعامل معها قد يتطلب استخدام القوة.



الفصل الخامس

طريقة أوروبا في الحرب

قد أوشك الحلم الأوروبي على الموت في مدينة اسمها سربنتيسا. في يوليو من عام 1995 تحولت منطقة كان من المفترض أن تكون آمنة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى قبر جماعي. لقد احتل الصرب بطريقة بشعة مدينة الينايب المعنوية، وعلى مدى خمسة أيام عزلوا بأسلوب منهجي السكان المسلمين، وقتلوا أكثر من سبعة آلاف رجل وطفل، تاركين أجسادهم مكدسة في الحقول والمدارس ومستودعات البضائع؛ كل هذه الجرائم البشعة كانت تجري على مرأى ومسمع أصحاب القبعات الزرق، الذين لم يحركوا ساكناً.

لقد عادت المجازر الجماعية لأوروبا مرة أخرى. لقد تبني قادة الميليشيات المختلفة في يوغوسلافيا كل التكتيكات والأساليب التي رفضها المشروع الأوروبي: استخدام القوة لتحقيق مكاسب سياسية واستخدام الوطنية العرقية لتحديد الهوية، والتنظيف العرقي كطريق لتحقيق حق تقرير المصير. ولكن عندما حاول قادة أوروبا الحصول على جواب إزاء ما يجري وجدوا جعبتهم خالية من أي جواب.

لقد استخدم الصرب ببساطة ضد الاتحاد كل شيء يعتنقه؛ استغل الصرب بأسلوب منهجي ولع الأوروبيين بالقواعد والنظم، فحرصوا على أن لا يطلقوا رصاصة على قوات الأمم المتحدة عندما سيطروا على

المدينة. هذا يعني، بموجب قواعد الاشتباك التي وضعتها الأمم المتحدة، أن الجنود الأوروبيين لن يكونوا قادرين على توجيه نيران بنادقهم إلى الصرب، أو أن يردوا عليهم بفارات جوية؛ هذا جعل الصرب يفعلون ما يشاؤون من دون الخوف من الرد العسكري الأوروبي. الشيء ذاته وقع فيما يخص التسوية السلمية الأوروبية المقترحة: كلما توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية كان يستخدمها الصرب كوسيلة لتحقيق هدف عسكري، بدلاً من أن تكون خطوة للأمام نحو السلام. لقد كشف الصرب هشاشة التسوية التفاوضية التي لا يردفها تصميم على استخدام القوة، مما سدد ضربة مؤلمة للمشروع الأوروبي الهادف إلى إنهاء النزاعات، بربط الدول بعملية تفاوض مستمرة ودائمة. وحتى بعد التوصل إلى السلام بواسطة القوة الأمريكية، فإن المتصارعين السابقين في يوغوسلافيا تحدوا المحكمة الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي بسماعهم لمجرمي الحرب المطلوبين: أن يعيشوا علانية في الدولة الوحيدة في العالم (البوسنة)، التي تخضع مباشرة لسلطة الأمم المتحدة.

إن العار الذي ألحقته بنا سربنيتسا لا يزال يعيش معنا اليوم، لكن هذا العار دفع القادة الأوروبيين لأن يطوروا طريقة حرب أوروبية (لمواجهة هكذا احتمالات). وخلال أقل من خمس سنوات على رد أوروبا الكال على أزمة البوسنة، نشأ جيل جديد من القادة مثل طوني بليرو وجاك شيراك والمستشار الألماني غيرهارد شرودر وجوكا فيشر اللذين سعياً لتغيير الدستور الألماني لمواجهة حالات كسربنيتسا، لا يتردد بالتدخل العسكري في كوسوفو. هؤلاء لم يكونوا فقط مستعدين

للتدخل، مثل الأمريكيين، بل كان بعضهم مستعداً للقبول بنشر قوات على الأرض واستخدام القوة لدعم تهديدات حلف شمال الأطلسي. الأكثر أنهم لم يقبلوا استخدام القوة إلا بعد موافقة الأمم المتحدة. وبعد مرور أربع سنوات على ذلك وافق قادة أوروبا على التدخل في مقدونيا قبل أن تنزلق تلك الدولة إلى الفوضى.

لكن النظرية الأوروبية الإستراتيجية تختلف تماماً عن الإستراتيجية الأمريكية. فالقوة العسكرية هي لبناء السلام وليس لعرض العضلات؛ إن استخدام القوة قد يكون ضرورياً للدفاع عن قيم أوروبا، ولكن لن تكون القوة أبداً في صلب سياسة أوروبا الخارجية؛ إن نشر الجنود الأوروبيين لا يهدف إلى السيطرة على بلدان أخرى إنما لإزالة الظروف التي أدت إلى الحرب في المقام الأول. إن التدخل العسكري أولاً وأخيراً يهدف إلى تغيير نسيج المجتمع الذي مزقته الحرب، ونشر السلام.

التحول من نبذ القوة إلى استخدامها لصناعة السلام

إن كراهية أوروبا لاستخدام القوة تختلف عن كراهية أمريكا الشهيرة لتحمل سقوط ضحايا في صفوف قواتها. الحقيقة، أن الجيوش الأمريكية رغم ذلك نُشرت، منذ بدء الأزمة في يوغوسلافيا، في مواقع خطيرة وبأعداد قليلة. لقد تحمل الأوروبيون المخاطر لتوفير المساعدات الغذائية، التي رأت الأمم المتحدة ضرورة إيصالها إلى مناطقها الآمنة، ولذلك مات العديد من الجنود الأوروبيين، الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة. لكن لم يسمح لهؤلاء الجنود الأوروبيين بالقتال؛ لم

يكن المانع من القتال الخوف من رؤية الجنود العائدين بأكياس الموتى من أرض المعركة ولا عقدة فيتنام، إنما عقيدة نبذ القتال وكراهيته.

هذه القناعة بالذات دفعت الأوروبيين إلى فرض حظر توريد الأسلحة التقليدية إلى كل الأطراف المتصارعة في يوغوسلافيا. لكن هذا الحظر ترك الحكومة البوسنية بحاجة ماسة للسلاح، بينما البوسنيون الصرب يحصلون على دعم صربيا، ويحتفظون بذلك بالتفوق العسكري. وبرر آنذاك وزير الخارجية البريطانية الموقف الأوروبي بعبارة المخجلة بأن السياسة الأوروبية ترمي إلى إيجاد: «ساحة قتل يتساوى فيها الجميع». هذا بالذات هو السبب الذي كان يقف وراء معارضة الهجمات الجوية الأمريكية. لم يخش الأوروبيون فقط على حياة جنودهم في المعركة إنما كانوا لا يريدون أي نوع من القتال؛ هذا ليس جبناً بل مبالغة في المسألة.

تجد أوروبا نفسها وسط نمط من التفكير التقليدي للعلاقات الدولية أخذ بالظهور وصفه المؤرخ العسكري المشهور مايكل هاورد بـ «اختراع السلام». واستشهد هاورد بمقولة فقيه القرن التاسع عشر هنري ماين، الذي قال: «إن الحرب قديمة قدم الإنسان بينما السلام اختراع عصري». إن فكرة السلام تختلف عما يمكن تسميته «السلام السلبي» بمعنى غياب الحرب، وتختلف أيضاً عن التعريف الهوبسي الذي يرى السلام هدنة لا تشهد في اللحظة الراهنة قتالاً ولا استعداداً للقتال، إنما قد تدلح ثانية في الوقت المناسب. الحقيقة أن فكرة السلام الناشط وقيام نظام عالمي من السلم البناء نالت حظها الأوفر من الشرح والتعليل في مقالة الفيلسوف كانط الشهيرة: «مقالات حول

السلام الأبدي» والتي تخيل فيها كانط قيام إخوة بين الجمهوريات مبنية على رغبات شعوبها ولا تفكر على الإطلاق باللجوء للسلاح فيما بينها. وهكذا فإن الأوروبيين كانوا يعملون لتحقيق هذا النوع من النظام في العلاقات الدولية، بوعي أو لا وعي، منذ عام 1945؛ ولهذا فإن الطابع المسالم للتحرك الأوروبي في مواجهة تهجم ميلوسوفيتش كان في جزء منه نابع من الإعراض عن الاعتراف بأن هذه الرؤية المثالية للسلام لا يمكن تحقيقها.

ولهذا فإن حرب البلقان طرحت نوعاً من الحرب غير المتجانسة ليس في الموارد إنما في القيم. فالصرب لم يتفوقوا على خصومهم بالمناوراة لتحقيق نصر على أرض المعركة، إنما استغلوا ارتباطهم بقيم المساومة. لقد تجاهل الأوروبيون مقولة كارل فون كلويتز الشهيرة حول حتمية الحرب: عندما يستعد طرف في أي نزاع لاستخدام إجراءات في غاية التطرف، فإنه يتوجب على الطرف الآخر، حسبما يقول كلويتز، إما أن يحذو حذو خصمه أو يستسلم له. لقد ظن الأوروبيون أن تسوية تفاوضية سوف تسندهم من دون اللجوء إلى استخدام القوة. لكن الصرب والكروات القوميين في البوسنة كان محركهم السياسات القبلية المطلقة بدلاً من سياسات التفاوض والمساومة السائدة في بقية أوروبا.

لقد ظهر بعد أهوال البوسنة جيل جديد من القادة الأوروبيين يؤمن بأن القوة يجب أن تساند القانون. وهذا التحول في المزاج عبء الطريق أمام ثلاث نظريات من التفكير الأوروبي حول استخدام القوة الهادفة إلى إصلاح عيوب القوة الأوروبية، التي انكشفت بشكل فاضح في بدايات

عقد التسعينيات؛ هذه النظريات: التدخل الإنساني، التدخل الاستباقي (الوقائي) وبناء الدولة.

من نبذ القتال إلى التدخل الإنساني

وسط أزمة كوسوفو في عام 1999 غادر رئيس الوزراء البريطاني طوني بليز بلده متوجهاً إلى أمريكا، لشد عزيمة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، وحشيه على الشبكات في النهج المتبع. وقد وضع بليز في خطابه الذي أصبح لاحقاً شهيراً، الذي ألقاه في نادي شيكاغو للصحافة، وضع بليز نظرية التدخل الإنساني. كانت نظرية التدخل الإنساني جواباً على الصعوبات التي تواجهها نظرية المسألة الإنسانية (الأوروبية) النابذة للعنف، التي عرتها أحداث مثل سقوط سربينيتسا. وبدخل الأوروبيين في كوسوفو فإنهم وضعوا التدخل العسكري ضمن وعاء يشمل أساليب عدة مثل الدعم الدبلوماسي والإعانة والمساعدة في الإدارة والحكم والعقوبات. لقد أظهر الأوروبيون تحولاً مؤثراً في هذا التوجه فضاعفوا أعداد جنودهم الذين أرسلوهم إلى خارج بلدانهم في العقد الأخير من الزمن.

لقد وصل معدل عدد الجنود الأوروبيين المنتشرين خارج الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) سبعين ألف جندي خلال عام 2003 ليرتفع إلى 90 ألف جندي أثناء نشر القوات البريطانية في العراق. هذه القوات نشرت في أكثر من عشرين بلداً في شرق جنوب أوروبا وأفغانستان ووسط آسيا وفي العراق والخليج وأفريقيا. وفي عام 2003 بدأ الاتحاد الأوروبي أول نشر بعيد المدى جغرافياً لقواته في

شرق الكونغو في عملية تدعى «عملية أرتيمس»، وذلك بناء على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة. فقد طلب الأمين العام من الاتحاد نشر ألف وأربعمائة جندي في غضون سبعة أيام في مدينة بونيا لإحلال الاستقرار في المنطقة ريثما تتمكن الأمم المتحدة من تجميع قوات دولية لتحقيق هذا الهدف.

هذه القوات الأوروبية لم تستقر في قواعد في أنحاء مختلفة من العالم، لتدافع عن خطوط أنابيب النفط أو المصالح الاقتصادية أو الحفاظ على توازن القوى، بل كانت تعمل دائماً تحت علم الأمم المتحدة لدعم أهداف إنسانية. وقد أظهرت الاستراتيجية الأوروبية التي وقعت في عام 2003 أن الأوروبيين يستعدون أصلاً للتحديات القادمة لا سيما وأن التوسع في الاتحاد سيقربُه أكثر إلى «قوس الاستقرار» في خاصريته الجنوبية والشرقية، بدءاً من أغادير على الأطلسي إلى أسترخان على البحر القزويني. وعندما تتضمن رومانيا وبلغاريا ودول البلقان الغربية وتركيا فإن أوروبا تكون بحاجة لأن تتعامل مع جيران منهم إيران والعراق وجورجيا ومولدوفيا وبيلاروس.

التدخل الوقائي

بعد أزمة البلقان الكارثية وافق قادة أوروبا على إستراتيجية جديدة حتمية: التدخل المبكر. الهدف من هذه الإستراتيجية هو استخدام القوة الأوروبية، طالما أن ثمة فرصة لنجاحها، وقبل أن تصبح التسوية السياسية مستحيلة، ولضمان وجود تهديد جدي باستخدام القوة

لكي يتيسر للتسوية مقومات الصمود والاستمرار. هذا الأمر لخصته المحادثات الأمنية الإستراتيجية الأوروبية عن التدخل الوقائي، الذي كان جواباً مباشراً على نظرية «الحرب الوقائية» التي تبناها الرئيس الأمريكي جورج بوش.

المفارقة بين النظريتين شاسع جداً. تحاول نظرية بوش أن تبرر العمل العسكري لإزالة التهديد، وذلك قبل أن يُستخدم ضد الولايات المتحدة. ولذلك فإن هذه النظرية ركزت كثيراً على القدرات والإمكانات المادية المحسوسة، وضرورة أن يكون تنفيذها سريعاً، وأن تكون معالجتها للتهديد قصيرة النظر وأن يكون اعتمادها على الرد العسكري كلياً وحاسماً. أما نظرية التدخل الأوروبية الوقائية فهي - بالمقارنة - موضوعية للمدى البعيد ويمثل الجانب العسكري أحد أوجهها إلى جانب التدخل الوقائي الاقتصادي والقانوني، وتهدف إلى بناء أسس سياسية ومؤسسية للاستقرار بدلاً من إزالة مصدر التهديد فوراً.

إن نظرية التدخل الأوروبية ليست إلا محاولة للتخلص من مخاطر الرؤية المثالية التي تعيشها. كانت أوروبا في الماضي مشغولة جداً في بناء عملتها الأوروبية الموحدة وتغيير مؤسساتها التي جعلت جيرانها ينزلقون إلى الفوضى. لقد وعى قادة أوروبا الآن أنه لا يمكن للاتحاد أن يكون مزدهراً طالما أن أراضي جيرانه مرتعاً للحروب والاقتتال العرقي. لكن الواقع الآن يحتم التدخل مبكراً بقدر الإمكان، كما حدث في مقدونيا (عملية كونكورديا التي نشر فيها الاتحاد قواته) في عام 2003، والشروع بمفاوضات وبناء مؤسسات بهدف إبعاد الفرقاء المتحاربين

عن بعضهم، ونزع سلاح الميليشيات والحيلولة دون تجذر حرب عرقية قومية. والحقيقة أن التدخل الوقائي قبل وقوع التهديد ليس فقط أكثر فاعلية إنما أيضاً أقل تكلفة. والفارق بين الرد البطيء والكارثي على الحرب في البوسنة والرد السريع والأكثر تصميمًا في كوسوفو، وكذلك التدخل في مقدونيا قبل أن تنزلق إلى الفوضى كان واضحاً ومميزاً في عدد الضحايا والتكلفة المالية: كانت تكلفة الفشل في البوسنة على دافع الضريبة البريطاني على الأقل 1.5 بليون، بينما تكلفة التدخل في كوسوفو 200 مليون فقط و 14 مليون في مقدونيا.

إستراتيجيات التدخل وليس إستراتيجيات الخروج

من النادر أن يفكر الأوروبيون باستخدام القوة قبل أن يخططوا كيف سيضعون الأمور ثانية في نصابها الصحيح. وبينما يتحدث معظم صانعي السياسة الأمريكية عن بناء الشعوب، فإن الأوروبيين لهم رؤية مختلفة تدعى «بناء الدولة». والتحدي الذي أبرزته دروس البوسنة والعراق وأفغانستان وفي العديد من الدول الأفريقية هو أن القضية لا تتعلق ببناء الشعوب إنما ببناء الدول وغالباً في دولة يتحتم على عدة أمم وقوميات التعايش داخلها. ففي البلقان كانت الحاجة ماسة لوضع أسس سياسية قادرة على احتواء القومية والوقوف بوجهها بدلاً من أن تغذيها.

بالنسبة للأوروبيين فإن الهدف من التدخل الوقائي ليس الدخول إلى البلد المعني والخروج منه بسرعة، بل حمل تغييرات إليه، وإذا ما كان هذا البلد في أوروبا، فلا بد من وضعه على طريق يقوده في نهاية

المطاف إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي. لقد بقيت أصلاً المحمية الدولية (قوات الأمم المتحدة وإدارتها) في البوسنة مدة أطول من احتلال الحلفاء العسكري الشامل لألمانيا بعد عام 1945، ومع ذلك لا تزال إمكانية اعتماد البوسنة على نفسها بعيدة المنال. إن هدف بناء الدولة في البوسنة والآلية المتبعة مصممة على أساس أنها في نهاية المطاف ستدخل في الاتحاد، ولذلك كان بناء المؤسسات وإقامة حكم القانون وإصلاح الاقتصاد بالإضافة إلى تشجيع اللاجئين على العودة.

بعد انحسار القتال فافوض الاتحاد الأوروبي بسرعة مع دول بلقانية عدة اتفاقيات تجارية أحادية، تتضمن تنازلات أدت إلى اتفاقيات تعاون واستقرار. مرة أخرى، فإن هذه الاتفاقيات بدأت تصيغ البنية القانونية والهندسة السياسية لتلك الدول على نهج ومقياس الأسرة الأوروبية (Acqui communautaire). وهذا النهج أُعطي الصفة الرسمية في عام 2002 عندما أصبح بادي آشدون، (زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار البريطاني) مفوض الأمم المتحدة السامي، ممثلاً للاتحاد الأوروبي في البوسنة معبداً بذلك الطريق أمام إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في النهاية.

يعتمد نهج بناء أوروبا للدولة على إعطاء الحوافز إلى جانب تطبيق القوة العسكرية والسياسية الصرفة؛ هذا يتطلب عملاً شاقاً كما أثبت الوضع الهش في كوسوفو. لكن الاتحاد باستخدامه القوة لتطبيق الأمن على الأرض وجد أن هدفه الأساس بوقف النزاع له حظ أوفر من النجاح من خلال وعود الضم إلى الاتحاد الأوروبي والمفاوضات المؤسساتية.

الهرب من ظل النظرية العسكرية الأمريكية

إن القاسم المشترك الذي يُحفّز النقاشات الأمريكية حول الإستراتيجية الأوروبية الأمنية هو الشعور بالإحباط إزاء فقدان أوروبا للقدرة وتمنع حكوماتها عن إنفاق ما ينفقه الأمريكيون على الدفاع. لكن المشكلة الحقيقية ليست في الإنفاق: تنفق خمسة وعشرون حكومة أوروبية مجتمعة ما مقداره 180 بليون يورو تقريباً على الدفاع لتحل بذلك المرتبة الثانية بعد أمريكا التي تنفق 330 بليون يورو. ولكن، كما لاحظ كثيرون، فإن الأوروبيين لا يحصلون إلا على جزء بسيط من الصخب مقارنة بالأمريكان. وبينما تستطيع الولايات المتحدة إرسال أربعمئة ألف جندي إلى أنحاء مختلفة من العالم من أصل ستمئة وخمسين ألف جندي فإن الاتحاد الأوروبي بالكاد يرسل خمسة وثمانين ألفاً من أصل مليون ومئتي ألف جندي. وعندما يصل الأمر إلى التجسس عبر الأقمار الصناعية وطائرات الشحن والسفن الحربية والصواريخ الموجهة بالليزر، فإن الأوروبيين يتخلفون بأميال عن الأمريكيين.

لكن هذه المقارنات المستمرة مع الأمريكيين لا تساعد على الإطلاق لسبب أن الأوروبيين لن يحتاجوا للقتال أبداً ضد الأمريكيين. يستطيع الأوروبيون أن يبنوا السلام من خلال التدخلات العسكرية من دون الحاجة إلى تقليد طريقة الحرب الأمريكية.

صحيح أن الحكومات الأوروبية لم يكن لديها الخطط والمعلومات التجسسية وأسلحة ذات دقة عالية في إصابة الأهداف مثل الأمريكيين

ولكن كان بوسعهم خوض هذه الحرب بطريقة مختلفة، وذلك بتركيز أكبر منذ البداية على الاستعداد للحرب البرية. وقد قارن الباحث لورانس فريدمان بين مأزق الإيرانيين في عقد الثمانينيات الذين أمضوا ست سنوات خارج البصرة لا يستطيعون اختراق خطوط الدفاع العراقية، وحملة البريطانيين في عام 2003 التي أدت إلى احتلال البصرة في ثمانية أيام فقط. هذا يظهر أن القوات الأوروبية قادرة تماماً على مجابهة أكثر الأعداء احتمالاً وهزيمتهم. الحقيقة أن طريقة الحرب الأوروبية - بطرقها المختلفة - قد تكون أكثر ملائمة من الطريقة الأمريكية. لقد أظهرت الحملة في كوسوفو أن خوض حرب من سماء علوها خمسة عشر ألف قدم قليلة الفاعلية. لقد سرّعت حملة القصف الجوي الأزمة الإنسانية ولم تكن معدة لمقاتلة الثوار في التلال. وقد أشار العديد من المعلقين إلى أن النظرية العسكرية الأمريكية غير فاعلة: إعداد الجيش للقتال ضد أخطار كبيرة في زمن حروبه كلها صغيرة وغير تقليدية.

فالحرب في البلقان والصومال وأفغانستان والعراق والشيستان ليست ضد جيوش نظامية تملك السفن الحربية والطائرات والمدافع، إنما هي حرب تخاض من شارع لشارع ومن بيت لبيت ضد ثوار ومقاتلين محليين. ولهذا فإن الجيش بحاجة لأن يكون قادراً على احتلال أرض والسيطرة عليها في وجه مقاومة السكان المحليين. وكما أشار أناطول ليفين فإن التحدي في وضع كهذا ليس الكثير من كثافة النيران بل قليلها. والواقع يشير إلى أن هوس الأمريكيين بكثافة النيران وحماية القوات من المرجح أن يؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين.

والفارق بين النهج الأمريكي والأوروبي برز في العراق. لقد أدت عمليات مواجهة الثوار في بغداد إلى دفع جميع السكان المدنيين إلى معارضة الاحتلال، بينما النهج البريطاني في البصرة كان يقوم على محاولة فصل الثوار عن السكان المحليين. والأوروبيون في هذا النهج أفضل من الأمريكيين لسبب أن أساس خبرتهم العسكرية تكمن في عمليات حفظ السلام وتوفير الأمن بدلا من خوض حروب تقليدية.

يحتاج الأوروبيون إلى الاستثمار بسرعة في قدراتهم العسكرية، ولكن يجب أن يفعلوا ذلك وفق شروطهم الخاصة. فقد اتفق الأوروبيون في القمم الأخيرة على إنشاء «فرق مقاتلة» بالإمكان نشرها في غضون أيام لوقف حروب أهلية، وقوة تدخل سريع قوامها ستون ألفاً تنشر في غضون ستين يوما، ووزير خارجية أوروبي لتنسيق سياسات مختلفة، واستراتيجية أمنية أوروبية ووكالة قدرات دفاعية أوروبية. ويشعر الخبير الدفاعي الأمريكي مايكل أوهانلون بالتفاؤل إزاء قدرات أوروبا، فيقول: إن الأوروبيين يأنفقهم أكثر بقليل يستطيعون أن يعززوا قدراتهم بأشواط بعيدة. ويستطيع الأوروبيون بتحويلهم فقط عشرة % من ميزانياتهم الدفاعية لشراء أنواع معينة من المعدات مثل طائرات الشحن بعيدة المدى والسفن وطائرات بلا طيار، وصواريخ موجهة بالليزر؛ في غضون عقد من الزمن فإن الأوروبيين يكونون قادرين على أن ينشروا مئتي ألف جندي مدربين تدريباً عالياً في أي مكان في العالم. والطريقة لتحقيق ذلك هو بتخفيض عدد القوات بنسبة الربع والتركيز على تطوير جيوش قتالية مدربة تدريباً عالياً. هذا هو التوجه الذي يسير به ببطء الأوروبيون.

لقد تعلم الأوروبيون بألم أن ترويج السلام يستدعي في بعض الأوقات الذهاب للحرب. ولكن حتى مع تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية فإن الأوروبيين سيعتمدون على استخدام القوة بنسب أقل من دول كبرى أخرى لصياغة العالم. ما يجعل الاتحاد الأوروبي فريداً من نوعه، هو قدرته على توحيد مساعداته الإغاثية والتجارية والتنمية للحيلولة دون انزلاق المناطق الساخنة إلى حرب أهلية. إن قوات الاتحاد لا تنطوي فقط على جنود مقاتلين بل على جيش من الدبلوماسيين قوامه خمسة وأربعون دبلوماسياً وخمسة آلاف شرطي وألفي عامل إغاثة بالإضافة إلى مجموعات من الاختصاصيين القضائيين ومراقبي الانتخابات.

لقد أبرزت الفصول الأربعة السابقة من الكتاب كيف أدى غياب الخيار العسكري الأوروبي بالاتحاد الأوروبي إلى تطوير طرق خلاقة لصياغة العالم من حوله من خلال نشر قوانينه ودعمها بقوة سوقه الاقتصادية. إن النجاح الحقيقي للسياسة الخارجية الأوروبية لا يزال يكمن في تجنب القتال بأي ثمن.



الفَصْلُ السَّالِسُ إجماع ستهولم

«أن نأكل البوريدج معاً أفضل من أن نأكل كستلانة الخنزير

وحدنا». هذا التعبير يعبر عن فلسفة سكان ستهولم، الذين فضلوا عيش حياة متواضعة على حياة المدينة المتسارعة، التي تشبه سباق الفئران. فهؤلاء المثاليون أصحاب اللحي والشعر الطويل يتشاركون في كل شيء: بتساعدهم وممتلكاتهم وأوقات فراغهم (لعبة الأطفال المفضلة هي لعبة بينوشيه (رئيس تشيلي) التي يتناوبون عليها ليعذبوا ويتعذبوا) وتفسيراتهم المتضاربة للتفكير الماركسي-اللينيني (أكبر نقاش دار حول ما إذا كان غسل الصحون عمل برجوازي أم لا). ايريك وغوستاف ولينا اللذين جسد حياتها المخرج لويس موديسون في فيلمه اللطيف «سوية»، أجبروا تدريجياً على التخلي عن مثالياتهم؛ وأزال الوافدون الجدد، وكذلك طلبات الأجيال الشابة التي لا تعرف حدوداً للاستهلاك قيم المثالية الماضية للجماعة فتراخى التشديد على العيش النباتي ورفع الحظر المفروض على التلفاز وتخلي كل من المنتسبين عن الحياة الجماعية محبذين عليها حياة الفنى المادي. هل يكون حقاً تصويراً مجازياً لما يمكن أن يكون عليه الاتحاد الأوروبي الذي يرى محاولاته لخلق جنة على الأرض للأجيال المقبلة تتهددها العوالة والقنبلة الديموغرافية الموقوتة وتباطؤ النمو الاقتصادي؟

يرى كثير من الأمريكيين أن الاقتصاد الأوروبي يتشابه مع نمط عيش الهيبين الذي انتشر في عقد السبعينيات: فهو عاجز عن الإصلاح بسبب الأصوات النشاز التي تعلو، كلما استدعت الحاجة لقرار، ومهتم بالأفكار البسيطة لنوعية الحياة ومستواها أكثر من اهتمامه بالأداء الاقتصادي. ويقول هؤلاء الأمريكيون: إن الاتحاد الأوروبي لن يكتب له النجاح ما لم يقلد الولايات المتحدة بمستويات الضريبة المخفضة والحماية الأقل للفئات الاجتماعية، وتصغير دور الدولة، والتركيز أكثر على مالكي الأسهم.

ثمة مشكلة واحدة فقط تواجه هذه الرؤية الحكيمة المعتادة، وهي أنها لا تجد على أرض الواقع سنداً يدعمها. فلم تعد السويد بلد لاعب التنس بوجورن بورغ، ولا بلد ابنة القرصان بيبي لونفستوك، ولا بلد فرقة آبا وأفلام الجنس السيئة، أو بلد أردأ قصة شعر، بل أصبحت بلد الأيقونات الاقتصادية مثل شركات إيكّا للمفروشات (Ika) واريكسون للهواتف الجواله (Ericsson) وسيارات فولفو (Volvo) وساب (Saab) وماركة الخمر (Absolute Vodka) وشركة الأدوية (Astra Zeneca) وشركة الملابس (Hennes and Mauritz). وأصبحت أيضاً إحصائياتها الاقتصادية محل حسد العالم، بعدما وصلت نسبة العاملين فيها 75٪ من تعداد السكان الإجمالي تصاعد النمو الاقتصادي طيلة عقد التسعينيات. لكن السويد على عكس أمريكا تستمر في حيازة مستوى عال من المساواة بين الطبقات ومستويات عالية من الضريبة واتحادات عمالية قوية وقطاع عام عريض.

ليست السويد الدولة الوحيدة التي سبقت أمريكا بذلك، بل سبقتها العديد من الدول الأوروبية في عدة ميادين، بدءاً من المنافسة والتوظيف والاختراع. واستطاعت فنلندا مثلاً في غضون عشر سنوات فقط أن تتحول من بلد زارعي خامل - تعتمد معظم أسواقه على الاتحاد السوفياتي - إلى بلد يقود العالم بتكنولوجيا المعلومات والهواتف الجواله (شركة نوكيا تغطي لوحدها 30% من سوق الاتصالات الهاتفيه الجواله وشركة لينوكس المنافسة الحقيقية لميكروسوفت). وقد مرت أيرلندا بنفس العملية تاركة تاريخها الزراعي خلف ظهرها لتصبح النمر السليتيكي⁽¹⁾ (على شاكلة النمر الآسيوية)، وحصلت هولندا والدنمارك على أفضل سجل لإيجاد فرص العمل خلال العقد الماضي، وذلك من خلال نمو الوظائف بدوام غير متفرغ في القطاع الخاص وبسبب تشغيل نسبة عالية من النساء بالإضافة إلى تلطيف الرواتب. تلك هي الاقتصاديات التي تحرص دول أوروبية أخرى على تقليدها: فألمانيا طورت أجندتها باقتراحات عام 2010م وفرنسا أطلقت برنامجاً طموحاً من الإصلاحات البنيوية، بينما طوّر الأعضاء الجدد الذين دخلوا الاتحاد بدءاً من بولندا وانتهاءً بإستونيا اقتصادياتهم بسرعة مذهلة.

قد تمتد قوة أوروبا التحويلية يوماً ما لتشمل اقتصاد العالم. وقد تحسن دول في طور النمو مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين صنعاً إن نظرت بعين النقد إلى نموذج اقتصادي فريد من نوعه يجمع بين

(1) سلتيك اسم ينسب إلى المجموعات العرقية التي تسكن مناطق واسعة من أوروبا الغربية وتضم أيرلندا.

الوفرة الاقتصادية لسوق قارية وبين مستويات عالية من الإنتاج، ليتحقق الأمان والمساواة للذين بلا شك تردفهما نظم رفاه اجتماعية قوية.

نمو اقتصاد أوروبا

إن القيمة المضافة لأوروبا تنبع من نوعية الحياة التي توفرها، وليس فقط من نموها الاقتصادي، ولكن حتى بالمقياس المتري التقليدي للأداء الاقتصادي فإن سجل أوروبا في هذا المجال أكثر تميزاً مما يعتقده بعض النقاد.

لقد ارتفع مستوى الرواتب بالنسبة للعامل في أوروبا بنسبة أكبر من نظيره في الولايات المتحدة حتى خلال فترة المعجزة الاقتصادية في أمريكا أبان عقد التسعينيات. وارتفع الناتج القومي العام في أوروبا وأمريكا بنفس المستوى تقريباً ولكن توجب على الأمريكيين أن يعملوا ساعات أطول ويأخذوا عطل استجمام أقصر لكي يحافظوا على نفس مستوى نظرائهم الأوروبيين. وقد ذهب بعض المعلقين لحد القول بأن القصة الحقيقية للعشر سنوات الماضية لم تكن معجزة اقتصادية بقدر ما كانت تردياً في الأداء الاقتصادي.

الحقيقة أن العديد من الأمريكيين رأوا رواتبهم تتراجع بينما اقتصادهم ينمو؛ لقد تراجع الدخل الحقيقي للعمال في قطاعات الإنتاج بنسبة 14 % في القطاع الخاص، بدءاً من عام 1973م إلى عام 1995م. وبعد زيادة الرواتب بنسبة 5 % ما بين عامي 1995م و 1999م تراجع دخلهم مرة أخرى مقارنة بالأوروبيين بعد الكساد الاقتصادي

في عام 2001م. وقد أظهرت إحصائيات مكتب الإحصاء الرسمي أنه ما بين 2001م و 2004م فإن معدل الدخل السنوي المتوسط للعائلة تراجع بمقدار 1.511 دولار. وهذا بالذات يكشف حقيقة أكثر الأرقام استشهاده في عالم الاقتصاد: لقد نما الناتج القومي الأمريكي العام بمعدل 3 ٪ سنوياً على مدى عشر سنوات لغاية عام 2003م مقارنة بـ 1.8 ٪ في النطاق الأوروبي.

الواقع، أن هذه الأرقام تخفي وراءها حقيقة أن النمو في الاقتصاد الأمريكي ليس سببه الأداء الاقتصادي الأفضل إنما النمو في التعداد السكاني. كان معدل نمو السكان في الولايات المتحدة في عقد التسعينيات 1.2 ٪ سنوياً بينما كان 0.5 ٪ في النطاق الأوروبي. هذا يعني أنه إذا ما نظرنا إلى معدل الناتج القومي العام لكل شخص فإن النمو الاقتصادي الأمريكي يتراجع إلى نسبة 2.1 ٪ وبذلك يتضاءل الفارق بين القارتين إلى نسبة 0.3 ٪ فقط. علاوة على ذلك فإن الأداء الاقتصادي المتردي للاتحاد الأوروبي يمكن تفسيره بإرجاعه إلى أداء دولة واحدة هي ألمانيا التي كانت تجاهد لامتناس تكاليف التوحيد بين شقيها الشرقي والغربي. هذا قد يبدو غشاً في الحسابات، لكن إذا ما أُخرجت ألمانيا من المعادلة فإن الفجوة بين أوروبا وأمريكا تختفي كلياً وتصبح من ثم أمريكا وأوروبا على قدم المساواة فيما يخص أرقام النمو الاقتصادي.

ثمة سوء فهم آخر يتعلق بتقدم الإنتاجية الأمريكية على دول الاتحاد الأوروبي. يقول كافين دالي من مؤسسة غولدمان ساش: إن مستوى

الإنتاجية في مناطق الاتحاد كانت، عندما تقاس بالساعة الواحدة، أقل بنسبة 4 ٪ فقط من الولايات المتحدة في عام 2003م، أي بتحسين طفيف عما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت (الكثير من ذلك يمكن تفسيره في الإطار الجغرافي لأن قطاع البيع بالتجزئة في أمريكا يوجد في تجمعات تجارية خارج المدن، بينما العديد من المحلات في الاتحاد الأوروبي منتشرة في الشارع الرئيس لكل منطقة). إن السبب الذي يجعل إنتاجية الأمريكيين أكبر من نظرائهم الأوروبيين بسيط للغاية: الأمريكيون يعملون ساعات أطول. وبحلول عام 2003م فإن عدد الساعات السنوية لكل شخص في أمريكا كان 866 ساعة مقارنة بـ 691 ساعة في الاتحاد الأوروبي الذي يضم خمس عشرة دولة. الكثير من هذا الفارق بين القارتين يكمن في أن معدل عطل الاستجمام للفرد الأمريكي لا تتجاوز سنوياً العشرة أيام فقط، بينما يصل المعدل في الكثير من الدول الأوروبية إلى ثلاثين يوماً أو أكثر.

ربما قد تكون الخرافة الأوسع انتشاراً هي أن النمو في الإنتاجية الأمريكية قد أدى إلى خلق فرص عمل، بينما التراجع في الإنتاجية الأوروبية قاد إلى تدمير تلك الفرص؛ فخلال العقد الماضي ارتفع إجمالي فرص العمل في الولايات المتحدة إلى 1.3 ٪ سنوياً مقارنة بـ 1 ٪ فقط في الاتحاد الأوروبي. ولكن إذا ما استبعدنا ألمانيا فإن أداء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يمكن التمييز بينهما خلال العقد الماضي بينما استطاع الاتحاد منذ عام 1997م أن يسجل أداء أفضل من أمريكا (إجمالي فرص العمل في الاتحاد ارتفعت بنسبة 8 ٪ مقارنة

بـ 6 ٪ في الولايات المتحدة. لكن استناداً إلى تقرير أمريكي رسمي فإن نسبة الـ 6 ٪ هذه مضللة لكونها لا تأخذ بالحسبان أن نسبة 1 ٪ من سكان أمريكا يقبعون في السجون. صحيح أن أوروبا تخلفت عن أمريكا في توظيف الذين تجاوزت أعمارهم الخمسة والخمسين عاماً وتوظيف النساء، ولكن كما سنرى لاحقاً، فإن عدة حكومات أوروبية تخلت عن التوجه نحو التقاعد المبكر وطورت سياسات لتحفيز الأمهات على العودة سريعاً إلى أماكن العمل.

علاوة على ذلك فإن تلك الأرقام تعطي انطباعاً كاذباً يفيد بأن تلك النسبة العالية من فرص العمل ليست في حقيقتها إلا مقايضة جائرة تأتي على حساب العدالة والمساواة مما يعني أن الطريق الوحيد المؤدي إلى نسبة عالية من التوظيف هو طريق فرص العمل الوضيعة. لكن على عكس هذا الاعتقاد فإن البلدان التي تملك أكثر أنظمة الرفاه سخاء مثل السويد والدنمارك والنرويج وأيرلندا وهولندا لديها أعلى نسب توظيف؛ كل واحدة من هذه الدول تتفوق في الأداء على الولايات المتحدة. وكذلك فإن بريطانيا وفنلندا والبرتغال والنمسا في طريقها هي الأخرى للحاق بالولايات المتحدة بمعدل تبلغ نسبته 70 ٪ من التوظيف. السبب الذي يكمن وراء هذا التحول أن تلك الدول تخلت عن دورها كدولة رفاه سلبية تضمن معيشة المرضى والعجز، وتبنت دوراً أكثر نشاطاً حولها إلى مولد لفرص.

سوء الفهم الأخير نابع من أن شركات أوروبا أقل أداء من نظيراتها الأمريكية لكونها توازن على بين التزاماتها إزاء حاملي الأسهم

ومسؤولياتها تجاه موظفيها وتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. لكن الأرقام الحقيقية تشير إلى أن الكثير من كبرى الشركات في العالم هي بالفعل شركات أوروبية. وحسب مجلة غلوبال فورتشن التي ترصد خمسمئة شركة فإن 61 شركة من بين 140 شركة هي أوروبية مقارنة مع 50 من الولايات المتحدة و 29 من آسيا. وكذلك فإن الشركات الأوروبية هي التي ترسم معالم الطريق أمام التجارة العالمية في القطاعات الرئيسة، مثل الطاقة والاتصالات والطائرات والبنوك التجارية والأدوية. لقد أظهرت القصص المدهشة لنجاح شركة فودافون التي تعد أكبر شركة اتصالات لاسلكية في العالم وقصة شركة إيرباص (المكونة من عدة شركات أوروبية مدمجة مع بعضها) وتفوقها بالأداء على شركة بوينغ الأمريكية، أظهرت أن مجالس الإدارة الأمريكية تقتبس وتحذو حذو نظيراتها في أوروبا.

تعطيل القنبلة الديموغرافية الموقوتة

إن أشد طرح يثير التشاؤم هو تراجع نسبة المواليد في أوروبا، وأسوأ سيناريو يمكن تخيله هو التآكل المتدرج للاقتصاد الأوروبي على يد متقاعدين متخمين يقتاتون من تعب وكد أعداد متناقصة من العمال. فالذين يتجاوزن الستين، كنسبة من السكان العاملين قبل سن التقاعد، ارتفعت نسبتهم من 20 % في عام 1960م إلى 35 % في عام 2000م. وهذه النسبة يتوقع أن ترتفع لتصل إلى 47 % في عام 2020م ونسبة 70 % في 2050م مما أدى إلى توقع المفوضية الأوروبية بأن ينامقص النمو السنوي من 2 % إلى 1 % وربع % بحلول عام 2040م.

إن تمكن اكتشاف علماء إحصاء السكان مساراً معيناً أو خطأ بيانياً محدداً لا يعني بالضرورة أنه سيؤدي حتماً إلى كارثة: معظم التوقعات السكانية - بدءاً من عهد توماس مالتوس ونبوءاته بتزايد السكان لدرجة توصل للمجاعة الجماعية - كانت خاطئة. ثمة الكثير من الدلائل تشير إلى أن تجار الشؤم في عصرنا هذا سيكونون مخطئين. فبعد سنين من تراجع النسبة في معدلات المواليد تظهر السويد والدنمارك والنرويج وبريطانيا وفرنسا دلائل على تغير في المسار بينما تتعلم دول أخرى من تجربتهم. لقد بدأت إيطاليا وألمانيا وأسبانيا (هذه الدول لديها أدنى نسبة في المواليد) تقدم حوافز مالية وتخفيضات ضريبية للأزواج لإنجاب مزيد من الأطفال. وكما أظهر المثال الأسكندنافي والفرنسي فإن توفير حقوق ملائمة للأمومة وتسهيلات للعناية بالأطفال قد يكون له تأثير أكبر من تأثير الحوافز المالية والضريبية.

كما أن النقاش حول التقاعد أصبح هو الآخر مضللاً. لقد أظهرت كل دراسة أن كل خطوة باتجاه رفع سقف التقاعد يساهم فوراً في تعطيل قبلة تزايد معدلات المسنين. وقد تنبأت المفوضية الأوروبية بأنه إذا ما استطاعت الدول الأعضاء في الاتحاد من رفع سن التقاعد خمس سنوات (من 60 إلى 65) ومن دون أن ترفع المساعدات الاجتماعية فإن تكلفة النظام التقاعدي الأوروبي سيبقى مستقراً على حاله. هذا بلا شك تحد سياسي قاس ومؤلم ولكنه تحد بدأت كل الحكومات الأوروبية أصلاً بمواجهته من خلال إصلاحات نظام التقاعد - العديد منها مبني على النموذج السويدي - الذي يساهم في تخفيف الضغوطات الضريبية على سكان يعمرن، ويشجع على حياة عمل أطول.

ثمة حل جزئي آخر لورطة أوروبا الديموغرافية، وذلك بالتوجه نحو دعم سياسة «الهجرة المراقبة»، التي أصبح لها موطئ قدم في أوروبا. لقد أنهت كل الدول الأوروبية الآن حظرها الشامل على الهجرة الاقتصادية، وطورت معايير ومواصفات لقبول العمال المهاجرين بناء على الرواتب أو المؤهلات التي يحملونها. وهكذا فإن العمالة غير الماهرة سيسمح بدخولها للاتحاد كلما كانت ثمة حاجة ماسة لها، وبذلك تسحب الحوافز من طريق المتاجرين بالعمالية غير الشرعية.

الأكثر من ذلك أن أوروبا ليست وحدها التي تواجه هذه المشكلة. لقد أثبت الأكاديميون أنه كلما تحسن الاقتصاد ازداد اندثار الأمية، وحصلت المرأة على حقوق أكبر، ومن ثم تراجع نسب المواليد. وهكذا فإن النمو الاقتصادي في الصين قد ينتكس بسبب تزايد نسبة المسنين في صفوف السكان؛ وفي الولايات المتحدة فإن المشكلة تلطفت من جراء ارتفاع نسبة المواليد والهجرة، ولكن ما هو موضع تساؤل هنا: هل يستمر ذلك للأبد (على الأقل ليس في هذا المناخ الجيوسياسي الحالي) ؟ إن مفتاح الحل هو بإيجاد طريقة ما للتوصل إلى استقرار نسب المسنين الذين يعتمدون على النظام التقاعدي. كانت أوروبا أولى الدول التي تواجه هذه المشكلة وتجاهد لحلها لم تحرز لغاية سوى بعض النجاح.

اليورو والدولار الأمريكي

لماذا يجعلنا المشروع الأوروبي أكثر تفاؤلاً بالوضع الاقتصادي الأوروبي المستقبلي؟ ثمة ثلاثة أسباب تكمن وراء هذا التفاؤل:

الفصل السابع

الإنقاذ الأوروبي للديمقراطية الوطنية

إذا ما كان ثمة صورة ترمز للديمقراطية في كل أصقاع الأرض، فإنها حتما صورة طلاب ألمانيا الشرقية، وهم يتسلقون جدار برلين في التاسع من نوفمبر لعام 1989م ويهدمون به بفؤوسهم حجراً حجراً بينما الجنود ينظرون إليهم وعلى أفواههم ترتسم أمارات الدهشة والعجب. هؤلاء الطلاب أصبحوا في غضون سنتين مواطنين في الاتحاد الأوروبي داخل ألمانيا المتحدة. لقد استوعب الاتحاد الأوروبي الجمهوريات السوفياتية السابقة جالباً في أعقاب ذلك الديمقراطية والازدهار.

ومع ذلك يتهم العديد من النقاد الاتحاد الأوروبي هذه الأيام بأنه يهدم ديمقراطيتنا، بينما يعمد في الوقت ذاته بنشرها عبر القارة؛ يتهمونه بابتلاع أنظمتنا السياسية الوطنية، ونقل القرار منها ووضعها بيد بيروقراطيين في بروكسل؛ ويقولون: إن المفوضية الأوروبية هي بيروقراطية غير منتخبة، وأن المجلس الأوروبي يعقد جلساته خلف أبواب مغلقة، وأن المؤسسة الأوروبية الوحيدة المنتخبة مباشرة فشلت في إثارة اهتمام المواطنين الأوروبيين.

وقد يعذر المرء عندما يستمع إلى هذه الأقاويل المنمقة، إن اعتقد أن البيروقراطيين في بروكسل يدهم طليقة في صناعة القرار مثل ملوك العصر الحديث، وأنهم فاسدون، ويصدرون قرارات تعسفية وخارج

السيطرة. ولكن ما يذهل أي باحث للاتحاد الأوروبي ليس مقدار السلطة التي يملكها، ولكن كم هي ضعيفة قدراته في صناعة القرار. فالاتحاد لا يضع مستويات محددة للضريبة ولا يوفر الطبابة الصحية المجانية ولا رواتب المتقاعدين، ولا الإعانات للعاطلين عن العمل، ولا يشرف على الشرطة أو يقود جيش، وذلك لأن الاتفاقيات الموقعة لا تسمح له إلا بوضع سياسة تطال ميادين تقع خارج سلطات الدول الأعضاء؛ لذلك كان التركيز في الأساس على تنظيمات السوق الأوروبية الموحدة، وحماية البيئة، وتوفير مساعدات الإغاثة الخارجية، وتنظيم معدلات الفوائد، والتنسيق في السياسات الخارجية والدفاعية.

صحيح أن المفوضية الأوروبية تقترح تشريعات لكن القرارات تتخذها الحكومات الوطنية الأعضاء في الاتحاد. ففي العديد من السياسات المتعلقة بحقول معينة لا بد أن يكون القرار صادراً بالإجماع، مما يعني أن أي دولة بوسعها أن تستخدم حق النقض. ولكن حتى القرارات التي تصدر بالأكثرية فإن على الفريق الفائز في التصويت أن يجمع ما بين 74 و 100 % من الأصوات، وبذلك تكون تلك النسبة الأعلى في أي نظام برلماني في العالم. وما هو أكثر من ذلك أن البرلمانات الخمسة والعشرين تملك حق محاسبة حكوماتها وكذلك شيء من السلطة الاستثنائية إزاء كيفية تنفيذ قرارات الاتحاد. علاوة على ذلك، يوجد أيضاً برلمان أوروبي منتخب مباشرة من مواطني الاتحاد وهو أول برلمان متعدد الجنسيات في التاريخ وموافقته بالأكثرية على كل القرارات أمر لا بد منه.

ويملك البرلمان الأوروبي أيضاً حق طرد المفوضية الأوروبية ونقض قراراتها، وهو ما يظهر تماماً أن المفوضية تخضع للمحاسبة. ولقد أجبر البرلمان في مايو من عام 1999م لجنة سانتير على الاستقالة جماعياً بسبب سوء إدارتها والاتهامات بالتزوير؛ واستطاع في أكتوبر من عام 2004م أن يجبر لجنة الرئيس باروسو على تعديل فريق لجنته بسبب وجهات نظر المرشح لمنصب مفوض الشؤون القضائية روكو بوتيجليون، فيما يخص الهجرة وحقوق المرأة والميول الجنسية، التي جعلته شخصاً غير مناسب لتسلم هذا المنصب.

الرئيس الأمريكي إبراهيم لنكولن، في خطاب غيتزبورغ الشهير، تحدث عن الديمقراطية بأنها «حكومة الشعب»، ينتخبها الشعب من أجل الشعب. ما عناء الرئيس هو أن الديمقراطية وجدت من أجل أن تخضع الدولة للمحاسبة، ولكي تضمن أن سياساتها المنفذة تتطابق مع ما يريده الناس. وهكذا فإن إصدار حكم على الديمقراطية حسب تلك المعايير يجعلنا نرى أن الاتحاد الأوروبي يحرز نجاحاً مميزاً. فالأمر لا يتعلق بتدمير الديمقراطية، كما يقول النقاد، إنما في إعادة اختراعها لكي ترجع السلطة للحكومات ومواطنيها في عصر العولمة.

كيف تمنح أوروبا السلطة للحكومات

تحدث أقرب مستشاري رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، فيليب غولد عن احتمال تحول السياسة إلى «مسرح فارغ». ولا يزال السياسيون يقومون بحملات انتخابية وإصدار البيانات الانتخابية

ويجادلون في عرض قضاياهم بنفس الطرق القديمة. الفارق الوحيد هو أن لا أحد يصفى لهم هذه الأيام؛ أعداد الناخبين في تدنٍ والثقة التي يوليها الناخبون للأحزاب والمؤسسات السياسية تتراجع لمستويات خطيرة من التدني.

لكن لماذا يا ترى يخلو المسرح السياسي من الناس؟ هل السبب يكمن بأن السياسيين أكثر تردياً في المجال الأخلاقي وأقل انخراطاً وتجاوباً مما كانوا عليه مع الناس في الماضي؟ أم أن الناس أصبحوا أكثر غنى، ولا يحتاجون للسياسيين ليوفروا لهم الأمور الأساسية مثل الوقاية الصحية والطعام أو فرص العمل؟ أم لأن الأحزاب السياسية تتصارع من أجل تمثيل مواطنين لم يعودوا يصوتون حسب طبقتهم الاجتماعية؟ قد يكون كل هذا جزءاً من المشكلة، لكن شيئاً واحداً تشير إليه استطلاعات الرأي وهو أن الناس لم يعودوا يؤمنوا بأن السياسة قد تحدث تغييراً في حياتهم؛ فالناخبون في كل أصقاع العالم يبتعدون عن الحكومات الوطنية التي يرونها أصبحت عاجزة لا حول لها ولا قوة. هؤلاء الناخبون يرون تلك الحكومات كأنها بط من البلاستيك تعلو وتهبط سابحة في بحر الرأسمالية العالمية والهيمنة الأمريكية الهائج، وأنحوا باللائمة على الأحداث العالمية، لتبرير فشلها في تنفيذ وعودها التي قطعتها للناخبين.

ينظر لأوروبا على أنها جزء من المشكلة لكونها تسحب الصلاحيات من الحكومات المحلية، وتمنعها لمؤسسات بعيدة في بروكسل. ولكن الاتحاد الأوروبي بدلاً من أن يكون مشكلة فهو حل ناجع كونه يخول الدول الأعضاء السيطرة على سياسات أصبحت عالمية.

وللتدليل على ذلك يمكن النظر إلى دولتين أوروبيتين في شمال أوروبا: النرويج وأيرلندا، ويبلغ تعداد سكانهما حوالي أربعة ملايين نسمة. كلاهما يصدران سمك السلمون ومعظم متاجرتهم مع الاتحاد الأوروبي. إحدى الدولتين في الاتحاد الأوروبي بينما الأخرى خارجه. وبينما يتوجب على النرويج أن تتبنى 80 ٪ من تشريعات الاتحاد لكي تتمكن من الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية من دون أن يكون لها رأي في محتواها، كانت أيرلندا من البداية تملك مقعداً على الطاولة وكانت عضواً مشاركاً في صناعة كل التشريعات. وبينما يتوجب على النرويج أن تدفع تعرفه لتصدير سمك السلمون المدخن إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي، لا يتحمل مزارعو أيرلندا تكلفة كهذه. وعندما وضعت منظمة التجارة العالمية القوانين العالمية لصيد الأسماك فإن الرؤية الأيرلندية مثلها مفوض الاتحاد الأوروبي بيتر ماندلسون، ممثلاً لأكبر سوق في العالم، بينما لم يكن لدى وزير التجارة النرويجي سوى ثقل دولته التي تحظى بالمرتبة 122 في قائمة الدول القوية في العالم. وكذلك عندما يتعلق الأمر بموضوع التلوث أو الجريمة المنظمة أو تدفق المخدرات فإن أيرلندا قادرة على استخدام الاتحاد الأوروبي للمطالبة بإجراءات أشد من روسيا أو بولندا أو دول البلقان بينما النرويج ليس لها سوى الاعتماد على حسن نيات جيرانها الشرقيين أو على الاستشهاد بالقدوة الصالحة.

إذن من يا ترى يملك سلطة أكبر على شؤونهم؟ يملك الأيرلنديون حق النقض والتصويت في المناقشات الأوروبية، ولكن عليهم الالتزام

بما تقرره أوروبا جماعياً. لكن النرويج ليست مجبرة على التقيد بقرارات الاتحاد الأوروبي، التي لا تلعب دوراً في صياغتها، ولكن إذا ما رفضتها ستخسر حتماً حق الدخول إلى أكبر سوق لها. وعندما يصل الأمر إلى المفاوضات على المستوى العالمي من يا ترى يملك قوة أكبر؟ يستطيع الأيرلنديون أن يطرحوا على الطاولة منظورهم ويروه ممثلاً بموقف الاتحاد التفاوضي. لكن عليهم في سبيل ذلك أن يساوموا مع الدول الأوروبية الخمسة والعشرين الأخرى في الاتحاد؛ وما إن يقنعوا نظراءهم الأوروبيين برؤيتهم حتى تتحول إلى واقع. النرويجيون، من جهة أخرى، بوسعهم أن ينتهجوا نهجاً تفاوضياً ويلتزموا به من دون المساومة مع جيرانهم الأوروبيين، لكن عندما تبدأ المفاوضات في جنيف كم هي فرصة النرويج يا ترى في فرض رؤيتها على الولايات المتحدة أو اليابان أو الصين أو الهند أو الاتحاد الأوروبي؟

إن الشرط الأساس المسبق للديمقراطية هو القدرة على تحقيق ما يريده الناس. ولذلك إذا ما لم تترجم إرادات الناس ومداولات ممثليهم إلى تغييرات على أرض الواقع فإن الديمقراطية تصبح مجرد مهزلة.

في النرويج ثمة مظهر للسيادة، لأن البرلمان النرويجي اصطلاحاً أعلى سلطة في البلاد، لكن الواقع يثبت أن العديد من القضايا التي يبحثها تقع خارج سيطرته. وهكذا يبدو البرلمان مشابهاً بالمفهوم السياسي لروبن كروز القابع في جزيرة نائية؛ فهو، حسب تعبير جيفري هاو، وزير الخارجية البريطاني الأسبق، يملك السيادة على كل شيء ولا يمارسها على أي شيء». أيرلندا تخلت عن بعض عناصر سيادتها

لصالح الاتحاد لكنها بالمقابل كسبت قدراً أكبر. يملك القانون الأوروبي حق الأولوية على القانون الوطني، ولكن هذا القانون الأوروبي صنعه وزراء أيرلنديون وأعضاء أيرلنديون في البرلمان الأوروبي بالتعاون مع نظرائهم الأوروبيين.

وهكذا فإن الاتحاد بإعطائه الحكومات الوطنية صوتاً مسموعاً في العالم يكون قد انقذ الديمقراطية الوطنية من أن تصبح مجرد ثرثرة تكتفي بالتعليق على الأحداث العالمية، بينما القرارات الجادة لا تتخذ في برلماناتها بل أماكن أخرى. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يمثل السبيل الأوحـد الذي تستطيع فيه الدول الصغيرة أن تحظى بشيء من السيطرة على الأسواق العالمية. وهذا بالذات يسمح للدول أن تمارس خياراتها فيما يخص قضاياها. ولكن إذا ما كانت الدولة خارج الاتحاد فإنه يتوجب عليها أن تصارع بكل ما لديها من قوة لكي تصل إلى أسواق الآخرين، وتدفع بالمقابل تعريفات جمركية عالية على صادراتها ناهيك عن أن المنافسة تجبرها على تخفيض ميزانية الإعانات الاجتماعية وإجراءات حماية الموظفين ومعدلات الضريبة.

يسمح الاتحاد الأوروبي دوماً لأي دولة عضو بالدخول إلى سوق الاتحاد من دون تعريف جمركية، ويمكنها من احتلال موقع تفاوضي أقوى مقابل بقية العالم. بالمقابل يترك الاتحاد القضايا المهمة بيد السياسيين في كل دولة، ليقرروا ما يريدون. وهكذا يقرر هؤلاء السياسيون معدلات الضريبة في بلدهم ويقررون كيفية إنفاق الأموال المستحصلة من الضرائب على الصحة والتعليم والدفاع؛ ويقررون

أيضاً كيفية توزيع الأموال من الأغنياء على الفقراء. إن الاتحاد الأوروبي يخلق الثروة والقدرة على صياغة الأحداث، ويمكن السياسيين ومواطنيهم من تقرير أي بلد يريدون العيش فيه.

كيف تُمكن أوروبا مواطنيها

إن أكبر منحة تملكها أوروبا هي منحة الخيار: حرية اختيار أي بلد تريد العيش فيه، وأي طعام تتذوقه، وأي جامعة تدخلها، وأي وظيفة تشغلها وأين تباع منتوجاتك. إن أي رف من رفوف أي سوبر ماركت في أوروبا ينوء تحت ثقل المعكرونة الطازجة الوافدة من إيطاليا والجبنه من فرنسا والزيت اليوناني ولحم الخنزير الدنماركي. المسألة ليست مسألة أن معكرونة فتوتشيني الإيطالية المخلوطة بمعجون الفطر حلت مكان المقانق والفصوليات المطبوخة كوجبة سهلة وسريعة، بل المسألة أن كل المستهلكين الأوروبيين بإمكانهم الآن أن يأكلوا أفضل مأكولات المطابخ الأوروبية من دون الحاجة لدفع أسعار باهظة. كما أن حرية السفر من أجل العمل أو المتعة وسعت مدارك الملايين من الأوروبيين؛ وبوسع شابة مراهقة حامل أن تسافر من دبلن إلى لندن لإجراء عملية الإجهاض غير القانونية في بلدها. كما أن بوسع رجل أعمال ناشئ أن يسافر من براغ للحصول على شهادة ماجستير في علوم إدارة الأعمال من كلية إنسييد (INSEAD) في باريس. وبوسع متقاعدة من منطقة ايسكس في شرق إنكلترا أن تمضي السنين الأخيرة من عمرها على شاطئ كوستا بلانكا في أسبانيا.

وبما أن الأوروبيين يستغلون أفضل ما تقدمه لهم أوروبا، فإنهم يسألون حكوماتهم الوطنية أسئلة صعبة. وقد انشغل المعلقون كثيراً بمسألة توزيع السلطات بين المؤسسات المختلفة في بروكسل، مما فوّت عليهم إدراك الأثر الثوري، الذي أحدثه الاندماج الأوروبي في نقاشاتهم السياسية داخل أوطانهم.

لم يكن أمر هذا التحول واضحاً إلا في شهر سبتمبر من عام 2000م، وذلك عندما تبين أن الكثير من مواطني الاتحاد الأوروبي كانوا بالفعل يقارنون بين سياسات الحكومات المختلفة في أوروبا؛ حين بدأ سائقو الشاحنات الفرنسية اعتصامهم واحتجاجهم على ارتفاع أسعار الوقود، اضطرت حكومة جوسبان الفرنسية أن تمنحهم نسبة 15 % من التخفيضات على ضريبة الوقود. وفي هولندا عرقل سائقو الشاحنات حركة المرور حول امستردام وروتردام؛ وفي ألمانيا قاد أكثر من مئتي سائق شاحنة وحافلة وتاكسي عرباتهم إلى الحدود مع فرنسا. وتابع سائقون بلجيكيون إضرابهم لليوم الثالث على التوالي، فأقام سائقو التاكسي والشاحنات الحواجز في الشوارع الرئيسة في وسط المدينة وفي مدن شارلوفينيل الجنوبية. وسرعان ما ألقى السائقون الأيرلنديون والأسبان بثقلهم في حركة الاحتجاج؛ وكذلك في بريطانيا استطاع المزارعون محاصرة ثلاث أرباع محطات توزيع البترول في بريطانيا البالغة ثلاث عشرة ألف محطة.

وبسبب الاتحاد فإن الحكومات الوطنية أصبحت محاسبة أمام مواطنيها بطريقة جديدة تماماً؛ فأداء الحكومات أصبح مقارناً بأداء

جيرانها. ويوماً بعد يوم أصبحت الصحف المشككة بالمشروع الأوروبي مثل الديلي ميل تظهر أن دافعي الضرائب البريطانيين يدفعون أكثر من المعدل الأوروبي. هذه المقارنة بين المعدلات الأوروبية حملت الحكومات في الاتحاد الأوروبي على التنافس فيما بينها وبقدر متزايد وذلك لتحقيق أكبر قدر من الخدمات الأساسية وفرض معيار معين بموجبه يتمكن المواطنون من قياس أداء حكوماتهم الوطنية.

وعندما أظهر استطلاع في ألمانيا أن قلة من الألمان فقط حققت أعلى النتائج في محو الأمية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في الاتحاد، أجبرت الحكومة الألمانية فوراً على تخصيص أربعة ملايين يورو لدعم التعليم. وكذلك تعهد بلير بزيادة الإنفاق في القطاع الصحي، ليصل إلى المعدل الأوروبي قبل عام 2005م، بينما تعهد الديمقراطيون الأحرار في مؤتمرهم في بورنموث في إنكلترا على زيادة الإنفاق على كل الخدمات العامة، لتصل إلى المعدل الأوروبي. وتعهد الرئيس شيراك بتخفيض ضريبة الشركات، لتصل إلى المعدل الأوروبي في غضون خمس سنوات.

وفي شهر مارس من عام 2000م اتفق القادة الأوروبيون المجتمعون في مدينة لشبونة في البرتغال على استخدام هذه الإحصائية المقارنة، لزيادة الضغط على الحكومات الوطنية، لحملها على إعطاء أداء أفضل. ووضع هؤلاء القادة هدفاً نصب أعينهم لجعل أوروبا «أكثر اقتصاديات منافسة ودينامكية» في العالم بحلول عام 2010م، وجعلها قادرة على الاستمرار بالنمو الاقتصادي، لتكون من بين الأفضل في مجالات توفير فرص العمل والتلاحم الاجتماعي. وقد تحول هذا بالنسبة للاتحاد

إلى أهداف يمكن قياسها في مجالات التوظيف والاختراع والإصلاح الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي. وقد أصبح أداء كل حكومة أوروبية في الاتحاد خاضعاً لمراقبة المفوضية الأوروبية، مما يعني أن الدول ذات الأداء السيئ قد يُشهرُّ بها والدول ذات الأداء الجيد تصبح محل تقليد.

والآن فإن التقدم المحرز يبقى محدوداً، لكن حقيقة أن الناس قادرون على رؤية سياساتهم الوطنية في إطار أوسع قد خلق أصلاً منافسة جديدة في جميع أنحاء العالم من أجل التوصل إلى سياسات أفضل. ولذلك فإن المعدل الأوروبي من شأنه أن يمكّن كثيراً المواطنين الأوروبيين في تعاملهم مع حكوماتهم. وكذلك فإن الاندماج الأوروبي سيتحول إلى سعي مضطرد وخلاق للتوصل إلى أفضل السياسات التي توفر أحسن المستشفيات وأكثر المدارس إبداعاً وأكثر الإجراءات فاعلية ضد الجريمة.

الإفلات من مصيدة العجز الديمقراطي

إن الاتحاد الأوروبي مختبر من أجل إعادة اختراع الديمقراطية. لكن الاتحاد لم يتوصل بعد إلى خلق «ساحة عامة» لمناقشة القضايا الملحة وحلها وإبراز أكثرية سياسية وحلول على المستوى الأوروبي تكون قادرة على تحفيز مواطني الاتحاد. ومع الاعتراف أن نظام أوروبا الحكومي الراهن قد لا يكون الأفضل إلا أنه مع ذلك لا يزال يعد أكبر تجربة ديمقراطية مثيرة في العالم. وتكمن المشكلة في أن هذه التجربة الأوروبية الديمقراطية مرت دون أن يعيها لحد كبير مواطنو

الاتحاد؛ ففي كل دولة عضو في الاتحاد يتراجع التأييد للاتحاد، ويرد العديد من المواطنين إذا ما سئلوا في المناسبات النادرة عما إذا كانوا يدعمون الاندماج، حسب لغة كل بلد؛ فالحكومة الفرنسية كسبت تأييد الفرنسيين في الاستفتاء على ماستريخت في عام 1991م بشق النفس، والدنماركيون قالوا: لا في عام 1991م و 2000م، والأيرلنديون قالوا: لا في عام 2002م والسويديون أيضاً هزوا رؤوسهم معارضين مما أرخى ظلاً قاتماً على المشروع الأوروبي.

أطلق القادة الأوروبيون الذين صدموا بتراجع شعبية الاتحاد الأوروبي بالمقابل «مسودة الدستور الأوروبي» للبحث في كيفية وضع أوروبا ثانية على سكة التناغم مع مواطنيها. وتولت هذه المسودة لجنة برئاسة الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان، واستوحت الدستور الأمريكي، الذي أخرجه إلى العلن جايملس ماديسون وبنجامين فرانكلين وجورج واشنطن في فيلادافيا، كان من سماته انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب ومجلسي شيوخ ونواب ومحكمة عليا وفصل تام بين السلطات. لكن الحل الذي خرجت به اللجنة الأوروبية يختلف كثيراً عما حلم به أجدادهم الأوروبيون الذين استقروا في أمريكا.

وقد تساعد بعض اقتراحات اللجنة على جعل أوروبا أكثر انفتاحاً وفاعلية. فالدستور من شأنه أن يجعل صناعة القرار الأوروبي مفتوحاً أمام الرأي العام بتشديده على أن تكون اجتماعات المجلس الأوروبي علنية عندما يصوت أعضاؤه على تشريعات. كما يمكن الدستور الأوروبي الاتحاد الأوروبي من أن يحقق أهدافه بفاعلية أكبر في الساحة العالمية،

وذلك من خلال نصه على إنشاء منصب وزير خارجية أوروبي. كما يضع حدوداً لمسألة الاندماج بسماحه لثلث البرلمانات الوطنية أن تمنع أي اقتراحات تطرحها اللجنة. الأكثر إثارة أن الدستور المقترح يستقدم عنصراً من عناصر الديمقراطية المباشرة، وذلك بسماحه لأول مرة بحق تقديم التماس للمفوضية، لطرح اقتراحات من خلال عريضة وقّع عليها مليون مواطن أوروبي.

المثير أكثر للاهتمام هي تلك الإجراءات التي لم يقترحها الدستور. فبعد أكثر من ست عشرة مداولة واثنين وعشرين لقاء للجنة صياغة الدستور على مدى اثنين وخمسين يوماً، وبعد عشرات اللقاءات للجان العمل وألف وثمانمئة خطاب وألف وخمسمئة مساهمة مكتوبة وستة آلاف تعديل وواحد وعشرين مليون يورو من تكاليف الإنفاق على الدستور، خرجت اللجنة بمسودة دستور ترفض بحزم النموذج الأمريكي. لقد رأى العديد من الناس أن أوروبا يجب أن تطور نظاماً رئاسياً أو برلمانياً على شاكلة البرلمان الوطني، لكن الكثير من هؤلاء كانوا عاجزين عن فهم الاتحاد.

إن السبب الذي لم يجعل الناس تخرج بالأفواج للتصويت للبرلمان الأوروبي لا يعود إلى أن هذا البرلمان لا يملك سلطة، بل لأن أي موضوع من المواضيع التي يتخصص بها الاتحاد مثل تحرير التجارة ومراقبة السياسة المالية وإزالة التعرفة الجمركية والتنظيمات التقنية المتعلقة بالبيئة وشؤون أخرى، ومساعدات الإغاثة الخارجية وتنسيق السياسة الخارجية العامة، ليس لها مكان على لائحة القضايا التي يوليها

المواطنون اهتماماً. الواقع أن البرلمان لا يضع أياً من السياسات الخمس التي يهتم بها المواطن الأوروبي - الصحة والعناية والتعليم والنظام والأمن والتقاعد وسياسة الضمان الاجتماعي والضريبة - إنما يضعها الاتحاد الأوروبي؛ لذلك فإن البرلمان بتركيزه على قضايا تقنية وبسلطته المحدودة للغاية على الخدمات التي يوليها المواطن الأوروبي اهتمامه، لن تكون فرصته بإثارة حماس المواطنين الأوروبيين في انتخاب رئيس مباشر أفضل مما لو كان هذا الرئيس معيناً من قبل الحكومات الوطنية أو البرلمان الأوروبي.

وحتى لو كان بالإمكان إقناع الناس بالتصويت لرئيس، فإن النتيجة ستكون كارثية، لأنه لن يكون ثمة شخصية جامعة أو هيئة مثل الرئيس أو رئيس الوزراء أو برلمان مسؤول لوحدة عن وضع أجندة أوروبية ودفعها للتنفيذ، وذلك لأن الأوروبيين لا يقبلون بأن تخضع حكوماتهم المحلية لرئيس الاتحاد أو برلمانه. كذلك فإن قوة «أوروبا الشبكة» تكمن في أن دولاً مختلفة قد يكون لها أوزان مختلفة على القضايا المتنوعة، ولن يكون بوسع دولة مهما كانت قوية أن تتجاهل الآخرين. هذا السبب هو الذي جعل الحكومات المحلية والمواطنين يقبلون بالاتحاد. وسرعان ما تنهشم شرعية الاتحاد الهشة أصلاً إذا ما شعرت الدول الأعضاء دوماً بأنه يجري تجاهلها، تماماً كما شعر العديد من الأسكتلنديين بجدوى استمرار المملكة المتحدة طالما تحكمها دائماً حكومة محافظة بالرغم من أنهم صوتوا للعمال بأعداد كبيرة.

لقد شعرت لجنة صياغة الدستور الأوروبي أن تقليد الدستور الأمريكي بحرفيته عبر النص على رئيس منتخب، أو برلمان أوروبي يحظى بسلطة انتخاب مسؤول أوروبي تنفيذي، أو إصدار تشريعات من شأنه أن يدمر الأسس التي تحرك أوروبا، وهي المرونة التي تسمح لأوروبا بالتطور لمعالجة المشكلات الجديدة والتعدد في مراكز القوى، التي تمثل مصالح الدول الأعضاء والاحترام للديمقراطية والهوية الوطنية.

إن الدستور الأوروبي ليس قصيدة شعرية، ولا يحتوي على شيء من الدراما الأمريكية، ولم يصمم من أجل خلق الدولة القومية الواحدة. لكن أدخل في صلبه «أوروبا الشبكة» التي تجد نفسها الآن بلا قيود لمتابعة تجربة فريدة في إعادة اختراع الديمقراطية لتتناسب مع عصر جديد هو عصر العولمة.



البَصَائِلُ الثَّامِنُ

أوروبا المؤلفة من خمسين دولة

يشتهر الكاتب الفرنسي، ألكس توكوفيل بتجواله في الولايات المتحدة وبرسائله التي بعثها إلى بلده متحدثاً فيها عن الديمقراطية الوليدة في عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. لكن في عام 1937م إنكب توكوفيل على رحلة بحرية خطيرة أخرى بحثاً عن أنواع جديدة من النظم السياسية، لكن هذه المرة عبر البحر الأبيض المتوسط وليس الأطلسي. في الثاني والعشرين من أغسطس أرسل رسالة من الجزائر لصديقه يخبره فيها عن مثالب الإمبريالية قائلاً له: «تصور لو أن إمبراطور الصين نزل على شواطئ فرنسا على رأس جيش قوي، وأعلن نفسه سيداً على أعظم مدننا وعاصمتنا. وهذا الإمبراطور، بعد أن أتلف كل السجلات العامة، وقبل أن يكلف نفسه عناء قراءتها قتل أو أبعد كل رجال الإدارة وذلك قبل أن يعرف مزاياهم؛ كما تخلص من كل المسؤولين في الدولة بدءاً من هرم السلطة إلى أدنى مستوياتها». ويتابع توكوفيل قائلاً: إن الجيش القوي والمحميات والثورة لن تكون كافية لحكم بلاد تدين بدين مختلف، وتنطق بلغة مغايرة، وتخضع لقوانين مختلفة؛ ستكون النتيجة خليطاً من الاحتلال العسكري في بعض أجزاء البلاد، وفوضى في بقيتها. ويقول مخاطباً صديقه: «سترى يا عزيزي أننا فعلنا الشيء عينه في الجزائر تماماً كما فعله إمبراطور الصين حسب تصورنا».

بعد مئة وسبعين سنة لا تزال الجزائر تعيش الورطة التي وصفها الكاتب الفرنسي، فلا هي قادرة على أن تتخلص من النموذج الاستبدادي للسلطة الذي ورثته عن ماضيها الاستعماري ولا هي قادرة على محاولة الحكم الذاتي مخافة أن يحمل الإسلاميين إلى السلطة. وهكذا يستمر سرطان الاستبداد بإتلاف البلاد وبالموافقة الضمنية للمستعمر القديم. ما ينطبق على الجزائر ينطبق أيضاً على العديد من جيران أوروبا في الشرق والجنوب. لا تزال الأنظمة شبه الاستبدادية في شمال أفريقيا وغيرها تحكم بموافقة الغرب بينما الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل بيلاروس ومولدوفا يستمر حكامها المستبدون بإبقاء الغطاء محكماً على المشكلات الأثنية الآخذة بالغليان بموافقة من حكامهم الروس السابقين.

يواجه الآن المشروع الأوروبي لحظة المواجهة مع الحقيقة: كيف بوسعه أن يكون له التأثير التغييري على جيرانه الجدد بالقدر ذاته الذي كان له على دول وسط أوروبا وشرقها وتركيا؟ كيف بوسعه أن يحول الاتحاد الأوروبي المكون من خمسة وعشرين عضواً إلى اتحاد من خمسين دولة ديمقراطية قادرة لاحقاً بالتأثير على الآخرين؟

يعيش الأمريكيون والبريطانيون مرة أخرى - لأسباب وزمن مختلفين - حلم توكوفيل المزعج في العراق: هم يحاولون تحويل هذا البلد إلى ديمقراطية قائمة بذاتها، ولكن بما أنهم أزالوا كل شيء يقف في طريق احتلالهم للبلاد يتوجب عليهم أن يعيدوا بناء كل شيء من البداية، بدءاً من الكهرباء والماء ومروراً بالشرطة والمناطق البريدية

والوزارات وانتهاءً بقممات الزبالة العائدة للبلديات. هذا عمل شاق في بناء الديمقراطية، لأنه ينطوي على عمل ضد الأمزجة العامة، واستبدال الأنظمة المحلية بأخرى مستوردة من الخارج، ناهيك عن ضرورة احتلال البلاد والسيطرة على كل الأمور للحيلولة دون انزلاقها إلى الفوضى. ولذلك فإن الولايات المتحدة تنفق في عام واحد فقط على إعادة بناء بلد لا يتجاوز تعداد سكانه العشرين مليوناً أكثر مما أنفقه الاتحاد الأوروبي على جلب الديمقراطية إلى كتلة المعسكر الاشتراكي بأسرها وعلى مدى عقد من الزمن.

الفارق واضح وضوح الشمس: لم تدخل فكرة الديمقراطية الأوروبية البلاد بعربات مصفحة من الغرب! الديمقراطية الغربية هي مثال يجذب الناس ويلهمهم للتغيير من الداخل. ولكن السؤال: هل بوسع أوروبا أن تحقق تلك المعجزة مرة أخرى؟

التعطش للتغيير

في سوق الزهور في قلب مدينة تبليسي، يشهد بيع الزهور انتعاشاً قوياً؛ لقد أصبحت الورود رمزاً للثورة التي اكتسحت جورجيا في نوفمبر من عام 2003م. لم يجرح المتظاهرون ضد تزوير الانتخابات شخصاً واحداً، لقد كانوا مسلحين بورود حمراء بدلاً من البنادق أو زجاجات المولوتوف. وعند تجمعهم خارج ساحة البرلمان نشر الرئيس الجورجي إدوارد شيفارنازده المئات من الجنود في الشوارع، ولكن عندما ناول المتظاهرون ورودهم إلى الجنود ألقى العديد من هؤلاء بنادقهم. وسلم

أيضاً قائد الثورة ميخائيل ساكشيفيلي، الذي تلقى تعليمه في أمريكا، والبالغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً، الرئيس الجالس على السلطة وردة، وصرخ بوجهه قائلاً: «استقل». لم تمض شهور إلا وانتخب ميخائيل بإجماع شعبي، فنال أكثر من 96 ٪ من الأصوات. كان وعده لمواطني جورجيا أن يأخذ بلاده إلى قلب المشروع الأوروبي، فقال: «الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي لم يوصدوا الأبواب خلفهم، لقد حققنا تقدماً ونعمل على تعميقه كل يوم. إننا سنمضي في هذا الطريق مهما تطلب ذلك، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يرحب بنا وينتظرنا». وبينما كان الجورجيون يتظاهرون كان الآخرون يراقبونهم. بعد سنة فقط على الثورة في جورجيا، أطلق جيرانهم في أوكرانيا ثورتهم البرتقالية في ظروف مشابهة، حيث بنى القائد الإصلاحي للثورة، فيكتور يوشيتشكو، حملته على وعد بالانضمام إلى المستقبل الأوروبي. الحقيقة أن اهتزازات الأحداث في تبليسي كانت موجاتها تصل إلى أماكن أبعد بكثير.

على امتداد العالم العربي، كانت وسائل الإعلام تنضح بالحسد؛ فدعت الكاتبة العمودية في صحيفة النهار سحر بعاصفيري أبناء وطنها أن يستوعبوا ما حصل في تبليسي. فقالت: «لقد شعرت، عندما كنت أراقب ثورة الورد في جورجيا على التلفاز، بالحسد... إن احتشاد الجماهير حول مبنى البرلمان للتعبير عن إرادتهم، أشعرتني بالألم وكأننا نحن العرب وهم، نعيش على كرة أرضية مختلفة؛ أرضنا لا تعرف معنى إرادة الناس.

تكمّن المشكلة في كيفية ترجمة رغبة الناس بالتغيير إلى إصلاحات حقيقية. ثمة حدود لما يمكن أن يقدمه الخارج؛ فعندما أطلقت الولايات المتحدة «مبادرة الشراكة المتوسطة» الهادفة إلى مكافأة من يقدم على الإصلاح بالمساعدات وتوفير الفرص التجارية، كان الرد مفعماً بالإدانة. فكتب الكاتب العمودي المصري حسين عبدالرزاق في صحيفة الأهلّي المعارضة: «حديث الإدارة الأمريكية عن الديمقراطية خداع لا ينطوي على أحد. فالولايات المتحدة هي التي أطاحت بنظام النبي الديمقراطي في تشيلي ونصبت استبدادية بينوشيه مكانه. واليوم هي التي تحاول إسقاط حكومة تشيفاز المنتخبة ديمقراطياً في فنزويلا، وكذلك تحالفها مع الأنظمة الأخرى لم يعد خافياً على أحد». فالشك كبير لدرجة أنه عندما حاولت الإدارة الأمريكية تبني سياسات من المفترض أن تلقى الدعم في المنطقة لم تستطع الإقلاع واصطدمت سياساتها بحاجز الشك. لا بل إن خبراً ظهر في صحيفة الأهرام المصرية يرى أن المساعدات الأمريكية إلى أفغانستان كانت معدلة وراثياً، وأنها أسقطت عن قصد في مناطق مزروعة بالألغام، على افتراض أن الهدف هو قتل وجرح المدنيين الأفغان.

يحظى الأوروبيون بالتأكيد بصورة أفضل من الولايات المتحدة في المنطقة. لقد تعلم الأوروبيون بعد تجارب مريرة ألا يضعوا أهدافهم في إطار «التبشير الحضاري»، ولذلك فإن معارضة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للحرب على العراق جعلته يحتل المرتبة الثانية بعد أسامة بن لادن في قائمة أكثر القادة تأييداً في العالم العربي. لكن

هوية الشخص المبرر ليست إلا جزءاً من المشكلة. إن الميزة الرئيسة في المقاربة الأمريكية هي أنها ليس إلا إجابة على مطالب داخلية. لكن بوسع الأوروبي أن يضطلع بالمهمة لأنه ليس مجرد دولة أخرى تعلم العرب والأوروبيين الشرقيين كيف يجب أن يديروا شؤونهم؛ إنه مجرد ناد من القوانين والمنافع الجاهزة للتوزيع. ولذلك فإن تقديم الأوروبيين لعلاقاتهم يأتي في سياق خلق ناد مجاور، واستكشاف أي قواعد يجب أن يلتزمها هذا النادي، ويستطيعون أن يخلقوا حوافز تدفع الآخرين نحو الإصلاح من دون أن يوصموا بالإمبريالية.

إبقاء الباب مفتوحاً

مع اقتراب لحظة الصدق يحاول العديد من الأوروبيين التغلب من قدر أوروبا. الغريب أنهم يتحدثون عن تركيا كنموذج للشرق الأوسط، بينما يستبعدون في الوقت السبب الذي كان في الأساس دافعاً ملهماً لتركيا نحو التغيير: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن قائمة المنضمين المحتملين للاتحاد الأوروبي طويلة هذه الأيام. فرومانيا وبلغاريا وتركيا منخرطة في الأساس في مفاوضات الدخول إلى الاتحاد. ودول البلقان من جهتها تستعد أيضاً لعضوية الاتحاد. لقد أعلنت الحكومتان الجورجية والأوكرانية عن نيتهما العمل للدخول إلى الاتحاد؛ كما أعلنت المغرب مرتين عن رغبتها بالانضمام، ولوح رئيس الوزراء الإيطالي باحتمال قبول عضوية روسيا الكاملة في الاتحاد وذلك خلال زيارة أجراها مؤخراً، وجرت أيضاً عدة مباحثات داخل دوائر

إسرائيلية في عام 2001م - 2002م عما إذا كان الاتحاد قد يلعب دور الضامن لإسرائيل في أي خطوة تخطيها نحو مفاوضات تنتهي بإقامة دولتين داخل فلسطين.

كان رد أوروبا غامضاً. فقد قال رئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي، معلقاً على رغبات الدول أعلاه ومستبعداً لها، أن أوكرانيا «لديها فرص تعادل فرص نيوزيلندا بالانضمام للاتحاد الأوروبي». وعندما أبدت المغرب رغبة بالانضمام إلى الاتحاد في عام 1987م رفضت أوروبا طلبها بسرعة على أساس أنها ليست دولة أوروبية. واشتكى الملك الحسن، عاهل المملكة العربية المغربية آن ذاك، وغصة الرفض لم تزل في حلقه، في عام 1994م أن «الأوروبيين يتطلعون أكثر إلى حلفاء في الشرق لأن الناس في تلك المنطقة من أصحاب الوجوه البيضاء.... ولأنهم من أسرة كبيرة واحدة». وتابع قائلاً: إنهم يتطلعون (الأوروبيون) إلى الشرق الأوسط، ويقولون: «نعم، صحيح هؤلاء الناس الذين استعمرناهم». من الطبيعي أن تنشغل أوروبا باستيعاب موجة التوسع الأخيرة وتنشغل أيضاً بالاستعداد لاستقبال تركيا وذلك بدلا من أن تتطلع إلى موجة أخرى من التوسع في المستقبل.

ولكن كما أثبت البلقان في بدايات التسعينيات فإنه لا يمكن ضمان أمن أوروبا بإقامة ستار حديدي بينها وبين الدول المجاورة. فالخيار أمامنا أن نتخبط الآن مع جيراننا، ونوفر لهم حوافز للتغيير أو نواجه لاحقا احتمال الانهيار الخطر وندفع ثمناً أكبر. لا شك أن كل موجة من التوسع تحمل معها تحدياً لأن كل دولة ترفض أن تكون محاطة

بالفوضى. وكما أراد الألمان أن تكون بولندا داخل النادي الأوروبي لكي تكون جارتهم مستقرة، كذلك تريد بولندا، والمعيار ذاته، ينطبق على أوكرانيا. وعندما ينضم الأوكرانيون فإنهم هم أيضاً يريدون أن تدخل بيلاروس معهم إلى النادي الأوروبي.

ثمة نقاش دائر حول مدى أخلاقية وفاعلية إيجاد توقعات وهمية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد ساهم وعد الفرنسيين والألمان لبولندا بالانضمام إلى الاتحاد بحلول عام 2000م بإيجاد انطباع لدى البولنديين بأن الاتحاد الأوروبي يماطل. ويشعر الأتراك أيضاً بالشك إزاء نية الاتحاد، لأنهم يرون القادة الأوروبيين يقولون شيئاً لمستمعهم الأتراك وشيئاً آخر إلى شعوبهم.

لكن ثمة خطراً أكبر من إيجاد التوقعات الوهمية: الرفض التام للعضوية. فطالما أن ثمة أمل بالدخول إلى الاتحاد، وثمة طريق واضح لتحقيق ذلك فلا بد من وجود حوافز للطامحين. لقد حاول الناس في بعض الأحيان أن يعرفوا حدود أوروبا لكن العضوية في الاتحاد في نهاية المطاف اختيار ذاتي. ففي عام 1989م تردد الناس حول ما إذا كان يجب على أوروبا أن تركز على تعميق العضوية أو التوسع بها أو ما إذا كان بإمكانها أن تستوعب الدول الفقيرة في وسط أوروبا وشرقها. ولكن متى قبلت تلك الدول الانصياع إلى قوانين النادي الأوروبي لم يعد بالإمكان أخلاقياً استبعادها.

المسألة لا تكمن في عرض العضوية على الدول - هذا ليس ممكناً واقعياً بالنسبة للعديد من جيران أوروبا - إنما في أن لا نسد الباب بالكامل أمام احتمال تحقق الانضمام. يتوجب علينا أن لا نكون واضحين فيما يخص تحديد حدود الاتحاد الأوروبي، ولكن يجب أن نكون واضحين كفلق الصبح إزاء ما يجب على الدول الراغبة بالانضمام فعله. يجب علينا أن نوضح تماماً للدول الراغبة بالانضمام للاتحاد الأوروبي أو بتشكيل منطقة شرق أوسطية للتجارة الحرة، بأن الاتحاد سيوفر حوافز كبيرة جداً لتلك الدول التي تعزز حكم القانون وتحترم حقوق الإنسان وتعتنق (acquis communautaire). هذه هي الطريقة الوحيدة لقلب العلاقة المتردية والمتفاعلة مع جيراننا، وبذلك يضطرون لطلب تدخلنا، ولا ينظرون إلينا بأننا نفرض مبادئنا السياسية عليهم.

حلقة الأصدقاء

تحدث الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية رومانو برودي عن تحويل هذه المنطقة غير المستقلة الواقعة على أطراف الاتحاد الأوروبي إلى حلقة من الأصدقاء. وقال: إن تلك الدول سيعرض عليها كل شيء ما عدا العضوية. وتتضمن الإستراتيجية التي وضعتها المفوضية الأوروبية خمسة عشر حافزاً تبدأ بحوار سياسي أكثر فاعلية وتنتهي باحتمالات الاندماج في شبكات المواصلات والطاقة والاتصالات وكذلك توسيع المساعدات المالية أو تحسينها.

لقد فاوضت المفوضية الأوروبية بالأصل مع خمس دول حول «خطط عمل» تضمنت مئتي إصلاح سياسي واقتصادي متكامل لا بد من

الإيفاء بها مقابل الحصول على المكافآت من الاتحاد الأوروبي. والمهم أن تلك الاتفاقيات ليست معقودة مع الحكومات بل إن أحد شروط تلك الاتفاقيات أنها وُضعت بالتشاور مع جمعيات المجتمع المدني. ولذلك فإن الدول التي توقع على تلك الاتفاقيات تصبح مؤهلة للحصول على «علاوة سياسية» (5 ٪ من صندوق مساعدات الشرق الأوسط (MEDA) والمخصصة بشكل غير رسمي لهذا الغرض.

هذه بلا شك مبادرة تثير الحماس، وقد تدفع إلى الأمام عملية الإصلاح في البلدان الواقعة على الحدود مع روسيا. ورغم كل الكلام عن الشراكة فإن العلاقة المعروضة هي علاقة اعتماد على أوروبا. وثمة خطر بأن الصفقة هذه سينظر لها على أنها نوع من التخدير بدلاً من أن تكون معبراً يقودها في النهاية إلى العضوية في النادي. يتوجب على الاتحاد، في المدى المتوسط، إذا كان يريد حقاً تغيير جيرانه، أن يفكر في خلق أسرة سياسية جديدة مثل المنطقة الأوروبية الشرق الأوسطية للتجارة الحرة، تسمح لتلك الدول أن يكون لها قول في طريقة الإدارة بالإضافة إلى تفاهم حول احتمال الانضمام في نهاية المطاف إلى النادي الأوروبي.

أوروبا المكونة من خمسين دولة

يجادل العديد من الناس بأن أوروبا إذا ما توسعت لتضم خمسين دولة لن تكون قادرة على العمل. ويقول هؤلاء أيضاً: إن توسيع العضوية لتتجاوز الخمسة والعشرين عضواً حالياً سيكون وصفاً تقود للاختناق

وتوسعاً أكثر من اللازم. لكن الاتحاد الأوروبي نظام سياسي ديناميكي يواجه بالأصل تحديات التعددية والامتداد القاري، ولذلك إذا ما استمرت أوروبا بالنمو، فإنها ستصبح عبارة عن مجموعة من الأسر المتطابقة والمتشاركة في الثمانين ألف صفحة من القوانين الأوروبية لكنها بالوقت ذاته لا تعمل كيد واحدة في كل شيء. يوجد في الأساس ثلاثة مشاريع طموحة، لا تشمل كل الدول الأوروبية الخمس والعشرين: المنطقة الأوروبية التي انضمت إليها اثنتا عشرة دولة؛ اتفاقية تشانغن التي تسمح بالدخول بلا فيزا إلى خمس عشرة دولة، والاتحاد الأوروبي الغربي الذي يمثل الهوية الدفاعية لأوروبا ويضم عشر دول فقط.

إن كان ثمة سبب ما يدعو للأخذ بطرح مونت الداعي «لتوسيع المحتوى عبر تغيير الحقائق الثابتة، فإنه لا بد وأن يكون ذلك في محيط جيران أوروبا الجدد.؛ فإذا ما كانت أوروبا الحاضنة المفرخة للحروب والفوضى في القرن الواحد والعشرين، فإن جيران أوروبا الجدد هم أكبر تهديد في القارة للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

سيكون هذا أكبر امتحان للسياسة الخارجية الأوروبية. وهذا كله يعود إلى أن أوروبا ليست هي قطب الجذب الوحيد في هذه المنطقة؛ فإلى الشرق تقع جمهورية روسيا المتزايدة الثقة، نظراً للنمو الاقتصادي الذي شهدته، وبسبب استخدامها لثرواتها الطبيعية الهائلة لاسترجاع دور عالمي لها وبناء إمبراطورية عصبها الطاقة ويعتمد عليها الجيران؛ وإلى الجنوب والشرق ثمة وجود عسكري بارز؛ توجد قواعد عسكرية في العراق والكويت والبحرين وعمان وإسرائيل وقطر والإمارات العربية

المتحدة وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغزستان، بالإضافة إلى خطط لإقامة «عائلة قواعد عسكرية» في رومانيا وبولندا وبلغاريا والمغرب وتونس والجزائر. ولذلك سيكون للولايات المتحدة رأي مهم دائماً في قرارات المنطقة، وذلك لكونها شريك اقتصادي للعديد من الدول ومرتبطة معها باتفاقيات تجارة حرة.

هذا يجعل تلك الدول الجديدة أكثر أهمية بالنسبة للأوروبيين، لكي يظهروا بأنهم قادرون على الاضطلاع بالمسؤولية فيما يخص الدول المجاورة للحدود مع روسيا والعمل من ثم مع الأمريكيين لتطوير مقاربة جديدة على غرار ما فعلوا في وسط أوروبا وشرقها.

في إيران على سبيل المثال فإن إستراتيجية أمريكا بعزل إيران وقهرها تشجع بالواقع على قمع الديمقراطية وتطوير أسلحة نووية. فالدرس الذي استقاه الإيرانيون من الحرب العراقية أن الطريقة الأسلم للنجاة من الاجتياح الأمريكي هو بتطوير السلاح النووي بسرعة، بينما لا تزال الجيوش الأمريكية غارقة في العراق. وبالمقدار ذاته فإن إيران كونها أصبحت دولة مارقة فإنه لم يعد لديها ما تخسره بقمعها الديمقراطية. وهذا بالذات يشرح لماذا قد تكون سياسة أوروبية تجاه إيران أكثر فاعلية إذا ما بدأت أوروبا بالاعتراف بدوافع إيران التي ستقرر هي الأخرى موقفها استناداً إلى منطق الربح والخسارة. إن أوروبا بأخذها مصادر قلق الإيرانيين بعين الاعتبار وتقديمها منافع اقتصادية كبيرة لهم، تستعيد بذلك زمام المبادرة إزاء النظام الإيراني،

التي أضاعتها إستراتيجية العزل الأمريكية. لكن الاتحاد الأوروبي من دون تدخل الولايات المتحدة لا يستطيع أن ينجح لكونه غير قادر على تقديم الضمانات الأمنية التي يحتاجها الإيرانيون.

في العالم العربي والقوقاز، ساعدت حرب بوش على الإرهاب وبشكل عملي الأنظمة الديكتاتورية على التماسك كما هي حال نزارباييف في كازاخستان- واستخدام غطاء مكافحة الإرهاب لتبرير قبضتها على وسائل الإعلام وسياسة الاعتقال المنظمة والتمييز ضد المعارضين السياسيين. وبالمقدار ذاته، فإن السياسة الأمريكية الهادفة لخلق علاقات تجارية حرة ثنائية قد عقدت في الأصل برامج الجداول الأوروبية لخلق منطقة تجارية حرة إقليمية والاستفادة من الإقليمية الصاعدة كجزء أساس من سياستها لترويج الديمقراطية.

بوسع أوروبا أن تتشر في كل تلك المناطق قوتها التغيرية لصياغة أجزاء من المجتمعات، التي لا يمكن لأمریکا أن تطالها، وذلك بقوة سياسة جذب الجيران والربط بين حق الدخول إلى السوق والإصلاحات السياسية. لقد أزاح قرار بدء المفاوضات مع تركيا محظوراً دينياً وجغرافياً، وأظهر فوق هذا كله أن الاتحاد الأوروبي أسرة قيم.

وكما قال وزير المالية الأسبق دومنيك ستروسخان: «بعد الانفتاح على الشرق يجب على أوروبا الآن أن تتجه نحو الجنوب، لكي تصبح مرة أخرى صلة الوصل بين العالم الغربي والشرق... يجب أن نفكر في كيفية جعل عملية الانضمام لدول من الاتحاد السوفياتي السابق

وحوض البحر الأبيض المتوسط مثل دول المغرب العربي، إلى منطقتنا السياسية ممكناً». قد يكون من السابق لأوانه، حسب قوله، البدء بالاستعداد لاتحاد أوروبي يمتد من كتل الثلج في القطب الشمالي إلى كثبان الرمل في الصحارى والمتوسط في وسطهما. ولكن قد يكون من الإجرام استبعاد ذلك أيضاً.



الفصل التاسع

إجماع بروكسل وبكين

في مطعم هندي يقع في منطقتي أُستقبلت استقبال الصديق الذي قُعد منذ زمن طويل. مجموعة من الخدم تجمهرت وراحت تشير بانفعال صوبي، وسرعان ما اكتشفت في النهاية أنهم يشيرون إلى محفظتي التي اشتريتها أثناء زيارة لي للصين مؤخراً التي كتبت عليها كلمة شنغهاي بالخط الصيني. قالوا لي: «لقد ذهبت للصين... الصينيون استطاعوا أن يرسلوا رجلاً إلى الفضاء... إنهم يأخذون مكان أمريكا».

لم يكن دافع هؤلاء الشبيبة البنغاليين العاطفة الإقليمية؛ ففي كل مكان وعلى امتداد العالم النامي يقف الناس، ويتأملون هذه القوة الصينية العملاقة. هذه الظاهرة الصينية ليست فقط نموذجاً للتنمية بقدر ما هي مصدر إلهام؛ نموها الاقتصادي المذهل يتجاوز 8 % سنوياً، مما يعني انتشار الملايين من الناس من حافة الفقر. والإثارة الأكبر التي تثيرها تلك الظاهرة هي احتمال صعود قوة عظمى جديدة تتحدى الهيمنة الأمريكية، وكذلك نمط العيش الأمريكي.

بدأ الناس أصلاً يتحدثون عن القرن الصيني وعن «إجماع بكين»، وذلك لأن بروز الصين لا يمكن تلمسه في النموذج الغربي للتنمية. فالدافع الذي يقف وراء الصين في عملية التنمية ليس الرغبة بإسعاد مصر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إنما الرغبة الحقيقية في

تحقيق نمو اقتصادي نوعي مرتفع وعادل. فالنموذج الصيني يتعامل بحرص بالغ مع أفكار الخصخصة ومناطق التجارة الحرة وبشكل أكبر من حرصه على تطبيقها. فسياسة الصين الخارجية هي الأخرى محكومة بالرغبة الجامعة للدفاع عن الحدود والمصالح الوطنية والالتزام المتزايد بالمؤسسات المتعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة. وقد ساهمت تلك السياسات مجتمعة في تمكين الصين من النمو اقتصادياً ومن دون خسارة استقلالها لصالح المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات العالمية أو الإدارة الأمريكية.

ويشعر العديد من الناس أمام حجم الصين المذهل والنمو الاقتصادي الذي تعيشه بأن بروزها سيأفل قوة أوروبا التغيرية. لكن سر الصين يكمن في أنها كلما تزايد نموها، وفرضت نفسها أكثر على المسرح الدولي، كلما أصبحت تشبه أكثر فأكثر الاتحاد الأوروبي؛ فالتنمية الصينية هاجسها الرغبة في الهروب من مصابها التاريخي؛ ولذلك تضع القيادة السياسية الاستقرار والأمن فوق كل اعتبار آخر. فالدولة الصينية عندما تعتمد سياسة التدخل تحاول أن تزواج بين الديناميكية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. ويؤمن الصينيون في سياستهم الخارجية بضرورة بناء مؤسسات عالمية مثل الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي. وكذلك تقود الصين في آسيا سياسة الاندماج الإقليمي مع البلدان المجاورة لها، التي قد تخلق يوماً ما يمكن أن يسمى «الاتحاد الأوروبي الشرقي».

المذهل أنه رغم هذا لا تدرك إلا قلة من الناس أن صعود الصين على المسرح العالمي قد يكون أحد الأسباب العديدة التي قد تؤدي بالفعل إلى قيام «قرن أوروبي جديد».

بروز سريع إنما سلمي

يقع منتجع باو (Boao) البحري على الشاطئ الشرقي لجزيرة هاينان الصينية، وتلفه شواطئ رملية وأشجار الكاكو والينابيع الساخنة. هنا في هذا المكان، وفي الثالث من نوفمبر من عام 2003 قرر أن يعلن نائب الرئيس السابق لمدرسة الحزب الشيوعي المركزي أمام الملأ عن فكرته «بصعود الصين السلمي».

وبما أن تاريخ الصين كان دائماً مشوباً بالإذلال الذي أنزلته القوى الأجنبية والحروب الأهلية، فإن المسؤولين الحكوميين الصينيين تحدثوا لسنوات عن «تجديد الأمة الصينية»، وحشد مواطنيها حولها. لكن في الوقت الذي تجد فيه هذه العبارة آذاناً صاغية على الساحة الصينية فإنها تدخل القشعريرة إلى قلوب جيران الصين، الذين لا يودون أن يتحولوا إلى ضحايا على قارعة الطريق أمام البلدوزر الصيني. ولذلك فإن نظرية الصعود السلمي مصممة خصيصاً لدحض فكرة أن صعود الصين سيشكل تهديداً. هذه النظرية كانت حصيلة دراسة وافية وعميقة اضطلع بها طلاب دراسات الدكتوراه في مدينة شنغهاي، وذلك بناء على طلب مجلس الدولة. وقد استعرض الطلاب أربعين حالة من حالات التنمية، واكتشفوا أن أكثر حالات الصعود نجاحاً كانت تلك التي كان يرافقها حالة استقرار ووجود بيئة دولية سلمية.

الصعود السلمي أو البروز العاجل لكن بطريقة سلمية حسب التعبير الصيني يلخص هدف الصين المعلن: حسن الجوار وتحمل المسؤولية العالمية. وتشدد الصين على أن صعودها بدلاً من أنه سيجلب الأذى إلى دول أخرى، يجلب لها منافع كبيرة. ويرغب المنظرون الصينيون دوماً بالتشديد على أنه بينما كانت قوة الاقتصاد الياباني والنمو الآسيوية الأخرى مؤسسة على تصدير عدواني وأحياناً افتراضي، فإن النمو الاقتصادي الصيني لا يمكن عزوه إلى الأسواق الخارجية فقط بل إلى الاستهلاك المحلي الهائل والاستثمار الأجنبي. وبينما تفتح الصين أبوابها للاستيراد الذي ارتفع بأكثر من نسبة 40 % في العام الماضي، فإن النمو الاقتصادي الصيني لم يكن فقط بمثابة حقنة منشطة للاقتصاد في المنطقة إنما للعالم بأسره.

بالتأكيد لقد فعل الصينيون أكثر مما يستطيعون من أجل التعبير عن رغبتهم بالسلام. وقد حلوا في السنوات الأخيرة تقريباً كل مشكلاتهم الحدودية مع جيرانهم، ووقعوا معاهدة عدم اعتداء مع تجمع دول شرق جنوب آسيا مما يعني أن نزاعات مثل مشكلة البحر الصيني الجنوبي ستوضع على الرف إلى ما لا نهاية وذلك من أجل التنمية الاقتصادية المشتركة. وقد تعهدت القيادة الصينية من خلال طرق عدة تشمل اتفاقيات التجارة الحرة أن تنشط الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا وتعزز المساعدات. كما أجرى الصينيون مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا وقرغستان والهند وباكستان، وذلك لبناء الثقة مع جيرانهم.

وتحاول الصين بكل وسعها لتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة. ومنذ المشاجرة القصيرة الأمد في بدايات ولاية بوش الأولى، وذلك عندما اصطدمت طائرة تجسس أمريكية بمقاتلة صينية، انفرجت العلاقات. وبعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر أعطت الصين واشنطن معلومات مخبرانية قيمة، واستخدمتها مثل روسيا كذريعة لصب اللعنة على الحركات الانفصالية داخل حدودها. وقد لعب الصينيون دوراً ناشطاً في كوريا الشمالية من خلال لجنة «المفاوضات الست» والتي تضم الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والجمهورية الشعبية الكورية والأمم المتحدة. وحتى في العراق ساند الصينيون قرار مجلس الأمن الدولي الأول، واحتفظوا بدور ثانوي على عكس موقفهم أثناء الأزمة الكوسوفية، عندما كان الناطق الصيني يكيل الإدانة لحلف شمال الأطلسي على مدار الساعة لعمله غير القانوني. كما استخدم الصينيون احتياطهم من العملات الأجنبية والبالغ 400 بليون دولار لشراء الدولار والسندات الحكومية خالقين بذلك اعتماداً اقتصادياً متبادلاً بين الصين والولايات المتحدة.

وبالرغم من وجود ارتدادات حول عبارة «الصعود السلمي» في الجمهورية الشعبية واستبدالها بهدوء بعبارة «التنمية السلمية» من قبل الرئيس الصيني هيو جينتاو ورئيس وزرائه ون جيا بوا، إلا أن هذا التغيير يعود بنسبة أكبر إلى السياسات الداخلية للحزب الصيني منه إلى النظرة الإستراتيجية للصين. إن مصطلحات الاندماج الإقليمي والتعددية وتجنب النزاعات تحدد كلها توجهاً جديداً للسياسة الخارجية الصينية. والأكثر من هذا أن تلك الإستراتيجية على ما

يبدو تسير على ما يرام وتعمل عملها. وقد أظهر الكاتب روبرت دبلويو رادتك، في مقال كتبه في كريستيان مونيتور ساينس (Christian Monitor Science) كيف استطاعت طريقة البيع الناعمة الصينية أن تجذب حلفاء أمريكا في المنطقة. لقد عرض الرئيس الصيني جيناتو مفهوم «الصعود السلمي للصين» أثناء جولة له شملت دول جنوب شرق آسيا في أكتوبر، إثر زيارة بوش للمنطقة من الشهر نفسه. كان الفارق في اللهجة بين الزعيمين صارخاً: عبارة الرئيس الصيني: «نحن هنا للمساعدة»، بينما عبارة الرئيس الأمريكي: «إما معنا أو ضدنا» في الحرب على الإرهاب. ليس من الصعب إذن تخيل أي منهما كان يعبر عن إستراتيجية دبلوماسية أكثر فاعلية.

الصين الشبكة

كان التغيير الثاني الكبير هو دعم الصين للتعددية. فالصين حتى وقت قريب كانت ترى كل المؤسسات المتعددة الأطراف ليست إلا وسيلة للإمبريالية الغربية. هذا ليس مفاجئاً إذا ما أخذ في الاعتبار تجارب الصين مع الغرب: فالصين لم تمنح فقط مقعداً في الأمم المتحدة إلا في عام 1971م، بل كانت هدفاً لعقوبات الأمم المتحدة أثناء الحرب الكورية في عقد الخمسينيات.

كان الحافز للتغيير بالنسبة للصين مضاعفاً: الحافز الأول كان اقتصادياً بحتاً، لأن الصين اقتنعت وبالتدرج أنها أصبحت المستفيد الأكبر من العولة بعد الولايات المتحدة. وهذا حدث دنغ زياوبينغ للدفاع

عن سياسة «الاعتراف بالنظام الدولي الراهن، وذلك لضمان بيئة طيبة للتنمية الاقتصادية المحلية». الحافز الثاني كان الصعود الحاسم لأمريكا بعد انقضاء الحرب الباردة.

إن الخطر الأكبر من منظور الصين هذه الأيام لا يأتي من تدخل المنظمات الدولية في الصين، إنما من تقويض الولايات المتحدة للمنظمات الدولية في الحقل الأمني. وقد رأى وزير الخارجية الصيني، لي زاهو زينغ أن «البلدان سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ضعيفة أو قوية جميعها متساوية أمام القانون الدولي وأمام القوانين العرفية التي تضبط العلاقات الدولية. فالمؤسسات الدولية الموجودة حالياً وعلى رأسها الأمم المتحدة هي أفضل مرجعية لكل الدول للمشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة وأفضل ضمانة مؤسسية لعلاقات دولية ديمقراطية مرجعها القانون. ولذلك فإن كل الأسباب تدعونا إلى تعزيزها ولا يوجد عذر لإضعافها».

هذا يشرح لماذا الصين تجد نفسها شأنها شأن الاتحاد في مجاهدة ضارية حول كيفية إصلاح تلك المؤسسات الدولية لجعلها قادرة على مواجهة التحديات الجديدة. وأثناء زيارة لي مؤخراً للصين أبلغت أن الجمهورية الشعبية يمكن أن تعيد النظر في معارضتها لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وتقبل بالتدخل الإنساني في حالات ضيقة ومحددة.

إن التحول الأكثر تميزاً في السياسة الصينية كان قبول الصين بالاندماج الإقليمي ومناصرته. لقد درس العلماء الصينيون النموذج

الأوروبي لمعرفة كيفية إعادة صياغة علاقاتهم مع جيرانهم. فبعد خمس سنوات على سقوط الاتحاد السوفياتي اجتمعت الصين وجيرانها إلى الغرب- روسيا وكازاخستان وغيروغستان وطاجكستان- معا للتفاوض من أجل حل مشكلات الحدود فيما بينها، وذلك ضمن تحالف يعرف باسم «شنغهاي الخمسة». وقد توصل هؤلاء عبر التفاوض إلى معاهدات لجعل المناطق الحدودية بينهم والبالغة 4300 ميلاً خالية من السلاح، ووسعوا بالتدرج التعاون فيما بينهم ليشمل الأمن والتجارة. وفي عام 2001م عندما انضمت أوزبكستان إلى مجموعة «شنغهاي الخمسة» تحولت المجموعة إلى ما يعرف باسم «منظمة شنغهاي للتعاون». وقد خلقت هذه المنظمة مباشرة «هرمية إقليمية لمكافحة الإرهاب» في أوزبكستان، ونظمت أسس التعاون في ميادين الحدود والاقتصاد وقضايا تتعلق بتنفيذ القانون بالإضافة إلى مناوشتين عسكريتين مجتمعتين معا. ويتحدث المحللون الإقليميون عن بروز ما يسمى «روح شنغهاي» المتمثلة بمبادئ الثقة والمنافع المتبادلة والمساواة وإحلال الاستقرار في المنطقة. باتجاه الجنوب والشرق ثمة ثورة مشابهة تترسخ أيضا. كان تعامل الصين على امتداد فترة الحرب الباردة مع دول جنوب شرق آسيا على أسس ثنائية، ولكن خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، فإن شغفها بالاندماج الإقليمي أصبح مشابهاً للشغف الأوروبي. ويتحدث القادة الصينيون عن تشكيل «الأسرة الآسيوية» على غرار الاتحاد الأوروبي، وكذلك العملة الآسيوية المبنية على الين الصيني، لكي لا يُستمر بالاعتماد على الدولار الأمريكي.

بالطبع ستستمر علاقات الصين المتصدعة مع اليابان في تعطيل الأمور؛ فلا تزال ذكريات الحرب العالمية الثانية غائرة في نفوس الصينيين، وكلا الطرفين أجبانيران الكراهية. ولذلك فإن زيارة رئيس الوزراء الياباني السنوية للاحتفال بذكرى الجنود اليابانيين المتهمين بجرائم حرب في الصين تضمن تأجج الكراهية السنوية، بينما لا تدع وسائل الإعلام الصينية الموجهة حكومياً في الوقت ذاته الفرصة تقوتها لتشجيع الشعور بالعداء لليابانيين. لكن يعتقد بعض الخبراء، بالرغم من ذلك، أن استمرار الزخم في التعاون الاقتصادي الإقليمي واستعادة الاقتصاد الياباني عافيته ومصلحة البلدين المشتركة في حل مشكلة شمال كوريا النووية، قد يحمل البلدين على التقارب والتكاتف.

التحدي الذي تواجهه أوروبا الصينية

إن أوروبا الصينية التي أصفها ليست إلا عالماً من بين عدة عوالم محتملة. ويتوقف ظهور الصين هذه على تغييرين كبيرين في التفكير الصيني: تطوير معيار أخلاقي جديد للمسؤولية العالمية. لقد لعبت الصين في السنة الماضية دوراً محورياً في شمال كوريا، وأظهرت نفسها أنها أكثر استعداداً للمشاركة في المناقشات عن الحكم العالمي، وشاركت بعدد محدود من الجنود في عمليات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة. ولكن لكي يتيسر للصين أن تكون شريكة لأوروبا في المجال السياسي وكذلك الاقتصادي، لا بد لها من أن تشترك مشاركة إيجابية وذات وزن في إعادة الاستقرار إلى الدول الفاشلة وحماية الناس من المجازر الاجتماعية ومعالجة التغير الحراري العالمي ومنع انتشار

الأسلحة النووية. كما يتوجب على الصين أن تغير مفهومها فيما يتعلق بمفهوم السيادة، ومن ثم بدلاً من أن ترى جمع السيادات تهديداً، عليها أن تسير أبعد بهذا الطريق أبعد إذا ما كان لمحاولاتها في تعزيز الاندماج الإقليمي أن تنطلق وتحقق النجاح.

هناك الكثير من الأمور التي قد تقف عائقاً في الطريق؛ انبعثت الشعور القومي وكذلك سياسة «الصين الواحدة» التي تهدف إلى منع تايوان من إعلان استقلالها مهما كان الثمن. هذه الأمور كلها تثير مخاوف المراقبين الأوروبيين. كذلك فإن شهية الصين الجامحة للطاقة هي الأخرى تضع الصين في مواجهة أولويات الاتحاد الأوروبي. وقد تحمل حاجة الصين لحماية مصالحها النفطية في السودان وإيران، لتكون على نقيض الاتحاد في محاولاته لوقف المواجهات في السودان والحد من انتشار الأسلحة النووية في إيران. والسؤال الأكبر الذي لا يزال يخيم على الصين هو في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ثمة محاولات متنامية لخلق نظام نخبوي أكبر داخل الحزب الشيوعي الحاكم والسماح لرجال أعمال ناجحين بدخوله. وثمة حديث يدور حول ثورة كبرى قادمة تكون ثورة الديمقراطية التي تُستقدم فيها الانتخابات على مستوى المدن والدولة. ولكن هذا لن يكون ممكناً حصوله على المدى القصير.

ما ستكون عليه الصين مستقبلاً يعتمد في جزء منه على كيفية التعامل معها؛ إذا ما عوملت على أنها تهديد، كما يريد ذلك العديد

من المحافظين الجدد الآن، فإن النبوءة تكون قد تحققت. وقد تدفع أية محاولة لاحتواء الصين وعرقلة تنميتها إلى إيقاظ الشعور بالقومية وتشعل حرباً حول تايوان. وبالمقدار ذاته، فإن الصين إذا ما عاملها العالم الصناعي كشريك وربطها بالمؤسسات الدولية فإنه من المحتمل أن تصبح الجمهورية الشعبية بحكم منطقتها أسيرة المبادئ الدولية. ومن المرجح حتماً أن تؤدي تلك السياسات إلى إطلاق ديناميكياتها ومن ثم حمل الصين على إعادة تعريف مصالحها الوطنية وأمنها وحتى هويتها بنفس الطريقة التي تغيرت فيها بريطانيا وفرنسا وألمانيا من خلال معاشتهم لتجربة الارتباط بالمبادئ الدولية.

والصين مع ظهورها كقوة عظمى فإن إيمانها بالمبادئ الدولية والتعددية لن يعيد صياغة منطقتها فقط، بل سيكون له تأثير كبير على الدول العظمى الأخرى. ويعتقد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون اعتقاداً جازماً بأن تزايد قوة الصين سيجبر بلاده على إعادة النظر في التزاماتها في المبادئ الدولية. ويقول كلنتون معبراً عن ذلك: «تقف الولايات على منعطف حاسم في التاريخ الإنساني بقوتها السياسية والاقتصادية وسيطرتها العسكرية. ولكن في غضون ثلاثين سنة فإن الاقتصاد الصيني سيكون كبيراً بمقدار اقتصادنا أو أكبر... وعندها في عالم معتمد على بعضه بإمكاننا أن نقود وليس أن نسيطر». ويأمل الرئيس كلنتون بأن تضطر أمريكا عندما تواجه بالصعود الصيني إلى معانقة عالم يحكمه القانون الدولي بدلاً من حكم القوة العسكرية.

إذا ما سار الأمر على ما يرام، فإن الصين قد تصبح واحدة من أهم عناصر القوة التغيرية، وذلك بتطبيق الوصفة الأوروبية على منطقتها ومساعدتها في بناء بيئة عالمية تتجسد فيها المبادئ الدولية والاندماج الإقليمي. المفارقة بأن تركة الصين الدائمة قد تكون قرناً أوروبياً جديداً.



الفصل العاشر نهاية النظام العالمي الأمريكي

تستعد واشنطنون لاجتياح جوي كل سبعة عشر عاما؛ الزيزان هي الأخرى تنقض على عاصمة الدولة والولايات الشرقية. هذه الزيزان تفرخ وتخرج من الأرض وتتزوج وتضع البيض وبعد ذلك تتلاشى ولا تظهر إلا بعد سبعة عشر عاما. رأى أوروبى، كان يعيش في عاصمة الإمبرطورية (الأمريكية) في عام 2004، تغير حالة الزيزان هذه من حالة الترنح إلى حالة الهيجان والانقضاض بشغف على الفريسة والتمسك بها، رأى أنها تصور مجازياً وبصورة بالغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية أفضل تصوير. وقد وصف الكاتب الفرنسي، ريموند أرون، في أحد الأيام، السياسة الأمريكية بأنها عبارة عن سلسلة من «التأرجح بين روح القتال الصليبية وبين الانسحاب واختيار العزلة بعيداً عن عالم يرفض الانصياع إلى الإنجيل الأمريكي».

منذ عام 1945م أصبحنا متعودين على وهج الروح الصليبية؛ فخلال الحرب الباردة ضمت الولايات المتحدة بذراعيها «تحالفات متشابكة» في أوروبا وآسيا ونشرت الجنود في مختلف أنحاء العالم للحفاظ على توازن القوى، وساعدت على بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية عالمية تدافع عن القيم الديمقراطية الليبرالية. وقد تعهد رؤساء الولايات المتحدة برعاية وتمويل منظمات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد

الدولي والبنك الدولي وحلف شمال الأطلسي وحتى الاتحاد الأوروبي. ولكن هذا الاندفاع الأمريكي بكمه الهائل قد وصل إلى نهاياته.

وبالرغم من وصف الرئيس بوش الحرب على الإرهاب «بالصليبية» إلا أن فترة وجوده في السلطة شهدت زيادة في إيجاد مسار جديد من العزلة مصمم خصيصاً لعصر بيل غايتس (رئيس شركة مايكروسوفت) وأسامة بن لادن (رئيس تنظيم القاعدة). لم تتسحب أمريكا من العالم- فاقصادها وأمنها يعتمدان كثيراً على الأحداث العالمية- لكنها حاولت التملص من النظام العالمي الذي خلقته. ما بين الحادي عشر من سبتمبر ويونيو من عام 2004م ارتفع الإنفاق العسكري الأمريكي، ليصبح معادلاً لإنفاق بقية العالم مجتمعاً. وفي الوقت ذاته، أشعلت الولايات المتحدة شرارة النار بالاتفاقيات الدولية مجازفة باتفاقيات كيوتو للبيئة والمحكمة الدولية الجنائية واتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية واتفاقيات الأسلحة البيولوجية. وكذلك أبرزت الولايات المتحدة قدرتها على شن حروب واحتلال أراض عسكرية. ولذلك فإن الأقانيم الثلاث- الهيمنة العسكرية والأحادية والحرب الوقائية- بُشر بها على أنها «ثورة بوش»، التي سترسم معالم سياسة خارجية معينة لأجيال قادمة.

كتب الكثير عن طبيعة الانقسامات الأطلسية، وما الخطوات التي يجب أن تتخذ لمعالجتها على المدى القصير، لكن هدف هذا الكتاب النظر إلى ما هو أبعد من السنوات القليلة؛ هدف الكتاب النظر إلى ما

سيكون عليه شكل النظام العالمي على مدى هذا القرن. إن ما يعرف بـ «ثورة بوش» تقوم على أسس مزيفة، مفادها أن كون أمريكا هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم، معناه: أنها قادرة على أن تفعل ما يحلو لها. لكن هذا المفهوم ألحق الضرر بمكانة أمريكا في العالم وهدر قوتها، وحمل معه فترة من العزلة المفروضة ذاتياً. ولكن كما يشير الكاتب الفرنسي آدموند أرون، فإن هذه النظرة الإستراتيجية لا يمكن أن تدوم. وقد يقود طموح أمريكا وحاجتها إلى الأمن إلى إرجاعها مرة أخرى إلى حظيرة العالم قبل أن ينتهي هذا الجيل بوقت طويل. ولكن السؤال: كيف سيكون شكل هذا العالم؟

أطلق انتهاء الحرب الباردة وصعود العولمة ثلاثة تحولات كبرى في القوى العظمى: التحول من دول في الغرب إلى دول في الشرق؛ ومن نظام عالمي مؤسس على حقوق الدول إلى نظام يوفر الحماية للفرد من التهديدات العالمية مثل المجازر الجماعية والإرهاب والتغير المناخي؛ ومن نظام سنامة القوة الوطنية إلى آخر يستمد تعريفه بتزايد من الاندماج الإقليمي.

ومع المضي قدماً بهذا التحول وتفاعله فإنه لا يمكن على الإطلاق استعادة العلاقات الأطلسية بصيغتها القديمة. لكن إذا ما أرادت أوروبا أن تضع الخطوط العريضة لنظام عالمي جديد فإنه بوسعها أن تعمل مع الأمريكيين لخلق تحالف يتجاوز القارتين جالبين لصفهم حلفاء جدد في سعيهم الدؤوب لحل مشكلات عالمية. وكما قال الكاتب الصحفي تومثي غارتون اش وآخرون فإنه بدلا من احتواء أمريكا

للحيلولة دون بروز عراق أخرى، يجب الاعتراف بأن هدفنا هو العمل مع أمريكا المنخرطة في القضايا الدولية، وذلك من أجل إعادة اختراع نظام عالمي لعصر جديد.

إذا ما تمكنت أوروبا من النجاح في هذه المهمة، فإنها قد تغير طبيعة القوة الأمريكية لعالم ما بعد أمريكا.

صعود دول الجنوب والشرق

لم يعد جائزاً أن يحكم تسعين % من سكان العالم بنظام صمم لحماية مصالح أوروبا وأمريكا. ومع مضي هذا القرن فإن مركز الثقل سيتحول تلقائياً من دول الشمال والغرب إلى دول الشرق والجنوب. وقد تسمح ثمار العولمة للصين والهند أن يتجاوزا الولايات المتحدة في المعايير الاقتصادية بحلول منتصف هذا القرن، ويتبعهما بسرعة البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا.

وصعود هؤلاء قد بدأ بإحداث ارتجاجات في جسد النظام الاقتصادي العالمي. وقد اشترت الصين التي تملك 440 بليون دولار من الاحتياط الأجنبي للعملات، 5 بلايين من السندات الحكومية الأمريكية بينما الهند جمعت أكثر من 100 بليون دولار من الاحتياط الأجنبي. وكذلك فإن حاجتهما إلى الثروات الطبيعية تدفع بالأسعار العالمية للارتفاع، وكذلك تثير عمليات التنمية داخلهما سلسلة من المشكلات البيئية. ومع تطور اقتصادهما، فإن نمور الشرق والجنوب ستطور قوة سياسية وعسكرية وثقافية أكبر.

إن تراجع ما يسمى «بقوة أمريكا الناعمة» قد يكون إحدى البشائر الدرامية على انتهاء القرن الأمريكي. وقد دفع التوتر بين «ترويج أمريكا» (Brand America) و «الهيمنة الأمريكية» (Pax Americana) شركات الإعلانات مثل شركة ماك كانن أريكسون إلى نصح زبائنهم بالامتناع عن لف منتجاتها بالعالم الأمريكي. بالطبع لا يزال يحظى الحلم الأمريكي بجاذبيته القوية، لكنه في تنافس محموم مع صعود صناعة السينما في الهند (بولي وود) وقناة الجزيرة والماركات الأوروبية والنموذج الصيني للتنمية. ولذلك فإن حقيقة تعلم الأطفال اليابانيين والكوريين لعبة البيسبول في عقد الخمسينيات لم يكن إلا جزءاً من الرغبة الوطنية لتلك الدولتين بأن تكون جزءاً من العالم الأمريكي. لكن من دون التهديد السوفياتي الذي أبقى العالم متلاحماً، فإن هوية الغرب آخذة بالتفتت.

لذلك من المستحيل مع صعود دول مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا إبقاء تلك الدول خارج لعبة القوى العالمية. وهكذا تحتاج كل المؤسسات التي تعود إلى العصر الأمريكي - بدءاً من مجلس الأمن الدولي وصندوق النقد الدولي، وانتهاءً بمجموعة الدول الصناعية السبع وحلف شمال الأطلسي - تحتاج إلى الانفتاح إذا ما كان لها ألاّ تندثر وتخسر الشرعية في عالم يتجه بتزايد نحو تعدد الأقطاب. وليس بمقدور أوروبا ولا أمريكا مقاومة هذا المسار على المدى الطويل، لأن محاولة المقاومة ستستدعي حتماً جلب عداوة بعض أقوى الحلفاء السياسيين المحتملين وأكبر الأسواق الاقتصادية في العالم.

هذا بالذات يشرح لماذا لا يعد الهوس المطلق بالعلاقة بين أمريكا وأوروبا، على جانبي الأطلسي عاملاً مساعداً!! فالتحدي الآن يمكن في كيفية ربط تلك القوى الصاعدة بنظام يعكس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق الحرة المفتوحة. إن الحل الأكثر راديكالية يكمن في خلق فارق بين السياسات العالمية: الديمقراطية. وينادي ايفاو دالادر وجايمس لينسي، وكلاهما عضوان سابقان في إدارة الرئيس الأمريكي السابق كلنتون، بخلق «تحالف من الدول الديمقراطية» تعمل معا في كل الميادين بدءاً من محاربة الإرهاب، وانتهاءً بوقف التغير المناخي. وبوسع أعضاء هذا التحالف، مقابل إيفائهم بالمعايير الديمقراطية، أن يدخلوا السوق من دون تعاريف جمركية أو عوائق أخرى. وكما أدى احتمال الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي إلى إعادة رسم وجه أوروبا، كذلك سيؤدي الانضمام إلى تحالف الدول الديمقراطية إلى إعادة صياغة العالم. ولن تكون مقبولة فكرة قيام تحالف بين الدول بقيادة الولايات المتحدة من بقية العالم، إذا لم تأخذ بالحسبان التكتلات الإقليمية. ولكن مفهوم ربط القوة العالمية بالسلوك السياسي المحلي ليس إلا امتداداً بديهياً لقصة نجاح المشروع الأوروبي، الذي قد يكون له ذيول دراماتيكية على إصلاح الأمم المتحدة وقمة الدول الصناعية الثمان ومنظمة التجارة العالمية.

ولكن يجب الاعتراف أيضاً أن إضافة عدد من المقاعد إلى المؤسسات الدولية مثل ضم البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى عضوية مجلس الأمن الدولي لن يكون كافياً لجعل تلك المؤسسات ذات أهمية؛ تلك

المؤسسات مؤهلة للتعامل مع عالم مركب على أساس الدول، بينما التهديدات العالمية في عصرنا تأتي من مجموعات إرهابية وميليشيات مسلحة أو سلوك شركات.

بروز الفردية

تخبرنا المجازر الجماعية التي تدمي القلب في رواندا وكوسوفو وغيرها عن أن ثمة خطأ ما في النظام الدولي، الذي يشدد على حق الدول بأن تكون بمنأى عن التدخل العسكري إذا ما انتهكت حقوق المواطنين، الذين يعيشون على أرضها. ومع حادثة الحادي عشر من سبتمبر لم نعد نرى الأفراد ضحايا فقط، بل تهديداً أيضاً. فإذا ما كانت مجموعة من تسعة عشر شخصاً قادرة على إنزال الكثير من الآلام والمعاناة والفوضى في العالم وبتكلفة أقل من سعر دبابة واحدة فإنه يتوجب علينا أن نطرح أسئلة جادة حول تعريفنا للأمن.

إن أكبر نجاح تحقق في نهايات القرن العشرين هو أن الحرب بين الدول أصبحت أقل احتمالاً؛ فمؤسسات النظام الأمريكي كانت مصممة لمنع أكبر تهديد لأمننا الوطني ومنع الدول الأخرى من استخدام جنودها للتدخل في قضاياها الداخلية. ولكن في القرن الواحد والعشرين فإن العديد من أكبر التهديدات التي نواجهها ليست سببها الدولة ولا هي هدفها؛ التهديدات مصدرها أشخاص متجولون في عصر العولمة. إننا لا نخشى في هذه الأيام اجتياح جيش أجنبي أكثر مما نخشى الإرهاب أو التغير المناخي العالمي وتفشي الأمراض مثل الإيدز أو الهجرة الجماعية

من جراء التنظيف العرقي. ومع انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم، ومع الانخفاض في تكاليف السفر ومتابعة وسائل الأعلام العالمية الدقيقة للأحداث، وكذلك حملات المنظمات الإعلامية التي تنقل المعاناة إلى غرف جلوسنا، لم يعد الرأي العام معزولاً عن الكوارث التي تقع في مناطق بعيدة من الكرة الأرضية.

ولكي تتعامل الدول مع هذه التهديدات الناتجة عن العولمة فإنها بحاجة للتدخل في شؤون بعضها الداخلية، لكي تتفق على معايير عالمية لمراقبة انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون، والتشارك في المعلومات المخبرانية حول الإرهابيين، وتبادل المشتبه بهم فيما بينها، والحيلولة دون ارتكاب ميليشيات مسلحة مجازر جماعية، ومعاينة مجرمي الحرب على أفعالهم الإجرامية التي ارتكبوها. لكن لا تزال العديد من الدول تتمسك بنظام كان مصمماً بالأساس للحيلولة دون اندلاع حروب بين الدول ونظام كان من إفرازاته ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل التدخل في كوسوفو تدخلاً غير شرعي.

تدرك الولايات المتحدة أن النظام الذي خلقته قد انهار، ولكن الحلول البديلة له تقودنا في الطريق الخاطئ. إن ثورة بوش، من عدة أوجه، ليست في واقعها إلا ثورة مضادة تحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء؛ إلى عالم، اللاعبون فيه هم الدول. وكما قال جون أو سيلفيان فإن الرئيس بيل كلنتون كان يطور سياسة خارجية مؤسسة على فكرة إدارة العولمة، وأهمية اللاعبين من غير الدول والتدخل الإنساني في البوسنة وكوسوفو، وترويج حكم القانون الدولي والمحكمة الدولية الجزائية، التي كانت في أساسها فكرة أمريكية.

وفي غضون شهور فقط أقدم الرئيس بوش على فعل كل ما بوسعه لعكس هذا المسار. ولم يتلفظ بوش في المئات من الخطابات التي ألقاها منذ دخوله إلى البيت الأبيض بكلمة واحدة عن العولمة. واستناداً إلى ريتشارد كلارك، مستشار بوش السابق لمكافحة الإرهاب، فإن بوش كان يرفض التركيز على الإرهاب قبل الحادي عشر من سبتمبر. لا بل حتى بعد الهجوم على أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر، فإن الرسالة التي قدمها مع الإستراتيجية الأمريكية تُعرِّف أهدافها الرئيسة «بمحاربة الإرهابيين والمستبدين». والذيل المترتبة على أهداف كهذه هو أنه إذا ما أزاحت مستبدين مثل صدام حسين أو طالبان فإنه بالإمكان تدمير الإرهاب وذلك لأنه لن تتجراً أي دولة بعد ذلك على المجازفة باحتضان الإرهابيين. ويبدو أنه يقرن الإرهابيين بالمستبدين فإن التشديد ليس على الأفراد - الذين قد تكون أفعالهم لا صلة لها بدول أو بكيان - بل على الخطر القديم الوافد من الدول المارقة. وقد ركزت الحرب على الإرهاب، أكثر على ردع الدول التي تأوي الإرهابيين أكثر من تركيزها على إزالة الأسباب التي تدفع بأفراد إلى اعتناق العنف في المقام الأول.

إن أكبر خوف تعيشه إدارة الرئيس بوش ينبع من أن المعاهدات والمؤسسات الدولية سوف تحد من حرية أمريكا في الحركة. وهكذا فإن موقف أمريكا العنيد بخصوص الإرهاب كرر نفسه بمعارضتها للمعاهدات المتعلقة بالتغير المناخي وجرائم الحرب وانتشار الأسلحة النووية. وثمة مبررات لبعض مصادر القلق التي تشعر بها الإدارة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، من السهل جداً على دول لم ترسل جنوداً

إلى الخارج أن تبدي دعمها لمحكمة العدل الجنائية الدولية، بينما أميركا لا يمكنها منحه على اعتبار أن جنودها هم الذين سيواجهون محاكمات دافعها سياسي. لكن الولايات المتحدة بدلاً من أن تقترح تحسينات اختارت أن تبقى بعيدة عن تلك المعاهدات وتفضل أفضل ما يمكنها لإفشال تطورها.

إن الموقف الأمريكي الراهن سيؤدي في نهاية المطاف إلى إلحاق الهزيمة بنفسها؛ فالاستمرار في إنكار وجود تهديدات من غير الدول وترجمة تهديدات من هذا النوع إلى أنها تهديدات وافدة من الدول لن يؤدي إلى وقف الإرهاب أو التغير في المناخ الدولي أو مرض الإيدز من احتمال تهديده للولايات المتحدة. وكذلك فإن الاعتماد الكلي على القوة العسكرية لحل مشكلات سياسية عالمية لن يؤدي أكله في المدى الطويل. ولكن ما يجعل أميركا مجبرة على قبول هذا العالم الجديد هو أن العالم سيبنه على أي حال. وهكذا فإن أميركا باستبعادها لنفسها من المفاوضات ستخسر القدرة على صياغة النتائج المنسجمة مع المصالح الأمريكية.

وبوسع أوروبا حتى في مواجهة معارضة من أميركا أن تلعب دور القيادة في إيجاد نظام يعطي الأولوية للأفراد على الدول. ففي عقد الثمانينيات تلاشت الشيوعية جزئياً من دول أوروبا الشرقية، بسبب استغلال معارضين لبنود حقوق الإنسان الواردة في قانون هلنسكي النهائي، ومطالبتهم بحقوق من دولهم. اليوم، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية الجزائية يمثلان نموذجاً محتملاً لجيل قادم من مؤسسات العدالة الدولية. ويجب علينا من جراء

البناء على تجربتنا في كوسوفو أن نناضل من أجل إعادة كتابة ميثاق الأمم المتحدة، لكي يعترف بأن الأسرة الدولية تتحمل مسؤولية حماية أفراد من المجازر الجماعية. ويستخدم أيضاً الاتحاد الأوروبي قوته الاقتصادية، لتسريع خلق تلك المؤسسات الجديدة، وذلك بوقفه منح المساعدات وحق الدخول إلى السوق الأوروبية على توقيع بروتوكول كيوتو أو الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية.

ويجب علينا الآن نبالغ في تقدير قدرتنا على تحقيق هذا التحول أو شرعيتنا بتحقيقه. هذا بالذات ما يدفعنا إلى أن تلمس الدعم من منظمات إقليمية تؤمن بتلك الأهداف وتسعى لها.

صعود الإقليميات

بني النظام العالمي الأمريكي على أساس الدول الوطنية، وذلك في وقت تتقارب فيه مناطق العالم وتتحد. لكن الولايات المتحدة لا تملك المصادر أو الإرادة، لكي تكون الشرطي العالمي بالإضافة إلى أن العديد من مناطق العالم يفضلون التعامل بأنفسهم مع مشكلاتهم وتنظيم أنفسهم في تجمعات إقليمية تتعاون في قضايا التجارة والأمن.

وفي خطاب ألقاه الرئيس بوش أمام مؤتمر المحاربين القدامى في أوهايو في صيف عام 2004م، أعلن الرئيس عن أن فرقتين عسكريتين أمريكيتين سوف تنسحبان من ألمانيا، بينما ستسحب قوة قوامها ما بين ستين إلى سبعين ألف جندي من أوروبا وكوريا. هذا بذاته اعتراف أنه ما بعد الحادي عشر من سبتمبر فإن التهديد الأكبر لأمن الولايات المتحدة لم يعد بعد الآن قادماً من أوروبا، إنما من الشرق الأوسط ووسط آسيا.

كذلك يعد هذا اعترافاً من أن أوروبا بعد طول انتظار بدأت بتحمل مسؤولياتها للحفاظ على أمنها. ففي عقد التسعينيات عندما انفجر الوضع في البلقان احتاج الأوروبيون إلى المساعدة من الأمريكان. ولكن بعد تجارب مضمّنة بالاعتماد على أمريكا في البوسنة وكوسوفو، استطاع الأوروبيون أن يطوروا قدرات ذاتية وعلى الأقل داخل قارتهم. ولذلك فإن أكبر رمز على هذا الاستقلال الجديد تمثل في نقل السلطة في البوسنة من حلف شمال الأطلسي إلى الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2004م.

وينطبق هذا وبالمقدار نفسه على مناطق أخرى من العالم. فعندما انهارت تيمور الشرقية انتشر الجنود الأستراليون وليس الأمريكيين من أجل إعادة النظام إلى هذه الجزيرة التي تعصف بها المشكلات. وفي أفريقيا فإن لجنة من الأمم المتحدة مؤلفة من أفارقة أرسلت إلى الكونغو ولجنة تقودها جنوب أفريقيا ذهبت إلى بوجامبورا في بوراندي ولجنة من الأمم المتحدة إلى سيراليون (ثلثها من الأفارقة). ولا تزال القوة الأمريكية من الأهمية بمكان للتعامل مع الكثير من المشكلات العالمية - من كوريا الشمالية إلى أفغانستان. ولكن بما أن رجال الإدارة الأمريكية يركزون أكثر من أي وقت مضى على تهديدات محصورة فقط بمصالح الأمن القومي الأمريكي، فإنه يتوجب على مناطق أخرى من العالم أن تتحمل بصورة متزايدة مسؤولياتها عن شؤونها الداخلية.

وكما سنرى في الفصل القادم فإن الاندماج الإقليمي يساعد على تزويد دول ومناطق بمرونة أكبر لمعالجة المشكلات، لكن يترتب على ذلك أيضاً ذيول للنظام العالمي. وبينما نتجه نحو عالم المناطق فإن

أمريكا يخشى عليها أن تتخلف عن الركب. لقد حالت أيديولوجية العزلة الأمريكية دون نجاح أمريكا بتقليد النجاح الأوروبي في مناطق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بالرغم من المطالب الملحة من المكسيك. وكذلك فإن تدخلها العسكري في هايتي وفنزويلا أو كولومبيا يختلف عن الأسلوب الجماعي في التحاور مع الدول الأخرى، الذي بالإمكان مشاهدته على حدود الاتحاد الأوروبي. وبينما تسعى الثورات الشعبية في جورجيا وأوكرانيا نحو الاندماج مع أوروبا، فإن الحركات المشابهة في فنزويلا وبوليفيا أو الحكومات الراديكالية في أوروغواي والبرازيل والأرجنتين تبحث هي الأخرى عن استقلال ذاتي خارج نطاق الهيمنة الأمريكية.

الدخول في عالم ما بعد أمريكا

تحمل الهيمنة الأمريكية بطياتها بذور تدميرها، وقد بدأت أصلاً بالانحسار بفعل ذاتي. وتكمن المشكلة في أن أهداف واشنطن بالدفاع عن ذاتها بينما تنشر بالوقت ذاته الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد أصبحت منفصلة عن نظام قادر على تحقيقها. كانت هذه الأهداف إبان الحرب الباردة متجسدة في مؤسسات دولية مثل حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، واستخدمت من ثم قوة الولايات المتحدة لحمايتها. لكن قوة الولايات المتحدة في هذه الأيام مسلطة ضد قوى العولمة بدلاً من التحرك بالتزامن معها. وقد خاضت الولايات المتحدة حرب العراق في وجه معارضة من الرأي العام العالمي، بينما شنت الحرب على الإرهاب من دون المؤسسات التي تشرعها، التي تعطي الحلفاء صوتاً في تقرير

الإستراتيجية المتبعة. وقد تكون القوة العسكرية قوة تستخدم في سبيل الخير، مثل ما حدث في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان؛ وكذلك قد تكون الدبلوماسية الصارمة فاعلة، كما حدث مع ليبيا منذ حادثة لوكربي. ولكن من دون وجود نظام يدير استخدام القوة فإن السياسة الخارجية الأمريكية بوسعها أن تحقق عدداً من الانتصارات، التي هي أسوأ من الهزيمة، وذلك بدلاً من أن تحقق نظام ديمقراطي متماسك.

وقد بدأ العديد من الأمريكيين يتساءلون عن سبب وجودهم بلا أصدقاء، ويشعرون بالحاجة إلى حلفاء. وقد أظهرت السنوات القليلة الماضية أن أمريكا قادرة على إلحاق الضرر بالمشروع الأوروبي، وذلك بشقها القارة الأوروبية لشقين: أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة؛ وكذلك بمحاولتها إفشال المبادرات الأوروبية مثل المحكمة الجنائية الدولية. لكن الدولة المتضررة أكثر من غيرها من جراء معادتها للأوروبية هي أمريكا ذاتها. إن حاجة أمريكا لأوروبا لم تكن أكبر مما هي الآن؛ ففي أفغانستان فإن القوات تعمل الآن تحت الإمرة الفرنسية؛ وفي إيران فإن الأوروبيين هم الذين يقودون المحادثات بخصوص أسلحة الدمار الشامل؛ وفي العالم العربي فإن أوروبا هي التي تستخدم تجارتها واستثماراتها وثقلها الدبلوماسي لدعم عمليات الديمقراطية؛ وكذلك في إسرائيل وفلسطين فإن الأموال الأوروبية هي التي تمول الإجراءات المتخذة، التي تجعل من انسحاب شارون من غزة ممكناً.

في المدى الطويل، عندما تصبح الصين والهند أكثر قوة وتبدأن بلعب دور أكثر فاعلية في العالم، فإن أمريكا سوف تقدر مرة أخرى

الحاجة إلى القانون الدولي والمؤسسات العالمية. ورغم أن أمريكا ستستمر في بقائها القوة الأعظم في العالم، إلا أن قسطنطين من القوة العالمية سوف يتناقص، ولن يكون بمقدورها استخدام القوة العسكرية لتحديد سلوكيات نظرائها.

إن التحدي الذي يواجه أوروبا يكمن في خلق نظام جديد، يتضمن القوة التغييرية لحكم القانون، ويعكس أيضاً الثورات الثلاث في السياسات العالمية. ويجب ألا يكون الهدف حرمان أمريكا من الدفاع عن نفسها، كما أشار كثيرون، بل يجب أن توضع خطواتها في إطار مؤسساتي يهدف إلى معالجة التحديات العالمية، بدلاً من الأمن القومي فقط. تحتاج أوروبا إلى أمريكا الناشطة أكثر من حاجتها إلى أمريكا المنعزلة والمتوقعة على ذاتها. ولذلك سنتعب كثيراً لوقف التغيير المناخي من دون العمل مع أكبر ملوث للبيئة في العالم، وسنستمر أيضاً بالاعتماد على مساعدة أمريكا العسكرية، حتى ونحن نطور هويتنا الدفاعية وسنكون أكثر قدرة على تحقيق عالم يسوده القانون عندما تكون قوة أمريكا رديفاً تشد أزرنا.

ولأن المشروع الأوروبي أكثر إيجابية وسلمية فإن أوروبا من الأرجح أن تتجح بتجنيد بقية العالم معها للعمل على حل المشكلات العالمية أكثر من الاعتماد على حرب بوش ضد الإرهاب. وإذا ما حققت تلك السياسة النتائج المرجوة فإن الأمريكان مثل الزيزان في عاصمتهم، سينسحبون من العزلة ويساعدون أوروبا على تعزيز النظام العالمي الجديد، وجعله أكثر تماسكاً وصلابة.

الفَصْلُ الْجَائِزُ عَشْرُونَ عدوى التجمعات الإقليمية

هيوغو تشافيز ليس زبوناً يمكن إرضاءه بسهولة. هذا الرجل الذي خدم سابقاً في الجيش في وحدة المظليين، وقاد محاولة انقلاب عسكري في عام 1992م، اندفع إلى الساحة السياسية الفنزويلية في عام 1998م عندما استطاع حزبه «حركة الجمهورية الخامسة» أن يكتسح أصوات الناخبين، ويحمله إلى السلطة على ظهر تعهد بتغيير حياة الفقراء والمشردين والضعفاء. وقد واجه تشافيز خلال وجوده العاصف في السلطة محاولات انقلاب عدة واضرابات عامة واستفتاء، ولم يتردد أبداً في خلق أعداء له. وهاجم وسائل الإعلام «لكونها تتلقى الرشاوى من الرجعيين»، وهاجم الولايات المتحدة لكونها «تحارب الإرهاب بالإرهاب». هذا الجندي الذي تحول سياسياً والقاتل «لا» دوماً، يقول نعم لأمر واحد: ماركسوير، وترجمتها من اللاتينية تعني: السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا.

أخيراً، بعد خمسة بروتوكولات وعقد من المحاولات الفاشلة انضمت فنزويلا كعضو غير كامل العضوية للسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا في الثامن من يوليو لعام 2004م. وذلك بعد لقاء قمة طويل بين رؤساء السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا. وتمخض أيضاً عن هذا الاجتماع منح المكسيك صفة المراقب، فاتحاً بذلك الباب أمامها، لتتضم إلى

الاتحاد كعضو كامل العضوية في المستقبل. هذه العضوية في السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا، من شأنها أن تؤسس علاقات فنزويلا الاقتصادية والسياسية الجديدة والوثيقة مع الأرجنتين والبرازيل (بما في ذلك مضاعفة التجارة مع الأولى ورفع نسبة التجارة مع الأخيرة إلى ثلاثة أضعاف). كانت الفرحة تغمر تشافيز الذي قال: «نود أن نرى على سفننا وعلى أنابيبنا وعلى أدويتنا وعلى البضائع الأخرى الكلمات التالية: صنع في البرازيل. وصنع في الأرجنتين. بدلاً: من صنع في أمريكا». كانت الرغبة التي تقف وراء اندفاع تشافيز للدخول إلى السوق المشتركة لدول الجنوب أكبر من العداء الوهمي لما هو أمريكي، الذي حثه على فتح علاقات صداقة مع رئيس كوبا، فيدل كاسترو وعراق صدام حسين؛ لقد كان دافعه يتأتى من الاعتراف بأن التحالف أصبح ضرورياً للغاية من أجل مستقبل جنوب أمريكا.

لقد انطلق الاندماج الإقليمي في أمريكا اللاتينية عندما أبصر قادة خمس دول في المنطقة التقدم الهائل الذي أحرز في أوروبا من جراء إقامة السوق الأوروبية المشتركة. هذا التحالف قام في بدايته في أعقاب محاولة لنزع فتيل العلاقات المضطربة بين البرازيل والأرجنتين، اللتين كانتا حتى وقت قريب في عقد السبعينيات تتسابقان على التسليح النووي. لكن ما بدا على أنه مبادرة ثنائية بين الدولتين توسع ليشمل برغواي والأرغواي في عام 1991م، وذلك عندما أنشئت السوق المشتركة لدول الجنوب (وانضمت إليها لاحقاً في عام 1996م تشيلي وبوليفيا كعضوين غير كاملي العضوية). وقد اتفقت الدول الأعضاء آنذاك

على تأسيس سوق مشتركة وتنسيق سياسات اقتصادية كبرى Macro economic في قطاعات مختلفة بما فيها التجارة الأجنبية والزراعة والصناعة والسياسة المالية. كما التزمت تلك الدول بمجانسة القوانين وخلق اندماج سياسي واقتصادي. وقد صممت تلك السوق المشتركة لدول الجنوب بقدر ما أمكن على نسق السوق الأوروبية المشتركة. ولذلك فإن مجلس السوق المشتركة يتشكل من وزراء الخارجية والاقتصاد. أما رئاسة المجلس فإنها تنتقل مداورة بين الدول الأعضاء كل ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي.

البدايات الأولى من النجاح كانت مذهلة: أزيلت التعاريف الجمركية تقريباً عن التجارة الداخلية بحلول عام 1995م، واتفق على تعاريف جمركية خارجية مشتركة بالإضافة إلى قانون مشترك للجمارك. وقد تراجع معدل التعرفة الجمركية العام على الدول خارج نطاق الاتحاد من 37.2٪ في عام 1985م إلى مستوى متدن وصل إلى 11.5٪ في عام 1994م. وقد ازدهرت نتيجة ذلك التجارة الداخلية فارتفعت قيمة التبادل التجاري من 4.1 بليون دولار في عام 1990م إلى 20.7 بليون دولار في عام 1997م. الأكثر أهمية أن الاستثمارات الخارجية تدفقت هي الأخرى، فارتفعت من 2 بليون في عام 1991م لتصل إلى 56.6 بليون في عام 1999م. وقد أعادت شركات مثل نستله ويونيلفر تنظيم عملياتهما على أسس إقليمية، مما يعني أن كل منتج يُصنع في مصنع واحد يغطي المنطقة. وفي مجال صناعة السيارات فإن شركات مثل رينو وبيجو سيتروان التي كانت قد انسحبت من المنطقة عادت مجدداً

وبنت مصانع جديدة، ودخلت أيضاً الشركات اليابانية هذه السوق الإقليمية.

وقد أدى قيام السوق المشتركة لدول الجنوب إلى وضع المنطقة على خارطة العالم التجاري. ولكن النجاح الأكبر قد يكمن في الدور الذي لعبته السوق في تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها في القرن الجنوبي من أمريكا الجنوبية. وبعد أن ساعدت البرازيل والأرجنتين في تعطيل انقلاب عسكري في برغواي في عام 1996م، وضع المؤسسون للسوق المشتركة الجنوبية بنداً ينص على التزام الأعضاء بالديمقراطية: كشرط لا بد منه للبقاء في المجموعة. لم تكن بدايات القرن الواحد والعشرين طيبة للسوق المشتركة الجنوبية في ضوء العاصفة المالية في البرازيل والأرجنتين لكن دخول فنزويلا والمكسيك وما رافقهما من تحسن في الوضع الاقتصادي للبرازيل والأرجنتين قد وضع السوق المشتركة مجدداً على السكة الصحيحة، وأهلها لأن تُكوّن تحالفاً يندمج فيه كل الجنوب الأمريكي.

ليست الدول الأمريكية وحدها هي التي استطاعت أن تؤسس سوقاً مشتركة. ففي أفريقيا أسس الأفارقة الاتحاد الأفريقي وفي القمم الشرق الأوسطية يجري الحديث عن اتحاد عربي. وكذلك أقامت شرق آسيا تجمع دول شرق جنوب آسيا (اسيان) ومنظمة شنغهاي للتعاون. كما أقامت دول جنوب آسيا «تجمع جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (ساراك) وأنشأت الدول الآسيوية الواقعة على المحيط الهادئ منتدى «التعاون الاقتصادي للدول آسيا على المحيط الهادئ» (ايبك). وأسست دول

شمال أمريكا منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) لمجاراة السوق الأوروبية المشتركة.

وبينما تبقى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي العوبة بأيدي الدول العظمى، فإن المنظمات الإقليمية السابقة الذكر بدأت تعطي بعض المنافع الحقيقية. في السودان، أرسل الاتحاد الأفريقي في عام 2004م أربعة آلاف جندي إلى منطقة دافور بينما غرق مجلس الأمن الدولي بنقاش لا ينتهي حول ما إذا كانت الانتهاكات في دافور تشكل مجازر جماعية أم لا. في منطقة المحيط الهادئ فإن منتدى «إبيك» أصبح الأداة لترويج التجارة الحرة والاستثمار بين إحدى وعشرين دولة من دول المنطقة. ويتحدث العالم العربي أيضاً عن تحويله جامعة الدول العربية إلى اتحاد عربي - مع برلمان وعملة موحدة - وذلك من أجل البناء على التقدم والإنجازات التي أحرزت أصلاً في اتفاقية التجارة الحرة العربية وصندوق النقد العربي وبنك التنمية الإسلامي.

تتذكر هذه التطورات مجتمعة ببروز عالم المناطق. وبينما تتعلم تلك الدول العمل مع بعضها، وتعيش منافع حقيقية، فإنها ستبدأ تدريجياً بتجميع سيادة دولها في وعاء واحد، وبالطريقة ذاتها التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، وكان رائداً فيها.

عدوى ديميو التجمع الأقليمي

ركز الكثير من الناس على ظاهرة صعود دول عظمى مثل الصين والهند، وعلى التداعيات التي سترتب من جراء ذلك على النظام

العالمي. لا شك بأن الصين والهند سيشكلان تحدياً لعالم القطب الواحد الذي تصوغه خيارات أمريكية وأوروبية ، التي لا تشكل مجتمعة سوى نسبة أقل من 10 ٪ من سكان العالم. لكن الخطر الأكبر من هذا يتأتى من أن طبقة أخرى من الدول في العالم ابتداءً من البرازيل والمكسيك، ومروراً بجنوب أفريقيا ونيجيريا، وانتهاءً باليابان و جنوب كوريا، لم تعد راضية عن التعامل ثنائياً مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لم تعد تقبل تلقائياً بالقرارات الوافدة انطلاقاً من واقع الضعف النسبي الذي تعيشه.

وتنظر هذه الدول إلى الطريقة التي مكّن بها الاتحاد الأوروبي الدول الصغيرة جداً ليكون لها قول في صياغة قدرها على المسرح الدولي بما لا يتفق مع حجم ثروتها وقوتها العسكرية وتعداد سكانها. ورأت تلك الدول أن الأندية الإقليمية قادرة على مساعدتها في التغلب على عداوتها وتوتراتها التاريخية وعلى الترويج للديمقراطية وتسريع عملية الاندماج في العالم الاقتصادي، وعلى تطوير حلول مشتركة للمشكلات التي لا تنحصر بدولة واحدة، بل تتعداها إلى دول أخرى بدءاً بالجريمة المنظمة، وانتهاءً بالتلوث. لقد أطلق الاتحاد الأوروبي بتجربته المارد الإقليمي من القمم، ويصعب إعادته إليه مرة أخرى. هذا النوع من الإقليمية الجديدة ليس محوره تكتلات استبدادية تعيش حروباً فيما بينها، إنما أساسه أندية تروج للتنمية العالمية والأمن الإقليمي والأسواق المفتوحة لأعضائها. وبما أن كل منطقة تطور إجراءاتها الخاصة بها، فسيكون لها بالطبع مجتمعة تأثير على النظام العالمي.

اخترعت أوروبا منذ ما يقارب الخمسمائة سنة أكثر النماذج التنظيمية السياسية فاعلية: الدولة الوطنية. وقد انتشر هذا النموذج التنظيمي عبر سلسلة من الحروب والفتوحات انتشار النار بالهشيم وما إن أطل القرن الواحد والعشرون حتى كان هذا النوع التنظيمي هو الطريقة الوحيدة للتنظيم السياسي، ماحياً بذلك الإمبرطوريات ودولة المدينة (التي كانت سائدة أيام اليونان) والنظام الإقطاعي. وبما أن الدول الوطنية كانت تشعر براحة أكبر في التعامل مع دولاً وطنية، أخرى فإن الأنظمة السياسية الأخرى كانت أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تصبح دولاً وطنية أو أن تهيمن عليها دولة أخرى. ومع حلول نهايات القرن العشرين كان لا بد للدولة من أن تكون دولة وطنية، لكي تحظى بمقعد على المسرح الدولي.

في الشطر الثاني من القرن العشرين بدأ الأوروبيون بإعادة اختراع هذا النموذج. ومع تمكن أوروبا من تطوير ثقل عالمي أكبر وانتشار أوسع على امتداد القارة، وجدت الدول الأخرى نفسها مجدداً أمام خيارين لا ثالث لهما: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو تطوير اتحادها الخاص القائم على نفس مبادئ القانون الدولي، وتدخل الدول بشؤون بعضها واعتناق السلام كأيدولوجية. وبحلول نهاية القرن الواحد والعشرين كان لا بد في عالم التجمع المناطقي من أجل الحصول على مقعد على الساحة الدولية من الانتساب إلى ناد اقليمي. هذا بالذات يشرح لماذا تتضافر جهود الدول من أجل أن يكون لها ثقل في العالم. وهكذا فإن عدوى التجمع الإقليمي قد بدأت أصلاً بتغيير أفكارنا عن السياسة والاقتصاد وبإعادة صياغة معنى القوة في القرن الواحد والعشرين.

لن يتمحور العالم الذي سيبرز حول الولايات المتحدة ولا حول الأمم المتحدة، بل سيكون عبارة عن أسرة من التجمعات الإقليمية المترابطة والمتداخلة فيما بينها؛ ففي أفريقيا فإن التركيز يتمحور حول عدم الرغبة بالاعتماد على القوات الغربية لحل المشكلات الأفريقية، وكذلك على عمليات السلام مما يعكس حقيقة أن الصراع هو أكبر عدو للتنمية في المنطقة. أما في آسيا فإن مبادرة «تشانغ ماي» ليست إلا محاولة لوضع حل أسيوي لعملية المضاربة بالعملة لكي لا تضطر الدول الأسيوية الأعضاء في المستقبل أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي. ورغم أن هذه المبادرة حسب بنودها لا توفر للدول الأعضاء سوى استدانة 10 ٪ فقط من المساعدات المالية القصيرة الأجل - النسبة الباقية 90 ٪ تعتمد على الإيفاء بمعايير وشروط صندوق النقد الدولي - إلا أنه من المرجح أن يكون بوسع تلك المنطقة الأسيوية، على المدى المتوسط، التي تشتهر بوفرة رأس المال أن تكون قادرة على تغيير المعايير والإفلات من إसार صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في أمريكا اللاتينية قدرت حسابات الاقتصاديين وجود احتياط كاف في القارة يؤهلها لمواجهة أي أزمة (ما لم تصل إلى حجم كارثة الاقتصاد البرازيلي)، وذلك من دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

كان العامل الجامع وراء كل هذه المبادرات هو محاولة الخروج من عالم القطب الواحد. فلن تقبل أي دولة بأن تفرض عليها دولة عظمى أو مؤسسة عالمية ما تريد. ففي هذا العالم بإمكان أي دولة المحافظة على الهوية والسيادة من دون أن تكون دولة عظمى؛ ولكن بالمقدار ذاته

من المستحيل على أي دولة أن ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع أو مجازر جماعية، وتستخدم ميثاق الأمم المتحدة وبند «عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، كذريعة للتهرب من أي محاسبة.

دور أوروبا في الترويج للنظام العالمي الجديد

لو لم توجد تلك المنظمات الإقليمية لكان لا بد من اختراعها؛ فظهورها كان حتماً وسرعتها كانت مذهلة. ورغم أن عالم المنظمات الإقليمية يبرز بمحض إرادته، إلا أن أوروبا بوسعها مد يد المساعدة. لقد سرّع الأمريكيون وتيرة إبراز الاتحاد الأوروبي من خلال تشديدهم على ضرورة أن تعمل الدول الأوروبية مع بعضها للحصول على الأموال التي خصصوها لهم، بموجب خطة مارشال عقب الحرب العالمية الثانية. وقد جعل الأمريكيون الاتحاد الأوروبي حقيقة سياسية واقعية من خلال تطويرهم ترتيبات أمنية متبادلة من خلال حلف شمال الأطلسي، بدلاً من عقدتهم مفاوضات مع كل دولة على حدة.

وبوسع الاتحاد الأوروبي أن يفعل الآن الشيء عينه؛ ولكونه المانح الأكبر في العالم فإنه قادر بوسعه على استخدام مساعداته لترويج التعاون ما بين الدول الإقليمية وربط الأموال المقدمة بشروط الاندماج الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية الإقليمية ومساهمة المنظمات الإقليمية في إحلال الأمن. وقد خطا الاتحاد الأوروبي خطوات في هذا الاتجاه من خلال موافقته في عام 2003م على خطة «تسهيل السلم الأفريقي»، التي توفر المصادر المالية لمهام حفظ السلام التي يضطلع

بها الاتحاد الأفريقي. ويجب على الاتحاد أيضاً أن يستخدم سوقه التي تعد الأكبر في العالم من أجل دفع التقدم في المحادثات الدولية التجارية، الجارية حول إزالة العوائق التجارية الإقليمية. ويتوجب على الاتحاد الأوروبي أن يستعين بمركزه السياسي المتنامي لرفع مستوى أهمية الحوار ما بين تجمع إقليمي وآخر؛ ولذلك بدلاً من التوصل إلى صفقات مع الصين وجنوب أفريقيا والبرازيل يجب أن يكون الهدف التوصل لقرارات مهمة في قمم الاتحاد الأوروبي- والسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية وبين اللقاء الأوروبي الآسيوي وبين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

يجب أن يكون هدف أوروبا على المدى البعيد إبراز اتحاد الاتحادات الذي يجمع كل تلك المنظمات الإقليمية مع بعضها، مثلما جمع الاتحاد الأوروبي أسرة الصلب والفحم والأسرة الأوروبية للطاقة الذرية في سوق اقتصادية مشتركة موحدة. وهكذا قد تتحول أسرة من المنظمات الإقليمية إلى مؤسسة أساسية تنسق عمل الأمم المتحدة. وهذا لا يعني بالضرورة استبدالها لمجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية، إنما سيكون هذا المنتدى الإقليمي المكان الأفضل للتعامل مع ألح قضيتين على الأجندة العالمية: التنمية وحفظ السلام.

لقد كشفت لنا تجربتنا مع الاتحاد الأوروبي أن الطريق لبناء نظام جديد يجب ألا يبدأ بخلق تصميم دستوري هائل، إنما بإيجاد دافع للعمل الجماعي بخصوص القضايا الملحة. وهكذا فإنه من خلال تأسيس

منظمات إقليمية متشابهة للتعامل مع قضايا التجارة والانتشار النووي والتنمية الاقتصادية والأمراض العالمية وتدعيم الدول الفاشلة، يصبح ممكناً يوماً ما جمعها جميعاً في إطار واحد.

ومع تسارع زخم المنظمات الإقليمية فإن القوى العظمى مثل الولايات المتحدة ستُجذب حتماً إلى عملية الاندماج. وقد تكون القوى الكبرى قادرة على إبطاء العملية، لكنها لن تكون قادرة على وقفها. وهكذا فإن تلك القوى بمعارضتها للعملية تكون قد جلبت الضرر على نفسها، وذلك عبر تحريضها المنظمات الإقليمية على التوحد في مواجهتها. لكن إذا ما عمدت القوى الكبرى للترحيب والانخراط بالعملية فإنها تعزز بذلك قوتها، وتكون بتصرفها مثل القابلة القانونية، التي تشرف على ولادة مولود جديد. ومع استمرار تلك العملية فإننا سنرى بروز القرن الأوروبي الجديد. هذا البروز ليس سببه أن أوروبا ستدير العالم كأمبراطورية، إنما سببه أن طريقة أوروبا في العمل أصبحت هي السائدة والمسيطرة في العالم.



ملحق

أسماء مئة وتسعين بلداً يقع في النطاق الأوروبي

يضم النطاق الأوروبي خمساً وعشرين دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، وتقدمت ثلاث دول بطلبات الانسحاب وهي (تركيا ورومانيا وبلغاريا)، وواحد وثمانون بلداً أسماؤهم كالآتي:

البلقان الغربي

- ألبانيا البوسنة والهرسك.
- كرواتيا.
- مقدونيا (الجمهورية اليوغوسلافية السابقة).
- الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية.

دول الكومنولث الأوروبية المستقلة الثماني

- أرمينيا.
- أذربيجان.
- بيلاروس.
- جورجيا.
- كازاخستان.
- ملدوفيا.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الجزائر - البحرين.
- الأردن - الكويت.
- مصر - لبنان.
- إيران - العراق.
- ليبيا - إسرائيل.
- المغرب - عمان.
- الأراضي الفلسطينية - قطر.
- المملكة العربية السعودية - تونس.
- الإمارات العربية المتحدة - اليمن.

شبه الصحراء الأفريقية

- أنغولا - بوركينا فاسو.
- بنين - بورندي.
- بستوانا - جمهورية أفريقيا الوسطى.
- كاب فردي - تشاد.
- جيبوتي - كومورس.
- جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- غينيا الإستوائية - جمهورية الكونغو.
- أريتريا - ساحل العاج.
- غابون - إثيوبيا.
- غامبيا - تنزانيا.

- سوازي لاند - السودان.
- توغو - جنوب أفريقيا.
- أوغندا - الصومال.
- زامبيا - سيراليون.
- غانا - ناميبيا.
- النجر - نيجريا.
- رواندا - كينيا.
- مدغشقر - ملاوي.
- مالي - موريتانيا.
- مورشيسوس - موزمبيق.
- غينيا بيساو - غينيا.
- سوموتوم اند برينسيب - ميوتو (جزيرة في المحيط الهندي).
- مملكة ليزوئو - ليبيريا.
- السنغال.



منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://twitter.com/SourAlAzbakya>

<https://www.facebook.com/books4all.net>